

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
تهران

بازدید شد
۱۳۸۲

۹۴۰۲

۳۰۳

بازرسی شد
۱۳۸۲

۹۵۴۲-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی



کتاب: فقه (شرح شرایع الاسلام) تاج العظم
مؤلف: شیخ محمد حسین عرب (دولاد)

شماره ثبت کتاب

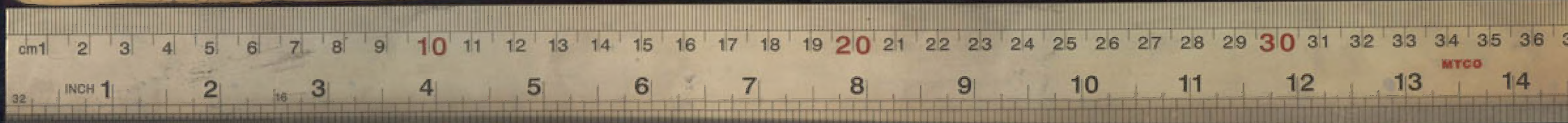
شماره قفسه ۹۴۰۱

۸۵۹۷۰

۱۲۴۲۵

خطی - فهرست شده

۹۴۰۱





كتاب بسم الله الرحمن الرحيم اللقطة
الحمد لله رب العالمين وعلى الله محمد وآله

قال كتاب اللقطة الملقوط اما انسان
او حيوان او غيرهما فالقسم الاول يسمى
لقيطا و ملقوطا و منبوتا و يخص النظر
في ثلاثة مقاصد الاول في اللقيط وهو
كل صبي ضايع لا مال له ولا ريب في تعلق
احكامه بالتقاط الطفل غير المميز وسقوطه في
طرف البالغ العاقل وفي الطفل المميز
ان شبيهه جواز التقاطه لصفه وحقه عن
دفع ضرره تله اقول اللقطة بضم اللام وفتح القاف
او سكونها قد تطلق على المال الملقوط وقد تطلق على مطلق
الملقوط وان لم يكن مالا فمضى ساء الاعيان وقد تطلق ولو
مجازا على الالتقاط الذي هو فعل في الافعال وسمي من اساء
المعاني

المعاني وقد تطلق على الاعتم منها من ولو مجازا ولعله هو الا
بنا في هذا الكتاب ينفي احكام الجميع ولا موجب لفق
على بعضها والتزام كون الباقي على سبيل الاستطراد كما زعمه
بعضهم ولعله اولى من جعل لقطة المال كناية وجعل الادب
مستقلا وسماه كتاب اللقيط والاصل في غير الالتقاط
مع الاجماع عليه من سائر المسلمين ان لم يكن من ضروريات الدين
هو النصوص المستفيضة او المتواترة من النجم واهل بيته
التي ستر عليك النجم به نعم وبالجملة والآية في الحديث الثانية
كثير زيد واحبب وعزها والله اعلم ولا خلاف في جواز التقاط
الصبي غير المميز وشبهه القبيصة والبحث بل اهل المذاهب في القبيصة
المتن ما يشمل الجميع بل الاجماع بقسميه عليه وفي جواز التقاط
المجنون اشكال ولا يخرج عن احواله عدمه وعدم ترتيب احكامه
كما جزم به بعضهم خلافا للشبهة والثانيين وغيرهم بل قد يفهم
منه من قبيل المتن عدم جواز التقاط البالغ العاقل بل
قد يتوقف في قوله في عديده ولعله لم يركنه للتصريح
عدم قابليته لحفظ نفسه ورفع المهلكات عنها كما قيل وكان
القطع بذلك ممنوعا ولا عبرة بالنظر به عندنا نعم يجب حفظ
عن المهلكات اما ان يتعلق احكام امره وينصب له من يقيم

يجوز مكالمه لغير العاقل الذي لا خلاف في عدم جواز التقاط
 بل الاجماع يقتضيه وان وجب حفظه عن المهلكات
 لوجوب حفظ النفس المحترمة على الكفاية فان مثل ذلك
 لا يستلزم التقاط لائقه ولا عرف ولا شرعا وانما الخلاف في
 الاشكال وجواز التقاط القبر المميز فقيه وجوه اوقوال
 اقدم عدم جواز مطلقه لئلا يلحق به عدم وضوح شمول
 النصوص الواردة في اللقب لمنه ان لم تكن ظاهرة في غيره
 ولما ركنه للبال العاقل في حفظ نفسه واستقلاله واقفائه
 ورفع الاثر عن نفسه خصوصا اذا كان مراهقا فلا يتولى
 امره الا اهل الكفاية كما قيل وجوبها جواز مطلق لا حجة الا التقيد
 والترتبة وان كان محققا في نفسه وفي المالك وعينه
 ان هذا قد وكل يستثنى منه المراهق فانه مستثنى
 عن الامر في غالبه وفي غير الزمان ان المعتد جواز مطلق
 وهو خيرة الفاضلين والشهيد وربما نسب الى المحقق ان
 بل والى الوسيلة والفتية لصدق كونه لقيط بعد كونه حيا
 ومرييا ومنهذا فيدرج في اطلاق النصوص الكثيرة كما قيل
 ويشهد له صدق الاتقاد على يوسف ٣ لانه كان مميذا
 بل ومراهقا كما يشهد له رواية ٤ وقصته على ابيه ٥ ولكن
 قد يكون

في جواز التقاط
 القبر المميز

وعلم ان القضاة والمنطق
 في الامانة والصدق
 السبع وعندهما التميز
 وعندهما في الزمان
 الرجوع الى قوله



قد يكون بالغا ايضا واطلق الانقاط عليه ولو ميرا
 النصوص غير مسوقة لبيان موضوعه وانما يسهل وبيان
 حكمه من عدم جواز بيعه وشراؤه والمرجع فيه انما هو الفرق
 واللغة بعد ان لم يكن له حقيقة شرعية ولا مراد شرعي
 هو واضح وفي صدره فيها على التميز فخلا عن المراهق نيل
 بل لعل المانه لم يستظهر بل لعل المفهوم منه عرف هو الطفل
 المنبذ والمطروح والطرف والجد ونحوه لبعض
 المعالج لم ي طرح وسبق في هذا الوصف حتى يميز ويكره
 يبلغ ويرشد وان لم يخبر ابتداء التقاطه اذ كان في حال
 ولا يلزم منه ذلك جواز التقاطه ابتداء وحال كبره وتميزه
 كما هو واضح والله اعلم ونحو الفرق بين المراهق فلا يجوز
 التقاطه وبين المميز غير المراهق فيجوز التقاطه كما في الشيخ
 في المبسوط والشهد والثاني بين وعينه الى ق الاول
 بالبال لكان ركنه له في الاستغناء عن عيه مع القتل بعدم
 الفرق بينهما كما قيل وجب فيه عيه على مقتضى اطلاق النصوص
 وغير ذلك قيل وفيه آية ان كانت النصوص مطلقة شملت
 القسمين معا والا لم يظهر شعور المطلق المميز وتعيين المتن
 ونحوه غليل اذ لم يعلم كونه هو المنطوق وجواز الاتقاد

وفيما فصل قوله
 التقاط القبر المميز
 ان المالك في الامانة
 التميز كالمالك في التميز
 كذا في الامانة
 والتميز كالمالك في التميز
 كذا في الامانة
 والتميز كالمالك في التميز
 كذا في الامانة

+

فعمل المصغر المخصوص خصصته فثبت ذلك بل قد يمنع
 شمول النقص لبعض افراد التميز الا ان كل واحد
 الاتفاق على عدم الفرق بين القسمين فذلك فتم جيداً
 والله اعلم بتفصيله وقد ذكرنا ان المتدبر في اللقيط انما هو
 المنبوء المطروح وحق فلو فاع بعض الاطفال الغير المميزين
 عن اهل فقه صدق اللقيط عليه عرفاً تامل ودعوتك اعظم
 من المنبوء لغة وعرفاً وان احكم شيء معلق عليه لا على المنبوء
 عهدتها على مدعيها ان لا يعلم اربعة المعاصم في النقص
 الواردة في اللقيط ان لم يكن في ظاهره فخصص المنبوء
 الذي يشبهه اهل العلم ويحققونه والا ما كان الى بطلان عليه الناس
 فيها كي ياخذوه ويرتبوه كما هو المعتاد بين الناس في سائر
 الاعصار والامصار وفيما كان غير ذلك عن التذكرة وغيره
 ان غير المنبوء لا يستلزم لفظاً ولا عرفاً وان وجبت كفايته
 في جميع كالمنبوء الا انه يحفظ ابوه وجده لاسيه او وصيه
 فانما ففنا قام القاضيه من اهل العلم الى غير ذلك من عباراتهم
 الظاهرة او القوية فكون اللقيط هو المنبوء فقط بل ظاهر
 التذكرة وكثير من العبارات ان المراد من القاضيه في قاضيه انما هو
 خصوص المنبوء في حيزه وادب من غيره ولعل ذلك اصطلاح لهم وان
 كان

كان العرف لا يعد مع ذلك فان اختلف فيها فاشكال ذلك غير غير
 فلاحظوا تامل والله اعلم قاله ولو كان له اب او جد
 او ام اجبر الوجود منهم على اخذه وكذلك الواسق
 اليه ملتقط ثم فاخذه اخر النعم الاول اخذه اقل
 اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع يقتضي عليه لانهم هم
 الاهل به عليه شرعاً في ذلك بل الظاهر ثبوت ذلك لغير اهل
 الذين هم اولى بحضنته وكان ما في المتن وحقه من باب المثال
 اذا خصوصية لهم بناء على ثبوت حضنته لغيرهم قطعاً كما يشهد
 الى ذلك تتبع عباراتهم واختلف فيها في مقدار الامتداد زيادة ونقصاً
 على وجه يفيد القطع بانهم المتألفة لجمع من وجب عليهم حضنته
 بالنقص من الاوصياء عليه من ابيه او جده لاسيه مثلاً وقد سئل
 عن ذلك بجمع صدق اللقيط عليه لوجود الكافل له وان لم يكن حاضراً
 عنده فعلاً ومعلوماً للناس مفضلاً وحق فيجب على من رآه اخذه
 وايضاً له الكافل شرعاً مع اخوف عليه من حيوان او غيره الا انه
 ليس من افراد اللقيط لالفة ولا عرف ولا اصطلاح كما قيل وفيه
 انه لو سلم عدم كونه من افراد اصطلاحاً فقد عني ذلك لغة وعرفاً
 لصدق المنبوء عليه قطعاً وان كان الفاعل بعدم معرفة الناس
 به فله فاعلاً وان امكن العلم لهم عادة بلا علم ولا مرجح ودعوتك اعظم
 باق في الغش والفساد والعرف والاصطلاح للفقهاء عهدتها على مدعيها

اذ لا يربط ان احكام اللقيط انما تتعلق ببعض افراد المخلوق
 لا جميعها فتا على جديا والله اعلم واما الثاني فقد نص عليه كثير منهم
 غير خلاف في يعرف الاحالة بقا ولا يتم بعد بنده له فيجب رده
 اليه كالباب ونحوه كما قيل وهو من مع بنو قها على الوجه المذكور
 بل لا معنى لاستصحابها كمالا في المشتبه به ولكن قد يمنع ذلك
 ولا يتم مقتضىها اذا لم ينهه من فلفه ان يلتقطه ولا
 يجب عليه رده على الاول للاصل مع عدم الدليل على كونه كالباب
 ونحوه اللهم الا ان يتم على كمال اجاع وانما بذلك فاقول
 والله اعلم قاله واما النقط مملوكا ذكرا وانثى
 لزومه حفظه وايصاله الى صاحبه ولو ابق
 منه او ضاع من غير تضريط اليه ولو كان
 بتضريط من ولو اختلفا في التضريط ولا
 يثبت فالقول قول الملتقط مع يمينه ولو اتفق
 عليه باعه في النقطة اذا تغدر استيفانها
 اقول انا الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع يقتضيه
 كثر الاموال الملتقطة اذ هو من جزئياتها وافرادها كما هو
 الفروض مع عدم مزاجي يصر عن ابي عبد الله انه قال في وجد
 شيئا فهو له فليست منع به حشر يات ظالمه فاذا جاء ظالمه رده
 اليه الى غير ذلك هذا وقد يعرف من اطلاق المثل ونحوه جواز
 النقط

١٠ الاحوال
 فقول من باب النقط
 في النقط

١ جعفر

النقط اكبر البالغ العاقل للاصل والطلاق ما دل على جواز النقط
 كل مال ضائع وخصوصا صح على من جعفر كما قيل ولكن عن ط
 وعينه انه لا يجوز النقط البالغ العاقل بل مطلق الكلي لا
 عدم جواز النقط في مال الغزو لغزو ما ورد من عدم جواز
 النقط البعير لعدم اخوف عليه كما قيل وعليه منع كل ارض
 مع اخوف عليه بعدم وصول المالك اليه وعدم تمكنه منه ونحو
 ذلك والصح على بن جعفر عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 اذا كانت حارثة بل يحل فرجها لمن النقط فقال لا انما
 يحل له بيعها بما اتفق عليها فانه كالقريح وجواز النقط
 كبره قابله لان يستحل فرجها كما قيل ولكن المانع لظهوره
 ونحو ذلك مستظهر بل لعل في رواف النقط صغيرة وفراشه
 بل يجوز تملكها ثم وطئها بالملك ام لا واما احالة عدم جواز
 فقد يخرج عنها بالاطلاق كما قيل ولكن في ثوبها لثقل ذلك
 من مزاجي يصر ان ياتل او ضاع كما لا يخفى على المتبحر لا وحياله
 نعم قد عرفت هذه الاحالة من اصلها بعدم شمول ادلتها لثقلها
 احوال الذخيرة الملتقطة انما مورده الى صاحبه وحفظه
 له عن التلف فيخرج احسان منه الى مالكه وليس كمال المال
 بالاطلاق ونحوه خلا يخرج عن احالة الجواز كما هو غير بعيد الا ان
 غير مثبت لاحكام النقط كما هو واضح واما المراكب فنف

٢ للمال فيه

جواز التقاطه وجهان او قولان وعن الشيخ وعنه المنع
 كما عن الفاضل والشهيد وفي المسالك انه قيل بانه يخص
 حكم المملوك الصغير الذي لا يحفظ بنفسه لان المميز المراهق
 كالضالة المستنقة بنفسها وهو حسن ان لم يخف تلفه والا
 فالجواز احسن وقد يورد عليها بان الاطلاق ان كانت
 شاملة له جاز مطلقا عليها ولا تلامح كذلك للاصل في التقييد
 المبرور في محله وقد ياتي كذلك تنمة عند تعريض الصورة
 له الشبهة نعم وبالنسبة والكم هذا وقد يفهم منه ايضا انه لا يجوز
 مملك المملوك مطلقا ولو بعد تعريفه سنة ولو كانت قيمة
 عن التقاطه دون الذم وقال كذا انه احد القولين
 في المسئلة لا الحالة بقائه على ملك ما كذا وضوح لغوه من
 الاموال عن حكم الاصل لنقص فاقى فيبقى مع حكم الاصل
 واختلف كلام العلامة في القواعد فظن بجواز مملك الصغير
 بعد التعريف حولا وهو قول الشيخ لا انه قال ضاع بخسنة تلف
 وفي الخبر اطلق المنع من مملكه حتى بان العبد يحفظ بنفسه
 كالابن وهذا التقييد لا يتم في الصغير والتفصيل لا يتلوه من
 قوة وخو من المبسوط وعنه ولكن قد يرد انه اطلاق
 صحيح على التيق ودون ختمه بالقيمة واحدة الشيء في الارش
 اطلاق المنع ايضا كما عن الدررسي وغيره ولا يوجب واما ما
 زارة

الملك

زارة عن احمد ٢٤ عن القنطرة وجدت فقال مرة لا تنه
 ولا تباع وان كان ولد مملوك كذا من الزنا في مسك او بيع ان
 احب هو مملوك كذا فلا دخل له في المهر وان زعم بعضهم
 فنه جذا والله اعلم فقبضه انما يترتب ان الحكم بعد العلم برقبته
 ولو شرعا وفي المسالك انه يعلم كون اللقيط مملوكا مع ايجل ماله
 برويته قبل ان يبيع ببيع مرة اخرى ولا يعلم ماله ولا كيف الفرض
 واللعن لا حالة احرية ولا يخلو من نظر فنه بر والله اعلم واذا كان
 يجمع شقوقه فلا يرد فيه كذا الامانات الشرعية الماذون بقضا
 شرعي ولكن قد ينكح مع نية الملك بناء على جواز او مطلق في
 قولنا ان القول بانه من مملوك لعدة الية والى كذا في مسك دليل
 عدم الفان لمثل ذلك بل وكذا لو قبضه نيا ولا خذ يجعل عليها
 بل والاتفاق بها ايضا بل قد يحمل فانه مطلقا كما يرد الى بعض
 ما ورد في الحالة وعنه فلا حظ وتاقل والله اعلم واما الثالث
 فنقضي به في المسالك انه لو التقط العبد ولم يوجد له من ينفق
 عليه بتر عا سرف امره الى ان ينفق عليه او يبيع منه في او يبره
 به ليرجع بها على سيده فان تعذر انفق عليه الملتقط بنسبة الرجوع
 الى ان يتفرق فيتمه ثم يبيع فيها ولو امكن ان يبيع تدعى بوجوب
 مقده على بيعه محله ورج فنتقد ببيعهم جميع في النفقة لان اجزاء الاخير
 لا يمكن اتفاق ثمة عليه لضرورة في ملكا للغير فلا ينفق على المملوك
 الذي هو ملك الاصل بل يحفظ ثمة له عليه كالاصل ولا يرد في
 للملك

ذلك كله هو الاذيق بالاصول والاقتضار على المتيقن وانما يخرج من
 التصرف في مال الغير فينبغي الاحتياط بمراعاة على وجه مراعاة
 العدل مع تقدير احوالكم بناء على قيامهم بمقتضى الحال ذلك كما في
 نظائر ولكن قد يمنع لزومه لانه انما يشرع في الاطلاق القبيح
 الى بقى الظاهر في حيزه مباشرة الملتقط للبيع في ذلك مراعاة
 احوالكم ولو مع امكانه فلا عسر ولا حرج كما قيل ولكن فظهر من ذلك
 ان كل من اقصاه بثبوت طهية البيع له في الحجة فلا يمكن اخراجه من
 الاطلاق كما في نظائره وقد يرد عليه ايضاً بعدم جواز بيعه لغير
 الاذيق الذي لا ينفقه عليه بل امره الى المالك فينبغي ان يرجع فيه الى
 احوالكم بعد تقدير احوالكم لانه لا يعدم منقطه على البيع فخرج النفقة
 كما قيل وقد سبق بان ان لم يبيع في حال احوال يكون نفقته على المشتري
 وبقدر ثمنه لانه لم يزل من ملك العبد او لزوم الاتفاق عليه على
 الملتقط لان المذوق قد رافق في المالك عليه وقد رافق
 بالنفقة عليه وقد رجع الى احوالكم او بقرينة فتم جدياً وان لم
 تفيها ان الاول قد يستظهر من بعضهم ان من حوّل تقدير الاستيفاء
 الى النفقة ما اذا لم يكن للمولى مال غير العبد فيباع فيه اذا لو كان له
 مال غيره كان عليه استيفاءه من غير العبد لان ذلك لا يفي فدية
 المولى فعنده ما يقض به دينه كما هو واضح وقد يرد عليه بان العبد
 من مستثنى الدين فلا يباع به مطلقاً وان كان هو السبب في شغل
 ذمة المولى كما قيل وهو حسن لولا اطلاق القبيح ان كل له ايضاً لانه قد

السيد محمد
 في مخرج
 الكلام

نقضي

نقضي حكمه بغير النفقة ويكون البيع له هو الملتقط ولا يلزم من سقوط
 ان لا ينفقه المالك سقوط الاول معه ايضاً لعدم التلزم بينهما
 وارجح ما دون ما قل في المنع من الملاقاة كما ظن من فضل العسر في حيزه
 ولا موجب لحمله على غيره فقط وقد ردت تقييده بما دل على عدم جواز
 بيع العبد المخرج اليه من الذي لم يبت ما وسأمن تقييده بذلك بهذا
 الوجه اذ التعارض في بيعها بالتقدم من وجهه عدم ثبوت المرجح ان
 على الاضرواح في غير عدم ما دل على وجوب قضاء الدين بل ما من
 المعارضين هذا ولو قيل بان هذا الوجه على حجة الغلبة كما لا يخفى من دليل
 المنع من بيع العبد من الدين مع انتم ستموه لمتى هذا احوال في تقييده بالمتحج
 المزبور لم يكن بعيداً فتم جدياً والله اعلم الثاني لو اعترف المولى
 بعقده فحق العاقد وعينه ان الوصل المحبوس فيرجع الملتقط
 بما اتفق ان كان العتق بعده قبل البيع وقد يعكس بعدم قوله
 اقرار العقل على انفسهم ما نزل وحق الاتفاق انما هو في ثمة لولا
 لا في ثمة العبد حيث يكون اقراراً فحق الغير لم لو كان اقراره بذلك
 بعد البيع لم يقبل لكونه اقراراً فحق الغير فلا يقبل بل كذا الواقع
 بالعتق مستنداً الى ما قبل الاتفاق في تكون النفقة على العبد لانه حال
 الاتفاق في عيه حركاً عن صريح جامع قد وقد يرد عليه بالمنع من حق
 الاقرار المزبور لانه فحق الغير من العدة الاولى حيث لا يكون للمولى
 مال غير العبد المزبور لئلا يحق استيفاء منه على الركنه وان لم يكن العبد
 مرهوناً من قبل المالك ثم لو لم يكن للملتقط الاستيفاء منه لصله فلا من

فله بيع العبد

لا قراره بالعتق كما هو واضح كوضع عدم بثوت شغل رتبة العبد
 بأقرار المولى كون العتق قبل الاتفاق عليه لا ينعى ذلك في الفروع
 المنفصلة بالقرار وعينه ولا تارة منه فالأطباء فيها في
 القواعد وشروطها فلا حظ وتامل والله أعلم بحكم قال الثاني
 في المنقط ويرى فيه البلوغ والعقل والحكمة
 فلا حكم للنفقات الصبي ولا المجنون ولا العبد
 لأنه مشغول باستيلاء المولى على منافعه
 ولو أن له المولى فتح كما لو أخذه المولى في
 دفعه إليه أقول أما اشتراط الكمال فلا خلاف فيه ولا
 اشكال بل الإجماع بغيره عليه لاستلزام النفاطها للولاية
 والحفاة والصبر والمجنون ليس أهلا لها ولو أخذ أحدهما
 لقيط فهو باق على حاله قبل الأخذ الزبور والله أعلم بتبها
 الأول لا فرق في الصبر بين المميز وعينه ولا بين المميز للبلوغ
 وعينه كما نفى عليه كثير منهم وهو مقتضى إطلاق الباقي في
 معاقبة الإجماع كما هو مقتضى الأصل فلا حظ وتامل والله أعلم
 الثاني لا فرق في المجنون بين المطبق والادوار حال جنونه
 لا في المنطق والجنون وأما في حال عقله فقد قيل يجوز
 النفاط كثر العقلاء وإحالة الآخر لم يثبت ما نفى من ذلك
 تعبدًا مع إحالة العدم ولكن عن التذكرة أنه لو كان المجنون
 بعينه

هذا هو الحق
 لا ينعى ذلك في الفروع
 المنفصلة بالقرار
 وعينه ولا تارة منه
 فالأطباء فيها في
 القواعد وشروطها
 فلا حظ وتامل
 والله أعلم بحكم
 قال الثاني في
 المنقط ويرى فيه
 البلوغ والعقل
 والحكمة فلا حكم
 للنفقات الصبي
 ولا المجنون ولا
 العبد لأنه مشغول
 باستيلاء المولى
 على منافعه ولو
 أن له المولى فتح
 كما لو أخذه المولى
 في دفعه إليه
 أقول أما اشتراط
 الكمال فلا خلاف
 فيه ولا اشكال بل
 الإجماع بغيره
 عليه لاستلزام
 النفاطها للولاية
 والحفاة والصبر
 والمجنون ليس
 أهلا لها ولو
 أخذ أحدهما
 لقيط فهو باق
 على حاله قبل
 الأخذ الزبور
 والله أعلم
 بتبها الأول لا
 فرق في الصبر
 بين المميز
 وعينه ولا بين
 المميز للبلوغ
 وعينه كما نفى
 عليه كثير منهم
 وهو مقتضى
 إطلاق الباقي
 في معاقبة
 الإجماع كما
 هو مقتضى
 الأصل فلا
 حظ وتامل
 والله أعلم
 الثاني لا فرق
 في المجنون
 بين المطبق
 والادوار حال
 جنونه لا في
 المنطق والجنون
 وأما في حال
 عقله فقد قيل
 يجوز النفاط
 كثر العقلاء
 وإحالة الآخر
 لم يثبت ما نفى
 من ذلك تعبدًا
 مع إحالة العدم
 ولكن عن التذكرة
 أنه لو كان
 المجنون بعينه

كما ذكره
 وخفيه
 من

يعتوره ادواراً أخذه أحكم من عنده كما لو النقطه المجنون
 المطبق أو الصبي وظاهر عدم الفرق بين الجميع فافقه أحكم
 فقط له منهم فلا يكون باقياً على حاله قبل اخذ أحدهم له بل
 وعدم صحة النفاط الادوار في حال إفاقته أيضاً وتعلق
 الأول بعدم صدق المنوط عليه بعد النفاط القبيح مثلاً فلا ينعى
 في الاطلاقات ودعوى صدق اللقيط عليه لو منع عدم صدق
 المنوط عليه عهدتها مع مدتها هذا مع إمكان منع جريان
 فيه لأنه من باب التمسك المقتضى والمعاينة بمثلته كما قيل وتعلق
 الثاني بالأصل مع قصوره عن بثوت الولاية على غيره مطلقاً
 حتى في حال إفاقته كما قيل هذا وقد ينزل عبارة التذكرة على أن
 للحاكم أخذه لأنه مخصص به وعلاوة النفاط بعد عشرة أشهر
 له لا حال إفاقته أيضاً ولكنه بعد عقد ولاداء له فله فيها
 الثالث ظاهراً المتن ونحوه عدم اشتراط الرشد في المنقط كما هو
 صريح كثير منهم بل إنه لا كثر ومنهم الغافل وبعض كثر للأصل
 والاطلاعات بعدم بثوت نقيته السفة من مثل هذه الولاية
 ولعدم كونه تصرفاً مالياً كي يكون ممنوعاً منه كما قيل ولكن خيرة
 الغافل في بعض كتبه أيضاً كشرطه كما عن الدروس وغيره لإحالة
 عدم الجواز ولأن التفتيد غير مؤمن وإن كان عدلاً ولأنه ليس

هذا هو الحق
 لا ينعى ذلك في الفروع
 المنفصلة بالقرار
 وعينه ولا تارة منه
 فالأطباء فيها في
 القواعد وشروطها
 فلا حظ وتامل
 والله أعلم بحكم
 قال الثاني في
 المنقط ويرى فيه
 البلوغ والعقل
 والحكمة فلا حكم
 للنفقات الصبي
 ولا المجنون ولا
 العبد لأنه مشغول
 باستيلاء المولى
 على منافعه ولو
 أن له المولى فتح
 كما لو أخذه المولى
 في دفعه إليه
 أقول أما اشتراط
 الكمال فلا خلاف
 فيه ولا اشكال بل
 الإجماع بغيره
 عليه لاستلزام
 النفاطها للولاية
 والحفاة والصبر
 والمجنون ليس
 أهلا لها ولو
 أخذ أحدهما
 لقيط فهو باق
 على حاله قبل
 الأخذ الزبور
 والله أعلم
 بتبها الأول لا
 فرق في الصبر
 بين المميز
 وعينه ولا بين
 المميز للبلوغ
 وعينه كما نفى
 عليه كثير منهم
 وهو مقتضى
 إطلاق الباقي
 في معاقبة
 الإجماع كما
 هو مقتضى
 الأصل فلا
 حظ وتامل
 والله أعلم
 الثاني لا فرق
 في المجنون
 بين المطبق
 والادوار حال
 جنونه لا في
 المنطق والجنون
 وأما في حال
 عقله فقد قيل
 يجوز النفاط
 كثر العقلاء
 وإحالة الآخر
 لم يثبت ما نفى
 من ذلك تعبدًا
 مع إحالة العدم
 ولكن عن التذكرة
 أنه لو كان
 المجنون بعينه

ولية عما له فكيف يكون ولية عما غيره او عما مال غيره ولا تارة فاسبق
فكيف يكون ولية على الملقط انه عند ذلك ما لا يخلو من نظر قبلة
والهدة انما هو عدم ثبوت اطلاق ليلته بحيث يخرج به عن احواله
العدم ومنه يظهر النظر فيما قيل من انه ان اعتبرنا عدالة الملقط
فلا ينفرد الترتيب عدم جواز التقاط التفتة له بها رعا فقه
والا فلا ريب في جواز ذلك للطلاقات مع انها لو ثبتت فلا
يأس لجعلها على التالف من عدم التفتة وانكار الغلبة في غير محله
نعم قد يمنع كونها سببا لجلل الاطلاق عليها بعد تسليم وجوده وانما
الامارات الامة بالتعاون على البر والتقوى والاستباق الى
اخيرات والمسايرة اليها ونحو ذلك فلا ينفرد منها احكام الاطلاق
للابتصاص ولا بالعدم كما هو واضح فلا يحفظ وتامل والله اعلم وانما
اشتراط الحرية فيه فهو المشهور كما اعترف به كثير منهم من غير خلاف
صحيح في يعرف كما اعترف به بعضهم بل بجانف الترتيب فيلزم انما
انما قطع الاصحاب على الظاهر الاجماع عليه كما اعترف بعضهم
لاحواله عدم جواز له وحواله عدم ترتيب الولية له على التقاط
والتعليل المذكور فالحق وبغيره ولما ورد من النهي عن التقاط
العبد وانه انما العبد وامن اللقطة وانه لا يقدر على شيء
ونحو ذلك ما هو محل نظر او منع ان ثبتت الاطلاقات فتشمله عرفا
والا فلا يخرج عن الاصل فلا يحفظ وتامل والله اعلم وانما حصة التقاط
العبد باذن المور له بذلك فقد نقض عليه كثير منهم من غير خلاف فيه
يعرف

يعرف المراقع الكائنة من غير بل وكذا مع اجازته بناء على شمول
والله شرعية الاجازة لثبوتها في الأصل فعليه منع كل امر لا أصل
الله إلا ان يرد بالأجازة مجوزا والحق يتقانه في العبد
وكن في صدق الالتقاط عليه في مثل فله مثل جسد والله اعلم
تنبيهات الاول فقد يقال بان الملتقط حقيقته
الموثر دون العبد وانما هو نائب عنه فيلحقه حكم الالتقاط
دون العبد كمن الشاهد عنه وعينه وقد يقال بكون
الولاية في العبد بعد رفع الحجر عنه بالاذن لانه هو الالتقاط
كما قيل ولا يخفى من نظر فتدبر قاله اعلم الثاني قد صرح لعل
والثانيان وغيرهم بانه ليس للمولى الرجوع بالاذن كما قيل
للاجالة لزوم ولما في الرقعة من الطرح على الملتقط كما قيل
وفيها معان نظر ولا يخرج عن الاصل ورجح فيجوز لكل احد التقاطه
او يختص به الحاكم او يكون مختلفا بالموثر وجده لعل اوسطا
اوسطا كما يظهر من فتدبر والله اعلم الثالث لا فرق بين
بين الفق والمذنب والمكاتب وام الولد لانه في الملتقط
كما قيل ولو فتر بعض المكاتب وغيره لم يخرجه الالتقاط
ايضا لعدم استقلال جزئه او بتأثيره كما هو واضح ولو تأييد
مع الحاكم ففهم ان التقاطه في الزمان المختص به وجده
لانه الجواز مع لزوم المساهلة بعينه وفعله وغيره مع عدمه
ولعل الاقرب عدمه مطلقا للاصل مع انك في تحمل الاطلاق

قال سيد القادري
القياس ان اذنك العبد
فانك لا تفرح ولا تفرح
اجده في ولا تفرح
الاجارة وان تفرح
عقلك ان تفرح
يجوز لك ان تفرح
في بعد الاذن
او ان تفرح في الاذن
ان تفرح في الاذن
الذي تفرح في الاذن
فانك تفرح في الاذن
وامجد لان الاذن
بدل تفرح في الاذن
الرجوع
والرجوع واذكر
فلا تفرح
بعد الاذن
منظر الاذن
وما لك في
الاذن تفرح
فانك تفرح في الاذن
شك لك في الاذن

والا حجة الاستدلال على عدم
جواز التعلق ببعضه او الاصل
وعدم انفراق الاطلاق
الاولى الفرق بين الاطلاق
سابقا وهو ان الاطلاق
سكن الاطلاق في نفسه
معارض بل هو في نفسه
لا يقيد على شيء و
النتيجة عدم في وجه
فلا حجة في نفسه
انما عدة في المبدأ
والفكر في نفسه الاصل
في نفسه سكن في نفسه
القول في الحديث
في قوله من العبد
اي اللقطة في وضع
نفس في المبدأ
فلا حجة

لذلك ولا يستلزم الاطلاق بقاءه تحت يده الى ما بعد زمانه
المحقق به وجواز نيته بعد فرض صحة التعلق طرفة
زمانه محقق فيه فيكون استمرار التعلق طرفة زمانه
المعنى وذلك غير جائز فلا يكون الاطلاق المزبور نيته
لو فرض انها امدة التعلق طرفة زمانه العبد فلا ينع منه بعد
تسليم شمول الاطلاقات لذلك كما هو واضح فتأمل جيداً وان لم
الرابع لا ريب في وجه التعلق بالفرق ووجهه على العبد لا
خلاف فيه ولا إشكال لوجوب حفظ التعلق على كل واحد كما هو واضح
كوضع عدم ترتيب الحكم التعلق طرفة زمانه فلو كان له البتة
الاطلاق انزاع منه سواء كان ستيه او غيره اللهم الا ان
يكون امر ارجاء الحكم على خواتم فنته تبرؤ الله علم على الراجح
وهل يدل على الاسلام قتل نعم لانه لا
سبيل للكافر على الملقط الحكم بالاسلام
ظاهره لانه لا يؤمن من مخادعته
عن الدين اقول هذا القول منسوب الى المشهور
والى الشيخ وجميع من تآخر عنه بل يمكن دعوى
الاجماع عليه كمن القدرى وغيره لاصالة عدم ولاية
الكافر على الملقط الحكم بسلامة شرعاً مع التعليل
بأنه لا يجوز له ان يلقط المسلم لان التعليل بان الاسلام

المزبورين
وان كانت
عليه

يعلق ولا يعلق عليه ونحو ذلك ولكن قد تردد فيه المصنف
وكثير ممن تأخر عنه بل ربما مال بعضهم الى عدم اشتراطه
تمسك بالاصل والاطلاقات الدافعية لذلك ولان ذلك
من الاستدلال بالكافر لانه سبيل الكافر على المؤمن
واولى بالجواز مع الامن من مخادعته على الذين في جهنم
والله اعلم وعلى القول بالنيق ففجواز التعلق بالكافر
لمن كان سنيوا في بلاد الكفر التي ليس فيها مسلم يعني قوله
منه وجهان من احالة العدم ومن الاطلاقات مع عدم لان
من العمل بها مع عدم ان الكفار بعضهم اولياء بعض كما قيل
مع ظهور الاجماع عليه من كثير من عبارات ان لم تكن مرفوعة
فيه كما لا يخفى على المتبحر لها ودعوى عدم الفرق بين الاطلاق
من بلاد الاسلام او بلاد الكفر لان كل مورد يولد على
الفطرة فلا يجوز التعلق بالكافر لمطلقاً عند من ان يهوده
او ينصره ويجزئهم عن الفطرة التي فطره الله نعم عليها كما قيل به فيها
مع قرينة دعوى الاجماع على خلافها انه لا يعلق على الكافر المزبور
ولذا اطلقوا الا من شدة وندر على اقل اولاد الكفر كما بينهم
والاحكام الدينية وعلى اتمهم يخبرون في الاخرة ولو كان لم يولد
محمداً باجانه مطلقاً لم يعلق عليه كقول ابو يونس لانه الدنيا ولا في الاخرة
كما هو واضح كوضع شمله اي لولد الزنا المتكلم في المسلمين او

والله اعلم
بما لا يدرك
بالايمان

واعلم ان شرطية السلام
للاطلاق ان يكون من الام
الاولى ان شرطية الاسلام ان
في شرطية الاسلام ان
وجوب التعلق طرفة زمانه
لا يشك الملقط الكافر
كما قد بينا بعض تكاليف
الاطلاقات انما كانت مع
المؤمنين ولا يجوز التعلق
ان التعلق من غير ان
منه في وجهه
فلا حجة في نفسه
انما عدة في المبدأ
والفكر في نفسه الاصل
في نفسه سكن في نفسه
القول في الحديث
في قوله من العبد
اي اللقطة في وضع
نفس في المبدأ
فلا حجة

الكافرين او المختلفين فيجب عدم جواز التقاط له مطلقا من لوكا
 متعلقا بتم الكافرين لعدم اتي قه باجوبة كي يكون التقاط الكافر له
 بناء على جواز التقاط لولد الكافر لا لحيته باجوبة المحجب كبريان
 حكم الكفار عليه عندهم فتوجدوا والله اعلم فليست لاسس بالتقاط
 المؤمنين للمقتولين من سائر فرق المسلمين وغيرهم بل ولا بس ايضا
 بالتقاط غير المؤمنين بل يجب ان لا يقتل من المؤمنين وغيرهم من سائر
 فرق المسلمين وغيرهم كما هو ظاهر المشهور والاجيب ولكن في جواز
 التقاط النواصب فحكم لا طفل المؤمنين وغير الكفار من فرق
 المسلمين اشكال للاصل والاعيان بق التهم الا ان يتم اجماع
 على ايجاز فيقتضيه ولكن اني بذلك اؤيدت بانك اطلاق فتارة
 فيقول عليها كان نظاما من جنس جند والله اعلم قاله ولو كان
 الملتقط فاسقا قبل ينزعه اجماعهم يده ويده
 الى عدل لان حضانتها استبان ولا امانه
 للفاسق والاشبه انه لا ينتزع اقول وهو الاشبه
 كما نقى عليه كثير منهم في خلاف في يعرف كما قبل بل وكشف التمر
 انه لا خلاف فيه عندنا ويزك عنه من غير الفهم يد آفر الخلاف
 لبعضهم وفي المال وغيره نسبة الى الاكثر او الى المشهور لا في
 عدم الاستزاد ولان العقوبة انما هو الترتيب والحضانة وهما
 موجدان بالفاسق وهو في المبدأ وهو خلاف ما كراته كما قبل
 وللاطلاقات التي منها نفوس ان اللقب لا انها تقتضي حذرا
 المصا

التقاط كل احد له على التقاط المال والتسيرة المستمرة واما عمل
 فعل الحكم على الحية وتحت ذلك لان حفظ النفس المحتمة من
 الواجبات الكفائية اذ اقام به بعض الكلفين سقط عن
 الباقيين من غير فرق بين العدو والمجربين والفاشرين
 غير ذلك كما لا يخفى من نظر اوسيه ولعله لذا فان كثير منهم لم يعدم
 اقراره في هذه مستظا به على مولده بل ينزعه منه اجماعا ويجعل
 موهبه يرا فيه اذ لا للقبط كما ارسله المصنف وكما شاف الزمكون
 وغيره ما وعى ط اشراط العدالة وبقية العلامة فيمنع من
 التميز كما في المال كملاله بان الحضانة استبان ولا امانه
 للفاسق ولانه رجا استرقه وافقه له وفي المال كملاله منقوض
 بالتقاط الكافر من جواز غير خلاف مع ان المسلم محلي للادانة
 مع انه ليس استباننا حقيقة وهذا فترت لكم لو كان له
 مال اجماعا اشتراط لان اجماعه في المال امر راجح الوقوع وينبغي
 بان كان اجماعا بانتزاع اجماع المال منه كالمبتدع واولى بالجواز
 التقاط المشهور لعدم الحكم عليه بالفق ومنه اشتراط العدالة
 فرق بينه وبين ملتقط المال حيث فرق بينه وبين الفاسق
 بان واللقطة مع التمسك والفاسق من اهل البيت واما لا ينفك او
 مجوز الولادة وبان المال يملكه الملتقط بعد التفرغ فلا وجه
 لانتراعه منه بخلاف اللقبط واما العقوبة في اللقطة حفظ
 المال ويجوز الاحتياط عليه بان استظها ر عليه وان لم ينزعه منه

في الفوق بين اللقطة
 واللقب

والغصود بها حفظ الحرة والنسب للسبيل الى الاستظهار عليه
لانه قد يدعى رقيقه في بعض البلدان وبعض الاحوال المعتبر
ذلك ما بين وفريقه كما لا يخفى من نظر اوضح وقد يقال بان
الاتفاضة من افعال المنقط فان كان جائز المجرى التعرض
له لا للملك ولا الغيرة والاكمل هو الظاهر فكل التفاضل لا اثر
له اطلاق اخذ منه كل من له اهلية التقاط ولا يخفى على اكم
او التفرقة في الجملة فلا يأخذ منه الا اكم وجها او
قولان كما هو ما سبق في التقاط الصبر في دال المناظرة
بل لعله هنا اولى كما هو واضح كوضع انه لو قلنا بثبوت
الولاية للفاق على اللقيط فلا تنزيع على ولاية الاب
واجتهاد الطفل فلا خسر عليه من اضراره بالطفل قبل
ومخه انترعه من اكم كما لا ردة الفع فان تعذر
اكم نولاه من يقوم مقامه كمنظرة منه فمقتضى والاعلم
قاله ولو التقطه بدوى لا استقل
له في موضع التقاطه او حضرة يد
التسوية قبل ينزع من يد لما لا يفتن
من ضياع نسبه فانه انما يطلب في موضع
التقاطه في الجاني والوجه الجوان اقل

ك

ك نقى عليه اكثر منهم بل لعله هو المشهور بين المتأخرين او مطلقا
للاصل وللاطلاقات التي لا تقتضي بالاعتبار الزبور ونحوه
كما قبل ولكن عن الميسر اخبر القول المثل في المتن
وعينه لاحالة عدم الجوان مع عدم بثوث اطلاق معتبر
يخرج به عنها كما في نظيره ودعوى التبرع المعتبر على جواز
التقاطه وعلى جواز التسفير به ايضا بل واستيطان غير له
التقاطه بل فقطر غير قطره ايضا عهدها على مدعيها كدعوى
اترح والى عليه يجوز له التسفير ونحوه مما يجوز لباقي اولياء
الطفل من غير جرح عليه بشي احلا مع عدم الدليل على منقذه
كما قبل ووجه من مع عدم ولاية على ذلك على الوجه المرسوم
ولكن المانع لها مستظهر بل هو عين النزاع واو على الجمع
ودعوى وجوب التعريف عليه ولاية الا في بلد التقاطه فحين
من افرامه منه فاتها ما لا يشهد عليها مع احالة عدمها ولكن من
الميسرة ان اراد التسفير فان كان امينا فلا يراد بان
سكن في يده وان كان امينا فالظاهر منه ولاية ك
ان الجملة لانه في ف الماسترقة ونحوه عن الايضاح بل وعن
جامع المقاصد مد لا لأمين بالعدل وكان المراد بالعدل
ظاهرا وباطنا فذا الملكة الراسخة ونفسه بخلاف العدالة التي

+

بحسن الظاهر الذي لا يكشف عن الملكة المذمومة هذا وقد دفع
ذلك بالقضاء السري واطلاق الادلة بتجنية الملقط ١٠
الملقط على غير ما ينبغي من له حقا منه من اولاده كما قيل ولكن
المانع لذلك كله مستطاع خصوصا مع خوف الفزع عليه بالنظر به
بل قد يمنع الوقوف منه من ذلك ايضا اللهم الا ان يكون الخوف
عليه وثقاؤه فلهذا ايضا فيعمل بها بها مع التورع والاحتياط
فيعمل بالراجح منها اقتدارا على التيقن من ولايته بل قد يحرق
توذكروا الابواب فاجتهدوا فيمن جتهدا والله اعلم ولو بالنقطه
المسوقه جازله انتهى به مع عدم الخوف عليه كما في
اوليائه والا منع منه ايضا دفع الضرر عنه المنفعة آية ورواية
ولو كان خوف الضرر عليه ترك انتهى به مع ايضا على الراجح
منها ونظرة ايضا كما مر فلا حظ وتذكر والله اعلم قاله وكذا
ولا الملقط عليه بل هو سائبة يتولى
من شاء اقول لا خلاف في ذلك بل حكم الامام عليه السلام
منهم صريحا او ظاهرا مستغنيا او متواترا وهو الوجه مخافا
الى الاقول والنصوص كقول ابى فروع الشافعي في كتابه
فان شئت تولى الى الذي الملقط والا فليترك عليه النفقة
لنصيب فليعلم الى حيث شئت وكقول القاضى ٢ ان الشافعي
اوجب زوجه وان شئت تولى غيرهم الا غير ذلك مما ورد
عنهم وكقولهم انما الولاء لمن اعترف به على استفاضة العدم
منه كما هو غير بعيد ولا ينافيه خروج عنه بدليل خاص بل وكما
بعض

بعض من جعل الله تعالى الرشد فخلقه فيه حيث ابدت له الولاء لبعض
جعل ولاية للذين الاعتبار او بعض النفوس التي لا تعتبر
عندها ولو عند غيرنا ايضا فان اكثر الامم على عدم بشرة الولاء
كما هي بنا كما في المال كك وغيره فلا حظ وتذكر والله اعلم قاله
والا وجد الملقط سلطانا ينفق عليه
استعانة به والا استعانة بالمسلمين
وبذلك النفقة عليهم واجب على الكفاية
لانه دفع ضرره مع التمكن وفيه من رد فان
نفذ الامران اتفق عليه الملقط ورجع بما
اتفق اذا قوى الرجوع ولو اتفق مع امكان
الاستعانة بغيره او بتبع لم يبرح اقول اما الاول
فقد اتفق عليه كثير منهم من غير خلاف صريح فيه يعرف كما اعترف به
بعضهم وظاهرهم اراة وجوب ذلك وما في بعض العبارات
من التوقير انفس ذلك قد يراد به الوجوب ايضا كما قيل ولعله لانه دفع
حاجة الملقط بذلك بدونه شغل ذمته املا في الملقط الغيب
او وليه مراعاة مصلحة وعدم الاضرار به بشغل ذمته نعم لو كان
له مال او يتبع بها متبع لم يجب عليه الاستعانة بالسلطان قطعا
وعدم الدليل على لزوم ذلك عليه فقيد ارشعا ودفع الاجماع عليه
على مدعيها بل قد يدعى ظهور النفوس في عدم الوجوب من جهة خلوه عن

الثمن لذلك في مقام البيان والحيطة كما لا يخفى على المتبحر في
 الصادق في النبوة حرقان احب اليه من الذر بآه واللاه
 فان طلب منه الذر بآه النفقة وكان مؤسرا وعليه وان
 كان معسر ايسر عليه كان ما انفق عليه صدقة الحيز ذلك مما
 وعينه الله ان يقال كما هو غير بعيد بان ولاية الانفاق انما
 هي على من له السلطان مطلقا حتى لو كان له مال او حصل
 من ينفق عليه بترط او على ولاية الدب على الانفاق على ولده مع كونه
 ولاية اخصانة لا مطلقا للمنفق حتى ليس له الا ولاية اخصانة
 واعلم ان ولاية السلطان وولاية الانفاق على سيد السلطان فكل المنفقط حرجه
 في المظنة من ضرورة حجة فيها فقد ينفق عليه من نفسه مثلا ويقتل له ولا يقبل نفقة الزوجة
 المتعة لانها لا تملك ثمنها مع نفقة الولد على ابيه مع كون حضانة لأمه وظاهره
 اقدمها ان ابيكم في التذكرة انه لا خلاف في كونه ان لم يكن عليه جماع ونحوه
 من الاول له عودته في المالك وغيره مع فلا موجب لتفريقه من بعد ما
 كون خطا بان لا نفقة للمنفق ولا مبرء كما هو واضح كوضع الالسلطان قد ينفق
 ويملك ولا اطلاق في المنفقط ولا مبرء كما هو واضح كوضع الالسلطان قد ينفق
 وعلى هذا تقدم ولاية عليه من مال او من مال المنفقط حيث يكون له مال او من الموقوف على
 ابيكم وانا في ما ذكره امثاله بالخصوص او بالعموم او من بيت المال حيث يكون ذلك من
 السيد في الدلائل بان معارفه او من الزكاة من سلم الفقراء او سهم سبل الله لهم وغير
 المنفقط او من ثمنه ذلك مما يراه السلطان او ما يسهل من امواله كما في حق
 المنفقط ووضوحه ان الولاية لا وجه لاحتمال حقكم على خصوص السلطان ولعل
 عدم نص صريح الاصح بان ذلك انما هو لو فرضه عند عدم
 بثوت الحكم له عندكم كما قلتم بغيرهم فلا غلط وتامل والله اعلم واما
 الثاني

في ولاية الانفاق
 للسلطان
 مطلقا

الثاني الذي هو ضرورة نقد مراجعة ابيكم في الانفاق عليه
 فالمنفقط فيه مراجعة عدله المسلمين ان كان لهم ولاية على
 ذلك والمنفقط منهم اذا كان عدلا فلينفق عليه ما له
 ان كان له مال ولعله لا يدرجه في بعض جهات الوقف على
 امثاله او من مال يتبع بذكرك وان لم يكن لهم ولاية على
 امثاله ذلك اشترك المسلمون اجمع ومنهم المنفقط
 في مباشرة الانفاق عليه من مال او من مال غيره مع
 ما سبق وكان ذلك من الواجب الكفاية كما انه لو لم يكن
 هناك مال ينفقها عنهم عليه كان بذل النفقة على الواجب
 عليهم على الكفاية ايضا كما هو المشهور لانه من باب اخصانة
 المظنة الواجبة كفاية فجميع الابواب كقول ولكن قد
 يقال باختصاصه بالمنفقط لانه من صلبها يقين لانه
 معقود عليه اولاد من افراد من يجب عليهم كفاية ولاية ولي
 عليه في جملة هؤلاء من غير ما احالة ابرائة ذمة غيره
 من ذلك مع انك في شغل دليل الوجوب عليهم لعل ذلك
 بل قد يستظهر من النص ان بقية عدله ايضا والا لذكره
 ايضا هذا وقد قيل ان ترقيد الصفة وان كان للمسلمين
 مرتبة بعد نقد مراجعة السلطان ولعله لا حصل ان لم
 من المعارف في فلو النص عنها ايضا فلا يلزم من ثبوت

+

الى كم شجونها لم ايضا كما ونظائره مع امكان نفيها عنه ايضا
 لذلك ايضا الا ان ارجاع التردد اليه بعيد جدا فتم حيد
 والله اعلم واما الثالث الذي هو صورة فقد مر في المتن
 الى احكام ونقد مراجعتي الى المسلمين كما لو كان في ارض
 خالية عن الجميع فلا ريب في انه يلزمه الاتفاق عليه بنفسه
 حفظ لنفسه عن التلف ودفع الضرر فحق في ان
 نور الجميع عليه في السير كان له ذلك بل وكذا لو لم
 ينه التبرع بذلك في او مقتضى اطلاق النصوص السابقة
 وعينه ولعله نظر المشهور والجميع في هو صحيح
 صورة نية الرجوع بها عليه بعد براءه ولكن عن
 ابي ادریس في انه لا يرجع بها عليه مطلقا حتى في نية
 الرجوع بها عليه للاعلى ولانه قد ادعى ما وجب عليه
 شرعا فلا يستحق عليه عوقا ولانه لا دليل على كونه النية
 المبرورة من اسباب يشغل ذمة اللعيق بالعوض مع عدم
 قيمة الاجارات بقية فانها ليست متواترة ولا محصورة
 بالقرائن القطعية كما قيل الا ان ذلك كله في غير محله على
 المختار في قيمة هذا الاجار خضوعا بعد عمل الطائفة بما قدما
 وحديثا بل قد يرد ايضا بقاعدة اليد وبقي عدة الاتلاف
 وبقاعدة لاضرر ولا ضرر ونحو ذلك مما هو قاض بجواز الرجوع
 عليه

ابن ادم

عليه مع عدم نية التبرع بالاتفاق عليه كما قيل وفرضه نقل
 لنته تدر واذا مع نية التبرع بذلك فلا خلاف ولا شك
 في عدم جواز الرجوع عليه بل الاجماع بقسميه كالنوع القطعية
 كما قيل بل لعله من الضروريات واطلاق النصوص غير مل
 لذلك قطعاً فتم حيد والله اعلم واما عدم رجوعه عليه في
 التبرع بذلك بل ادعى امكانه ولكن لم يتطلم منه ذلك
 فقد نقض عليه كثير منهم في غير خلاف فيه يعرف كما اعرفت
 بعضهم بل في ابراهيم الاجماع عليه للاعلى مع قرب محل النقص
 ونحوه على غير ذلك ولو يظهر انهم عنها كما هو عليه بعيد
 عن ظاهر كلامهم في ساقفة الرجوع على اللعيق في الاموال
 لمصلحة ولا ضرر به يشغل ذمته في ضرورة اليه كما هو
 المفروض فلا حظ ولا مل والله اعلم تنبيهات الاول
 لو ادعى الملتقط الرجوع على اللعيق بما اتفق عليه ايضا
 في جواز ذلك في الملتقط وجان لعل اقربها لعدم للاعلى
 وفي المالك انه لو اتفق على الملتقط بنية الرجوع عليه
 عليه فكذا كان الاقرب لا يشترك الجميع في المقتض في حق
 عن جامع المقام وقد يورد عليها بان المقتضى لعل
 انما هو النقص الواردة عنهم ولا ريب في عدم قبولها
 لغير الملتقط ودعوى القطع بكم الفرق بينه وبين غيره

عهدتها على مدتها مع احواله برأيه ذمة اللقيط وعدم
 شغل ذمة بذلك مع بطلان القيس على الملتقط
 عندنا خصوصاً مع الفارق بولاية الملتقط على اللقيط
 في الجملة بخلاف غيره فتم جتداً والله اعلم الثاني لو انفق
 الحاكم عليه من بيت المال فان كان من مصارفه الى انفق
 شرعاً فلا يجب في عدم جواز رجوعه عليه بذلك وان
 لم يكن من مصارفه الشرعية كان للحاكم ان يقرضه له مع
 اخفاء الانفاق عليه بذلك وجب فيستوفيه من سهم الفارين
 ان لم يظهر له مال بعد ذلك والا فمن مال الحكم شرعاً بانه
 حال التقاطه او من امواله المتحددة له او من الموقوف
 على امثاله او في ذلك على حسب ما يراه الحاكم فتم جتداً
 اعلم الثالث لو انفق الملتقط على اللقيط على وجه
 يسوغ له الرجوع به عليه فان كان له مال اخذه منه باذن
 الحاكم وكذا لو كان هناك موقوف عليه مثلاً اقتصر على
 المتفق وجوز التصرف في امواله هذا وفي المالك ان
 الواجب على الملتقط حفظه بالعرف وهو عقده والقيام
 بضرورة تربيته بنفسه او غيره ولا يجب عليه الانفاق عليه
 من ماله ابتداءً بل من مال اللقيط ان انفق كالوجود
 معه والموقوف على امثاله باذن الحاكم مع امكانه والا
 انفق

انفق بنفسه وماله برفع امره الى السلطان لينفق عليه
 من بعض الوجوه المنطبعة عليه الى آخرها وفي غير ذلك
 لا يخلو من نظر اوسه ولا مئة مئة في الاطباء في نقل
 عباراتهم وفي بيان ما فيه من الخلل والتشويش والاجمال
 وعدم وطفح المراد فلا حفظ وتامل والله اعلم الرابع
 في النصوص وغيره ان التفصيل المذكور في الملتقط
 الحاكم بغيره اذ الحكم برفقة فقد قيل بجريانه في الاصل لا في
 المساط فيها كما قيل ولكن المانع لذلك مستظهر كما اعترفت بعض
 من آخريه لان العبد كالدابة فيخرج من ماله في ايجافه ويحب
 اطلاقهم من مل العبد كالحرة والحقبة المنة كما لا يخفى على من لاحظ
 عباراتهم التي هي كالصحة وظلالها كالتفصيل ايضاً فلا حظ
 في تامل والله اعلم الخامس قد خرج كثير منهم بانه لا يقرض الاشهاد
 على الانفاق بنية الرجوع في معارضة للاصل والطلاق انحصار
 وان توقف اثبات ذلك في دون ما بين على الاشهاد ولكن حتى
 المذكورة البتة لانه مع عدم الحاكم قائم مقام اذنه مع وجود
 كما في الفالة وقد يرد بانه اجتهاد ومقابلة اطلاق التقين وغيره
 وعن جماعة القادرين انما ينفق بنية الرجوع على اللقيط اذ
 تغذر عليه الاستيدان من الحاكم والا فليس عليه ذلك وعليه كما

اعترف به بعض الاوخرين ولو كان الاتفاق من هذا اللفظ
حيث يسمع الملتقط لم يجب عليه الاشياء عليه ايضا للأصل
خلاف لظاهر التذكرة للتعليل الزبيري ايضا ولو كان الاتفاق
عليه بترغاف فقد يقال بأنه لا مجال لا محال وجوب الاشياء على
ذلك وهو كذا كما ان المعتبر ان الحكم بالاتفاق الزبيري
والا لم يكن ذلك للتعليل الزبيري ايضا فيكون العبدان
في غير مقام الحكم افتقار على المتقين فما خلا لظاهر
جيدا والله اعلم السادس من ظاهري بعض النصوص السابقة
مع عدم بقاء اللقب يكون النفقة الملتقط عليه صدقة فورا
عليه وان لم ينفذ ذلك وقد يحتمل ارادة ان يحتسب عليه زكاة
مثلا كما ورد ان من الفقر في ان السرفه في الاختب
عليه من الزكاة ومثلهما في حجة لان ما في زكاة المديون من
جملة الاموال لأربابها فلا يجب باحتسابها عليه من صدقة
ولا يحتاج الى قبض جديد بعد الاحتساب عليه ولا فرق في ذلك
بين الاحتساب عليه من الفقر او من سهم الفارسي او من
غيرهما لا في ذلك المناط في جميع عند التامل فما في بعض العبادات
من الفرق بينها في غير محله وقد علمت ان قبض الفقراء للزكاة
ما يتوقف عليه الملك هو نفع اكتسابه فلا يحل له ولا غيره
مع بعد جواز احتساب النفي لنفسه دون قبض اللقب لتوقف
ملكه على قبضه نعم يتقرر ذلك في سهم الفارسي لان غير ورثة
ملكه

ملك المديون غير شرط فيجوز التفتة الى صاحب القسي وان
لم يقبض المديون به فبها انه لا يتم فيما لو كانت الزكاة
الملتقط لوضع جواز احتسابها على اللقب في سهم الفقراء
وان لم يرض به اللقب لكونه احدا موال المالك والمفوض
انه مقبوض له كما قيل وهو كذا لان النزاع في كمال القبط
كما لا يخفى على من لاحظ جامع المقاصد وغيره فلا خلاف في
والله اعلم السابع لا يخفى ان الرجوع على اللقب حيث
يجوز الملتقط انما هو بعد بلوغ اللقب وبلوغه اذ بعد
بلوغه وقبل بلوغه فعلى الملتقط القبر عليه واحتسابه عليه
من زكاة وانه قبل بلوغه فليس له مطالبة ولو كان له مال
فليس له اخذ منه الا باذن الحاكم وله ان يحتسب عليه من زكاة
فقيره وان كان غير ذلك فان بلوغه ليس في الاحتساب عليه
وان كان شرطه في قبض زكاة غيره ففي جامع المقاصد
ان الرجوع على اللقب انما هو بعد بلوغه اذ قبله فله الرجوع
عليه نعم يمكن اخذ من مال باذن الحاكم ومن سهم الفارسي باذن
من عليه الزكاة مثلا ولو كان الملتقط ولنا عليه من ثوب لانه
الوقر عليه كما له القبض عنه وسبق ادنيه الزكاة عليه لكن
للبحث في ذلك مجال ولا مجموع عن الاصل فملتقط قد لا يعلم
قالة الثالث في احكامه وهي مسائل الاولى

قال الشيخ اخذ اللقيط واجب على الكفاية
لانه تعاون على التمسك ولانه دفع لضرره
المضطر والوجه الاستحباب اقول لعل الوجه
هو الوجه مع عدم خوف الضرر كما لو كان قابلا
لحفظ نفسه من التلف ونحوه او لوجود من يحفظه عن ذلك
عادة لا حالة برأيه الذممة من الوجوه المقتضية
منهم بل نسبة الاكثر بل الى المشهور بل الى المعظم بل الى الغالب
كما في التمسك كما في ما ذكرنا من ان من اصابه فقد
الناس جميعا وعلم انه يحفظ النفس المحترمة وانه لا ينفك
بايديكم الى التهلكة ونحو ذلك ما قد استدل به على وجوب التقاط
اللقيط من حيث هو لقيط ومنه كما قيل ولكن لما كان كذلك
مستلزما لانه المعافاة ومنع الضرر مسوقة للندب وجوب
النفس المحترمة ودفع الضرر عنها اعتمد اخذ اللقيط وان كان
قد يتفق مقارنة له وفي الحقيقة ان بينها نسبة العدم في وجه
ومحل البحث انما هو صورة الأفراد اخذ من ذلك فاعلم انه
حار المص وعنه الى الندب ونحو عدم تصويره لعدم انشائك
اللقيط عن خوف الضرر عليه فلم يبق مورد للندب ولا واحة
السبق بل قد اذكر بعضهم شدة القول بالوجوب في هذه الجهة
لقلة المصحيين به بل لم يعلم ارادة الشيخ ومن يتبعه لذلك
ارادتهم صورة خوف الضرر عليه فقط كما يشهد اليه بعض
مقلبيهم وحيث فيض النزاع فيما بينهم ونقص الشبهين
وعنه

وعنه لعله جامع بين القولين وكاشف عن ارادة الفريقين
فولنا ان ثالث القولين وان اوجته عبارة المالك فمخوفا ان
لم تكن ظاهرة في ذلك فلا حظ وتامل والله اعلم بغيره
الملتقط المحفزة بالمعروف وهو القيام بتعمده على وجه المعافاة
بنفسه او بزوجته او بغيره على حسب ما يجب عليه لولده مثلا فقد
يكون اضراره من البلد اقل من تعالاه فيه وبالكسب لا خلاف في عرف
كما اعترف به بعضهم وقد نفهم ذلك من النفوس التي بقية كما قيل
ولو عجز عن ذلك سلمه الى الحاكم الذي يرضى ولي ملكه انما له ان يرضى
كثير منهم من غير خلاف في عرفنا كما عترف بعضهم ووجه تسليم
الى الحاكم مع عدم عجزه عن ذلك وجهان او فلان من الاجل
ومن اسحق بحق حفظه وشروعه في كفاية فيلزم
الاتمام للنفس ابطال العمل به عدم تحمل ولديه الحاكم لمنه
بعد لانه الملتقط عليه كما قيل ولكن قد عني ولا يثبت عليه
نحو ولاية الابن ولله ان لا يملك نقله الى الحاكم وجوب المحفزة
على الملتقط انما هو تكليف محض ولا مجال لاسمحه به بعد ذلك
في كيفية كماله في المحبة قطعه بعد عدم تحمل الالة ونحوه
فلا حظ وتامل والله اعلم قال في الثانيه اللقيط
بملك الكبير ويد دالة على الملك كيد
البالغ لان له اهلية التملك فاذا وجد عليه

ثوب قضى به له وكذا ما يوجد تحته اوفى
 وكذا ما يكون مشدودا في ثيابه ولو كان
 على دابة او جمل او وجد في حنية او فسطاط
 قضى له بذلك وبما في الحنية والفسطاط
 وكذا لو وجد في دار لا مال لها او فيما
 يوجد بين يديه او الى جانبه اشبهه
 انه لا يقضى له وكذا البحث لو كان على دابة
 وعليها متاع و عدم القضاء له هنا اوضح
 خصوصا اذا كان هناك يد متصرفته
 اقول اما الاول فلا خلاف فيه ولا اشكال بعد انكم بحجة شرعية
 فهو اهل للملك بسببه الشرعية المتصورة وحقه كانه زوجه
 وكان يقبل عنه ولتية الشرع في يده وما يوصى له وما
 يباع له من ماله ونحو ذلك وانما الاشكال وان يده على
 المال بل ينزل على الملكية وكونه ملكا له كيد الكبير ام لا ومن
 الشيخ والفاطلي والشرطي والثانيين وغيرهم انها والله على
 ذلك بل من المبسوط انه لا خلاف في ذلك بل انما يكره من
 الصداق انه من المقتنيات والقطعات ولم يحد
 من اخذ فيها خلافا ذلك فكل من قيل بان ذلك لا يحد من
 ونظر ان لم يكن عليه اجماع خصوصا فيما اذا كان الطفل

انما هو
 كونه متصرفا
 بالمال
 والى ذلك
 وجوبه

بغير تميز

غير متميز وليس له فعل اختيار وكان الفعل الغني فانه لا يرسل اليه
 على الحكم بالملك بمثل اليد الزبونية بعد سلب الشايع افعال القصة
 والمجنون واقوالها فظلالا عما علم بان من فعل الغير وان كان
 الزبونية للطفل انما كان بواسطة فعل آخر واقوالا كاستدراك
 في الملك اليه الوافع عليه **صحة** وجه يقتضيه كونه ملكا له
 يد فقه منه دلالة على الملك لا عرف ولا شرع بعد احوال
 التبدل له نعم ان تم اجماع على وجه يكون الحكم بالملك يقتضي فلا
 محيص عن التزامه وان كان محالة للنظر وهو حجة جيدة ان
 ان الظاهر تمامية الاجماع المذكورة على ان اليد اقضية بالملك
 شرعا بالنسبة الى الكبير كما في سائر الاشياء المذكورة وتضمن
 وغيره نفاذ اجماعا او ضرورة قاضية بالنسبة الى الصغير ايضا
 وانما الفرق بينهما عند اجماع عند من حيث انه التمسك في الاحكام
 المقطوع بها عند الاصحاب كالمقدس الاردمي وكثير ممن تأخر
 عنه بل في فتح البرهان وهذه الاشياء ونحوها يكون بانها ماله
 لان ظاهر اليد ليل الملك فمن ملك ولا خلاف ان اللقب
 قابل للملك ولو كان شخص كرموه حكم شرعا بملكه لها
 والعقد يتنافى من ذلك لا شرعا ولا عادة قال المصنف
 الكبير يملك الصغير ايضا اجماعا بسيطا او مركبا كما هو ظاهرهم
 وما شكركم في سبب الملك الكبير فيكون من سبب

للملك الصغير ايضا ومن ذلك ما تردد فيه المعبر وغيره
 المتأين وعن المبسوط انه لو كان قريبا منه مثل ان يكون
 بين يديه حرة قبل حكمه بان يده عليها ام لا قبل فيه وجهها
 احداهما ان لا تكون يده عليه لان اليد يدان يدت هذه
 ويد حكمته ومن لم يحكم في بيته ونفقه وهذا ليس باحدهما
 والقسم الثاني ان تكون يده عليه لان العادة جرت بان
 ما بين يديه يكون له مثل الاناء بين يدي القراف
 والميزان وعزها لا يحرك في كل من عبادتهم الدالة
 على ما واة يد الصغير ليد الكبير وانه لا فرق بينهما في جهة
 اعادة الملك ولا ريب في الحكم بان الامتعة الموقوفة
 في السوق قرب الشخص البالغ كانه شرعا فكذلكها خفوها
 مع الضام وتبين اخر ما في ذلك كما لو وجدت رقة معه او في
 مكتوب فيها ان ذلك له بل عن التذكرة ان الاقرب يكونها
 له مع الرقة المزبونة لانها في الدلالة على ذلك اقرب من الوضع
 تحت بل وكذا لو ارشئت الرقة لادفين تحتة وعن ابي
 الحكم له به مطلقا وقال مالك ان الادنى عدم الحكم له بذلك
 الا في القرنين القديتين الموجبة للظن الغالب بان كانت
 الرقة بخطت كونه اليه ونحو ذلك ونحوه عن جماعة من
 وغيره ولكن لم يجد دليلا على حجية الظن المزبور مع احواله

عدم

عدم نبوت الملك له الا بدليل معتبر ودعوى ان تحويز العمل في
 الامور الدينية لخط الفقيه اذا امن منه تزويره كما هو سلم
 عندهم يقتضيه ان العمل به ايضا فالامور العادية كإفادة
 الملك ونحوه يد فقه بطلان القيس عندنا مع وضع الفقيه
 لقيام السيرة والعصر والجمع والاجماع والمقتضى عليه مع عدم
 قيامه بالمقتضى كما هو المفروض وعن جماعة المتأخرين
 الاصح انه ان اثمرت الكتابة ظنا قويا كالحك الذي يشهد
 القراني به في خصصه ان عرف فيه خطه يوثق به عمل بها
 اما ان فسر اذا لم يكن له معارض من يد اخر في الادعوى
 مدع ولا فريضة اخر تشهد بخلاف ذلك فلا بد ولا
 يشترط في الحكم كون الرقة معه بل لو كانت في المتاع او كان
 مكتوبا عليه فكذلك الخط وعن الذروري انه لا يقف له بما فيه
 ما لا يد له عليه ولا هو يحكم يده الا ان يكون هناك اماره
 قوية لا غير ذلك كما لا يخفى من نظر اومنه ولا يخرج عن الاول
 بمثل هذه الظنون التي لم يثبت اعتبار شرعي والقيس على
 الكتابة على المدر كما سبق وتبين مع تسليم العمل باطل عند
 قائل جيد والله اعلم ولما لا اوضحته في المثال الثاني فلم يوف
 وجهها كما اعترف به بعضهم قائلا اللهم الا ان يعرف كون
 الذكرة لافراد من مباحة وفيه ان التوبة او حجية الفقهاء

الفقيه
 والفقهاء

بما عليها انه له نحوها في حقيقة وداره ونحوها كما هو واضح كوضع
 عدم حقيقة اليد المتقدمة في اليد لغيرها فالاشارة ان تقع
 ايضا كما قيل وفيه والامرسل واما الكثرة تحت الدرس الملقى
 عليها فلا شك ان عدم بدله عليه اذا كانت باقية ثم لو كانت
 ملكة الحق الحكم بكونه له على نحو ما في الحقيقة ونحوه وانما علم هو كان
 الصبر من انما دعوا ما بين يديه او اياه جنه او الكثرة المتقدمة
 او كان على الدلالة التي هو عليها او نحو ذلك ملك له فالمتجه
 بمقتضى الضوابط الشرعية عدم بثوث ذلك بقوله الذي لا يدل
 على صحة ان لم يكن على عددها لسبب عبارة مثله في وجوده كعددها
 ولعل من اعتبر الامارات التي تقع يعتبر مثل ذلك ايضا كما قيل ولكن
 المانع لذلك كانه مستظهر لمنه المتكازم بين الامرين فتدبر
 والله اعلم بقسم لا ريب في صحة اللقب في ما له حيث يكون
 له مال وهو كما في القواعد او وقف على اللقب او وهب
 لهم او اوصى لهم ويقبله احكام ونحوه عن الدرس وعن الخبر
 انه ما وقف عليه او اوصى به وقبله احكام او وهب وعنى
 التدبر انه ينقسم الى اللقب في ما يستحق لعدم كونه لفظا
 واما ما يستحق بغيره فالقول كالحال من الوقف على اللقب
 او الوقف لهم وقال بعض الفقيه او ما وهب لهم واعرف
 عليه بان الهبة لا تقع لغير معين وقال آخرون يجوز ان
 تنزل الهبة العامة منزلة المسجد حيث يكون مملوكة بالهبة

كما هو

كما يجوز الوقف مع يقبله احكام وليس شيء ثم فتح الوصية
 لهم وعن جامع المقدمات ما في التذكرة هو الحق والمشهد
 وما في القواعد ان اريد بجواز الهبة للجنة فليس بجيد وان
 اريد به المعنيين من اللقب ومن جعلهم لفظا محصورا فلا
 شبهة في الحكم لكن المبدأ في غير هذا وعن اجماع ايضا انه لا مانع من
 الهبة على العدم مع قبول احكام كالوقف على الجهات العامة
 لا حالة الجواز وحالة عدم اشتراط التجديد بعد وجوب العمدة
 والاطلاقات الظاهرة الدالة على الجواز على الاطلاق في الكفاية
 والسنة كقولهم وانه المال على حبه ونحوه على التروا
 المحققين والمحدثين ونحو ذلك كالدخول في الوقف
 والهبة والهبة وقفها لوامر دون خلوها لاقام العطية
 ثمته لانها امة متجزة غير معلقة بالوفاة واما مؤجلة معلقة بها
 التناز الوصية والدولة ان تكون العطية مطلقة تقتصر الملك
 المطلق الموجب لامة النواحي التفرقات والهبة واما ان
 تكون معينة غير مطلقة فهو الوقف وتسمى العطية الى
 بهته وهبتية وصدرت قالوا ان خلت عن العوض سميت بهته
 فان النقم اليها حمل الموصية مكان الا مكان الموصية له
 اعطاه له وتوفيرا سميت بهته فان النقم اليها التقرب الى

في اقسام
 العطية

الله او طلب ثوابه فصدقة وقل الشجرة الهدية
 والصدقة والهدية بمن واحد ولذا اذا حلف لا لا يهب
 فقد حق على مكين حث فاذا صح الوقف والوصية
 والصدقة على اجهات تحت الهبات على اجهات ايضا
 لان الجميع من سخر واحد كما تقع العارية على اجهات ايضا
 فتح فيدل عليها اطلاق الكفا بعلته والفتا ويرى
 الاجامعات في ائمة المستمرة فان جميع الصدقات على اهل
 الشرف من باب الهبة على اجهات كما قيل ولكن المانع
 لجميع ذلك مستظهر بذلك لنوعه ووقع ذلك مع وضع
 عدم شمول العورات المربوعة للهبة للجهات العامة مع
 بطلان الفاس على الوقف عليها مع احواله الفاع وعدم
 ترتب الاثر الا ان يقصد بها جميع الوقف ولو جازا ويكتفي
 بذلك الوقف وحق فيكون ذلك لا يمتد شوا كما لا يخفى
 على المتبحر لعلهم لم يقدحوا في عبارة الفقهاء ونحوه ارادة
 مجرد اباة التعريف ونحوه من الهبة ولو جازا بعد معلومته
 عدم ارادة اوصيته منها التي لفظة الاصل وغيره كما في نظائر ذلك
 وتامل والله اعلم قال في الثالث لا يجب الاشارة على
 اخذ اللقب لانه امانة فهو لا يستبد اع

٣ مف
 اوقف

اقل

قد صرح بذلك كثير منهم من غير خلاف فيه بيننا يعرف بذلك
 انه موقع وفاق بيننا كما هو ظاهر كثير من العبارات وهو
 الحق مضاف الى الاصل ونحو لفظة بعض من جدد الهمم الرشد
 في خلافة حيث اوجب للاهتياج اليه في حفظ احواله وكتب
 كالشكاح وحقه في ان يظهر استحقاقه ككثرت نقص عليه
 الشهادة والانيان وعزيم للفت مع والدة السني و
 للاهتياج على حفظ احواله والتب بلك في المكنه وعزيم لانه
 تاكله استحقاقه في جانب الفاسق والمفسد واذا شهد فليشهد
 على اللقبط وعلى ما هو ان لم يكن دفعه الى الحاكم كما هو واضح
 والله اعلم قال في الرابعة اذا كان للمنبوذ مال اوقف
 الملقط في الانفاق عليه الى اذن الحاكم لانه
 لا ولاية له في ماله فان باء وانفق عليه
 منها ضمن لانه تصرف في مال الغير لا تصرف
 ولو تعذر الحاكم جاز الانفاق فلا ضمان
 لتحقيق الضرر اقل اما الاول فقد نقى عنه كثير منهم كمن
 الشيخ والفاصلين والشهد والانيان وكثير منهم بل هو الموقوف
 من ماله الا صاحب حق غير معترفه خلاف فيه في الكفاية وعزيم
 لاحالة عدم ولاية الملقط على مال اللقبط مع عدم ولايته
 احكام وشملها للجميع افراد من لا ولي له مع عدم دلالة نفوس

الالتقاط على شريعت ولاية المنقط على مال اللقيط كما لا يخفى
 على من لاحظها ولكن قد يقع بآلة الانفاق عليه من مال بدون
 مراجعة الحاكم للاصل ولأنه في حق الجملته ولاية من مال لا يفر
 بالمعروف فيستوفي فيه الحاكم وغيره وللنصوص الواردة على
 جواز بيع مال الطفل عند عدم الوقف من ماله فيه نقد
 الحاكم ان كان المتصرف نفسه كقلد وقطعة على بره واطلاق
 النصوص ظاهر في ضرورة نقد مراجعة الحاكم او تصرفه مع جهة
 التيمم الى البيعة المزبور فملازم قد يستفاد منها بغيرت ولديته
 للعدول بعد فقد الحاكم عند الحاجة الى المتصرف في حال التيمم
 بسبق البحث في ذلك في اول باب العقد فلا خلاف ان مال ولدك
 واما الثاني فقد نص عليه كبر من غير خلاف فيه يعرف
 لقاعدة اليد ويحكمه ولتقليل المقتضى وغيره التي مقتضاها
 حرمة التصرف المزبور فيكون المال المتصرف فيه مضمونا على
 المتصرف وبما شرع اللقيط لا خلاف غير قاطعة بعدم فساد
 التصرف لقاعدة التسبب وضعف المبشرين في نظره وانه لم
 واما الثالث فلا ريب فيه للاصل بعد مباشرة اللقيط
 للاطلاع بعد اذن الشريخ بالانفاق المزبور اذا كان
 المنفق عدلا او كانت العدول لاولاديه لهم او تقدر بجهة
 المنقط لهم في نظره فاما مل جتدا والله اعلم قال في
 الحامسة الملقوط في داس الاسلام يحكم باسلا
 ولو

ولو ملكها اصل الكفر ناسان فيها مسلم نظر الى
 الاحتمال وان بعد تغليب الحكم الاسلامي و
 ان لم يكن فيها مسلم فهو شركي فكذلك ان وجد
 في داس الشرك فلا مستوطن هناك من
 المسلمين اقل اة الاقل فلا خلاف فيه ولا شك ان مال الكافر
 الاجماع عليه للاصل ولأن كل مولود يولد على الفطرة بحيث
 ولان تابع لابييه ولان الاسلام يعطى ولا يعطى عليه والميرة
 المستمرة على الحي في الاولاد بالآباء في الولاية ونحو ذلك
 مما لا يخفى بعضه من نظر الامرسل والله اعلم واما الثاني فلا خلاف
 فيه خلاف ترجح لاحتمال الاسلام على احتمال الكفر وان ضعف
 الاول غاية الضعف وقدر الثاني غاية القوة لشرف الاسلام
 ولان يعطى ولا يعطى عليه اية احتمال مقدم على احتمال غيره كما
 ويؤيده عمل الاصحاب في هذا الوجه ودعوى شدة الاحتمال في
 تولده من مسلم عا بر سيد مستوطن في تلك الدار مع عدم حكمهم
 باسلامه يدفعه ضعف الجز فيقتصر العمل به على موضع الاجابة
 وهو القول بكونه ان في كماله وهو حسن لو كان ظاهر الدلالة
 في هذا الخ وكلمته ممنوع بل على التاخير منه ان دس الاسلام يعطى
 على سائر الاولاد يان ولا يعطى غيره عليه بخلاف قوله تعالى ويا ايها الله
 الا ان تيمم فذره ولو كره المشركون والآخرة في الجملة التي

لا يمكن التمسك ببعض محملاته في نظائره وقد يقال بان
تولده من مسلم معارض باقيل تولده من كافر والاصول
لا تخص احدا ولا عبرة يكون الدارق احدث المسلمين
كبقدر والتمسك بهذه الشريعة وتوحيده او فتح المسلمين كان
وتوحيده من نفس الدار والخلقة وان كان الحكم باسلام
المجبول فيها دليل اخر فينتبه ولا يغفل ايضا بنقض حكم الاسلام
فيها بان لا يكون فيها كافر الا معاندا فلقيطها حرم ولا
عبرة بوجود مسلم صالح للتعلم منه ولو واحد فلو الكفر
التي ينفذ فيها احكام الاسلام الى غير ذلك من العنوانات
التي حكموا فيها باسلام اللقيط الا انه لا بد من شيء منها
بحيث يخرج به عن الاصول اللهم الا ان يتم اجماع على ذلك
وانى ذلك وانكم عليه بالحرية والنفوس الكثيرة اعلم في الحكم
باسلامه وكذا الحكم بطهارته لاحالة الطهارة وقد عدها فانه
اعلم من انظر كما هو واضح فتم جيدا والله اعلم واما الثالث
فقد نقى عليه كثير منهم في غير خلاف فيعرف لتبعيته لاهله
المحكم برقيتهم للمسلمين لانهم اهل ضرب كقيل او لم يولد
الاستيلاء عليه على نحو حيازة المباحات وبذلك يخرج
عن احالة الحرية وعن عدم النقص الى بقية الدالة
على ان اللقيط حر واللقيط امة وتوحيده في قوله اعلم

هل وجبه في
دار الشك
للتبعية ام لا

قتهات

فنيهاات الاول قد سبق وكثر الظهارة وعنده ان
الاسلام يتحقق بالمباشرة من البالغ بل ومن غيره على
قول ضعيف بالتبعية لاحد الابوين او لكلاهما ولو
في الجملة ومنه الملتقط من دار ابي القحافة لا مسلم متوطنا في
على الظاهر واحتمال عدم كونه من افراده فيحكم بغير تبعية
لله بل الدار المحكوم بغير تبعية مع الحكم بتولده منهم على نحو
اولاد الكفار ضعيف جدا كاحتمال ان اللقيط تابع له
للملتقط الظهارة من حيث كونه ملتقطا له فانه متا لا
عليه مع احالة عدمه والحكم بكونه رقيقا لا يقتضيه الحكم بالتبعية
الزبورية فتم جيدا والله اعلم الثاني الظاهر انه حيث حكم
اللقيط بكم يحريان سائر احكام المسلمين عليه من طهارة
وتغيبيل وتكفين ودفن وغير ذلك وحيث لا يحكم باسلامه
لا يجر عليه شئ من احكامه وان حكمنا برقيته بل وبطهارته
كما في نظائره فتم جيدا والله اعلم الثالث لو بلغ اللقيط
المحكم باسلامه فظهر الكفر فحكم بكونه مرتدا اشكال في
القواعد وغير ذلك اقره بعدم كونه الشئ وكثير منه لعدم
صدق الارتداد عليه لاعرف ولا شئ الا ان يصف الاسلام
بعد بلوغه ثم يرتد في حرم ببعضهم رساله ارسال المحدث

وانما ان كانت احدى من غيرهما
احد الابوين وان كانا
مختلفين في دينهما فظهر
وذلك وان كانا من غيرهما
فان كانا من غيرهما فظهر
ان الحكم بكونه كافرا
اعلم ان الشك في ذلك
لا يوجب شك في الحكم
والاسلام لا يوجب
احتمال الشك في ذلك
وانما في ذلك
فيما لا يوجب

وانكاره قد يشبه الكابرة على الوجدان وعن المبسوط
انه لا يقتل بل يضرع ويهدد ويقال له حكمتك باسلامك
قبل فارجه الى الاسلام وقد سئل على ذلك ايضا بان
احكم باسلامه وقع ظاهرا لا باطنا ولا لادع في مبرسته
واقام بنيت على دعوى سلم اليه ونقض الحكم باسلامه وليس
الا لانه اماره انية تفيد الظن بتجربته لا لانه معلول
على شئ آخر بخلاف مباشرة الاسلام وتبعيته احد الايتين
والثانية بان يبرهن على صحة العلم ويستدل فيه بالعلم
على المعلول كما قيل وفيه ان الظاهر ان الاسلام بالتبعية
للسبب لا ليحكم بارتدادك ايضاً فمثل ذلك بل قد يتبع ذلك
ايضاً بالتبعية للايتين لان احكام الاسلام عليه لا يتبع
مسلم حقيقة كى حكم عليه بالارتداد على الوجه المذكور اللهم الا
ان يتم اجماع على نفوت الارتداد بمثل ذلك كما قد استغنى
من ارسال البعض له ارسال المسلمات ولكن انما ينكح الاسلام
سهل هذا وعن التمسك بالجزم بنفوت الارتداد عليه بناء على
تقدير ارتداده ففكره من غير فطرة او عن مله وجهه
ينفك عنهم بعدم كونه من فطرة لعدم وجود ظبطه فيه كما قيل
والامر سهل وبات من حيث لا يقل خطا ولا بعد فيه كما
عن جامع حقه سبق الحكم بظهوره واصله حكم بجهل اولاد
المسلمين عليه ولان الاسلام هو الاصل لان كل مولود يولد

خلافا لجملة من جعل الدليل
فانهم ادعى الحكم
من قبيل التبعيض
بالارتداد لا بالعلم

ادعى ان لا يشك في ان كل مولود يولد على الفطرة
عن جامع حقه سبق الحكم بظهوره واصله حكم بجهل اولاد
واصله حكم بجهل اولاد المسلمين عليه ولان
الاسلام هو الاصل لان كل مولود يولد على الفطرة
كما قيل ونقض الحكم بظهوره واصله حكم بجهل اولاد

على الفطرة كما قيل ونقض الحكم بظهوره واصله حكم بجهل اولاد
ثم جئنا والله اعلم قاله السادسة عاقله اللقب
الامام ٤ اذ لم يظهر له نسب ولم يتولى
احد سوا جنى عمه او خطا ما دام صغيرا
فاذا بلغ ففى عمه القصاص وفى خطائه
الدية على الامام ٣ وفى تشبه العم
الدية فى ماله اقول اما الاول فلا يعرفه خلافا
صريح بل ظاهري من العبارات او صريح اجماعا على ان
لا تشبه وارث من لا ورث له قوله واحد ولم يلقه من قبل
فما لم يرشده فخلاله حيث فهو الى ان عاقلته بيت المال
لا تشبه وارثه له هذا وقد يتوهم من عبارة الشيخين ذلك ايضاً
ففى المقنعة انه لو ان استوال احد من فتيات كان ولاده
للمسلمين وان ترك ماله لكان ماله لبيت المال للمسلمين ونحوه
عن النهاية وعن المبسوط فان كان عمه فانه للامام ٣
فان رار المصلحة ان يقتصر اقتصر وان رار العفو
على مال ويديره فبيت المال لمصلحة المسلمين فكل
وان كان خطا فانه يوجب المال فيؤخذ ويرك
في بيت المال بلا خلاف وعن اختلافه المقيط اذا

ج

مات ولم يخلف وارثا فيرثه بيت المال وبه قال جميع الفقهاء
 وليلنا إجماع الفرقة الأولى قد يرد كما قبل بيت المال مال
 الامام الذي هو للمسلمين في الحقيقة لأن جميع الفقهاء يجمعون
 بصرفها عليهم وعن الشيخ في المصداق ايضا انه قال اذا قلت
 بيت المال فمقصود بيت مال الامام ويؤيد ذلك ايضا
 اتفاق الاصحاب قديما وحديثا على ان ميراث من لا وارث
 له الامام كما اتفاق النصوص على انه من الانفال بل في خلاف
 ايضا ان ميراث من لا وارث له الامام للمسلمين وقال جميع
 الفقهاء لبيت المال وهو لجميع المسلمين دليلنا إجماع الفرقة
 واخبارهم كما قبل ولا ريب في ان اللقب المذمور مع النور
 المذكور مع لا وارث له فيكون للامام الذي هو بيت المال
 فان الذي يملكه هو الذي يرثه المميز ذلك مما يقتضيه
 معلومية اختلاف منها ولو سلم فلا ريب من عود الاجماع على
 خلافهما فلا حظ ولا مال والله اعلم واما التسمية بين العبد
 الخطا قبل البلوغ فلا ريب فيها بل الاجماع يعتمد عليه لان
 عبد القبر حكم الخطا نفسا وفتوى واجبا او ضرورة وذلك
 حكم جنسية بعد بلوغه حكم غيره من الجنان في التقدير المذمور
 لتناول أدلته كغيره كما هو واضح كوضوح حكم جنسية على
 المال عدا وخطا فيهما والله اعلم فان لم يكن هذه مال انظر

الثاني في قوله

الراجح

اليه يريه من العبد كباوثة واجبا فتم قبله
 قال عوفي لو جنى عليه وهو صغير فان كانت
 على النفس فالدية ان كانت خطا والفضل
 ان كانت عمدا وان كانت على الطرف قال
 الشيخ لا يقتضيه له ولا تؤخذ الدية لانه
 لا يدري ما رده عند بلوغه فهو كالحق
 لا يقتضيه له ابوه فلا احكام وبغير حقه
 الى بلوغه ولو قبل لغيره استنبطنا الدية
 للعبد مع الغبطة ان كانت خطا والفضل
 ان كانت عمدا كان حسنا اذا لم ينفذ للتاجر
 مع وجود السبب ولا يتولى ذلك الملقط
 اذا ولا لالة له في غير حضائه اقول اما الاول
 فلا خلاف فيه بل الاجماع يعتمد عليه والمتوال ذلك هو الامام
 لانه هو الوارث لذلك عندنا مرجح فله العفو عما مال مع خطا
 بذلك في نظر الله والله اعلم واما الثاني فقد اختلفوا في
 المصداق انه لا يقتضيه له ولا تؤخذ الدية لانه لا حاله عدم حوزة ذلك
 لغيره صليق ولا لالة العفو في التشريع وهو ليسوا به لانه لا
 لا يعلم مراده بعد البلوغ كالحق في اللقب كما قيل ولكن من انظر

من القاص

وشيعة تخرجها بل في المال كسنة المالكين ثبوت الولاية
 عليه فيجوز استيفاء حقه لولته كما في حققة خفوة لولته
 الأجبار الذي يحل له الشفعة أيضا كما لو لم عليه ولان شفعة
 القضاة انما هو لحفظ النفس كما ان شفعة في حقهم ولكن
 في القضاة حيوة وتاجره مع بذر ترك الغاية المطلوبة مع
 انه قد يغتصب استدارتها بغير الحق ولا عبرة بآرادة
 المولى عليه وقت بلوغه لان العبرة بحال الجنين وليس هو
 لذلك ما لها ولان لا معنى للشفعة وجوب السبيل هو
 قنيط نصف الطفل كما قيل ولكن في جميع نظير المانع
 لما مستظهر فتدبر وعن التذكرة انه لا يجوز للمولى استيفاء
 الدية ويجوز له استيفاء القضاة وفيها ايضا ان الاقرب
 ان له استيفاء القضاة لان حق للمولى عليه فكان للمولى
 استيفاء له كحق المال بل قيل بانه لا اختلاف فيه ولا شك ان
 لعدم ولديه بل لا يجوز له التنازل المناهضة كما في حققة
 التي ارسلت في موضع الاثر في العهد لعدم ولديه انما جعل
 تاجرة الماد في البلوغ مع احتمال فوات الحمل تقنيط حق
 الطفل كما قيل وهو صحيح مع وجود العدم ان مل لانشل
 ذلك فالعقل الاجبار في شفعة غيره ايضا ولكن لذلك
 المستظهر

مستظهر فلا حظ وتدبر والله اعلم فتبين ان الاول مستظهر
 نحو المعلن ان خلاف الشيخ في حق الخطأ فضلا عن المال الذي
 يصالح به عن القضاة برضخ عليه بحق الزبور معلوم لان
 دليل ولايته لا يشمل هذا المال المخصوص الا انه فسخ محله فان
 ربح الخطأ دين على ابي ذكسر الذين واحمال اخذها من
 استيفائه بالمخرج عليه مباشرة كما لمقطع بعدهم ولذا لم ينقل
 اختلافه في حق الشيخ ولا عن غيره وانما يحكى عن التذكرة المنع
 من اخذ المولى بدل القضاة في الحكم بجوارزه له الا انه فسخ محله
 ايضا لان اخذ المولى بدل القضاة اولى من اخذ لنفسه المصلحة
 ولان تسقط على اخذه قاض يستطع على اخذ بدل القضاة
 لانه قائم مقامه كما هو المفروض وقام مقامه فاحدهما دون
 الاخر لا يلو في حكم بالنسبة الى الاول والى الثاني كما هو واضح
 الثاني لو اخذ احكام الارش والعقد فبلغ وطلب القضاة من فقيه
 اشكال كان في القواعد وغيره ومن ثم انه اخذ المال لكان
 المحلولة او لا سقاط القضاة فله القضاة على الاول دون
 الثاني كما قيل وفيه انه مع تسليم قبول المالك يتعين ان
 ولا وجه للاول وقسم على كمال المحلولة والمقصود باطل
 عندنا خصوصا مع خروج الفرق بينهما في ان الثاني فسخ رده
 العين المصنوعة اما كمالها فليس له ان يرد المالك عنها الى
 ان يرد في نفسه وهذا بخلاف ما في البذل فله القضاة كما هو

حق

مع بقائها على ملكه

المفروض ولكن قد يظن اختراجه لما في قوله قال فمثل الفرض
 ان للولي العفو عن القصاص على مال لا على النفس وانما القدر
 على الصلة للموت عليه اذا كمل كان له القصاص قال لو كان
 الوارث واحدا كما لو قتلتم ام القبر وكان قد طلقها اليه
 فانه القصاص له وحده فلم يلازم ان يستوفيه بل يصبر حتى
 اذا بلغ كان ذلك اليه سؤالا كان ذلك طرفا او نفقا وسؤالا
 كان للولي ابا او جدا او قريبا فانه يحجب به باب واحد فاذا
 ثبت انه ليس بالوالدان يقتصر لولده الطفل او المجنون فانه
 القاتل يجزي حتى يبلغ القبر او يفيق المجنون لان في مجزئ
 منقصة ما للقاتل من العيش والقبر بالسنين فانما ثبت
 هذا فارد العلى ان يعفو على مال فان كان الطفل كافيا
 لم يكن له ذلك لانه يفتقر عليه الشفوع وعنده له ذلك لان له
 القصاص على ما قلناه اذا بلغ فلا يبطل الشفوع لقل الخلف
 بين العامة فيما اذا كان معسرا او اراد ان يعفو العلى على
 مال واخذ ربه العفو اي في القبر القصاص اذا بلغ وقد يرد
 عليه تسليم الاجماع على ان له العفو على مال معك القصاص
 بانه لا تسقط للعلى على ان ياخذ المال من ايمان بغير فاه
 والقيمة معه على جهة الحق لا بحق تقتضى ترتيبه للشر الذي
 هو التسقط الممنوع معه تسقط القبر عليه كما قلنا وقد يرد
 بانه رضي ايمان بغير المال الى العلى قد يكون على وجه يتنوع به

قوله فان ان هذا
 ليس للطفل بنا
 على انه يخرج على
 الشئ الربوي

الطفل

الطفل ان يبلغ فان حصل المال بدلا عن القصاص
 سقط حقه منه والاراد المال اليه عينا او قيمة واستوفى
 حقه وقد يكون رفاه على وجه لا يبرده اليه مع استيفاء
 القصاص منه بان يكون الى ثمن قد دفعه المال بدلا عن ثمن
 القصاص لا عن نفسه على قول او بدلا عن جبره وخوفه
 وعليه يطلق بدل المخلوطة ولو جازا ومنه لا اثر بدلا
 حقيقة مع ثمن بدل المقتبض الذي يجب على الفاضل بدله
 مع طلب المالك له كمن يرد بغيره الدنيل عليه مع بطلان
 التمسك به بدل المقتبض من ثمنه لو تم ارضاءه على ذلك
 لم يقع الا بعد شرط فيه ان يراى الى مدة يتحقق فيها
 بلوغ الطفل فيقتل انما رايته والافاق لفضول لا يتحقق
 فيه ملك الدية فعلا كما قيل وهو جديته فرض ارادة
 ملكه فعلا ولو مع ارادة مجردة اباة التصرف فيها ولا يحتاج
 بها فالاصول والعمومات قاضية بحرمانه استلزام الناس
 على اموالهم ان لا ياتوا لثمن ذلك خصوصا مع ما ذكرناه في بدل
 المقتبض على ان من يات بالادباجات اللازمة للاسباب
 الملكيات الحقيقية فتجيبه والله اعلم ان كانت النظائر
 ان لا تسلط للموتى على حبس الجاه خطا او عمدا مع بذله
 لما اراد منه شرعا من القصاص او المال للملح والدين وذلك
 ظلم لا يفرق عليه بوجوب جوارن فعل ذلك فيه خصوصا

(ب)

مع نظره بطول مدة الحبس ونحوه الى ان يبلغ الطفل
 ودوران عدم جوارن القصاص للموتى لوجوب شرعية
 ذلك جوارن من قراره بعد بلوغ القاص و ارادة القاص
 ولا فائدة في ذلك لنفس القصاص فعلا مع منع الشرع
 للموتى منه على قول ما لا يثبت به عليها بل برضاة صرفة
 فتأمل جديته والله اعلم الرابع لو بلغ القاص سن العقل جاز للموتى
 اخذ القصاص عنه اجماعا كما عن التمهيد وهو الوجه الرابع في
 عدم جوارن القصاص عنه مع تسليم اعتبار ان له مضافا الى كون
 الولاية كما قيل فتجيبه والله اعلم واما عدم توقي الملتقط بشئ
 من ذلك فلا خلاف فيه من غير الكتاب كغيره بغيره لعدم
 ولايته على غير اوصافه بل قد يمنع خلاف الكتاب ان لا ينقل
 عنه ان لا وافق عليه الملتقط وتوقي غيره رد عليه النفقة
 فان الى فله ولاؤه وميراثه وقد يبره اخذ النفقة من ميراثه
 كما عن الفاضل وغيره تنزيهه على ذلك والا فقد يرد على الاجماع
 على خلافه والامر سهل فتجيبه والله تعالى عليه مقتضى حكم بحرية
 التقيط نصا وفتوى واجماعا بقسميه عليها ان يحجر على احكام التمهيد
 والقصاص والديات وغيرهما من يفرق بين كونه ذرا لهما
 ودارا لهما او غيرهما كقولنا لانه احرية بمعنى الاستصباح
 وبمعنى الهراج وبمعنى القعدة التي قام الاجماع عليها عن ابن

القاص مقتضى

المنذر نسبة الى عاقل اهل العلم ورواية عن علي عليه السلام
 الكل على اهل العقل والافعال المستفاد من النقل بل
 من العقل لو وضع احياج الرقعة الى سبب مقتض الاصل
 عدمه كما قيل وهو كذلك في تلك خصوص زيد له مثلا
 واما كون الال في جنس المملوكات كبا في الحيوانات
 القائمة وغيره من الامور والاشياء ونحوه فقد يكون
 اصل خلقه بعض انواعه واحدا في الاله موقوف على
 دليل على ذلك ولم يثبت اللهم الا ان يتم اجماع على
 ذلك ففي التذكرة انه لو التفت في رايه ولا
 سلم فيها املا فالافضل عند الحكم بحرية للاصل ولان
 الله خلق آدم وذريته على احرية ولان المتولد من
 احرية لا يولد من اجزائه ونحو ذلك لكن تتجدد الرقعة
 بالاستيلاء عليه ولانه كما رتب للذرية لية عن مسلم واحد
 فكيف قال علماء بان يكون رقي وقد يورث عليها بان على
 يقولون يسترقاقه بالنقطة الذرية والاستيلاء على الحكم
 بكفره شرعا لا ان رقي بدونه نعم هو كافر تبع للذرية
 السليمة عما يقتض القلب على الاسلام وقد يرفع بظهور
 كلامهم في التبع وغيره بانهم مملوك للامام ١٢ او للمسلمين
 او انهم من المباحات الاخيرة كبا في الحيوانات القائمة
 الاله

رتبة

الا ان ملك موقوف على الاستيلاء عليه بالنقطة او غيره
 على نحو الاستيلاء على باقي الحيوانات وغيره والافعال
 في لغتهم في ذلك ويقول هو حر فعلا ولكنه سرق بالية
 ونحوه لقيام الدليل شرعا على ذلك ولعله لقوله ان سرق
 كلهم احرار الا من اقر على نفسه بالعبودية الاله فمقتضى ثبوت
 الدليل احرار الحكم بانهم ملك للمسلمين خلا بل العقل المتبادر
 منه غيرهم ودعوى ان الله تعالى خلق آدم وذريته على
 احرية مما لا شك به عليها بل احرية ودية وعين النزاع
 كنعوت بتقية ذريته له في احرية فمن جسد والله اعلم قاله
 السابعة اذ بلغ فقد فقه قاذف وقال انت
 سرق فقال بل حر الشيخ قولان احدهما
 لاحد لان الحكم بالحرية غير متيقن بل على
 الظاهر وهو محتمل فيتحقق الاشتباه
 الموجب لسقوط احده والثاني عليه الحكم
 بقوله على الحكم بحرية ظاهرا والامور
 الشرعية منه منوطه بالظاهر فيثبت الحكم
 كنبوت القصاص والاخير استنبط

بعقوب

اقل وهو الاشبه وهو فيه الفخلة في بعض كتبه والشبهة
 والثانيين وعينهم لم يزل المقتض للحد مع عدم المانع فيه
 ولذا لم ينع القاذف رتبة لزمه اجماعا بخلاف فلا استحالة
 كما في ذلك وعينه ودعوى انه قول القاذف انت في
 من موافقة تأثير المقتض للحد ما لا يشهد عليها وكونه
 شبهة فندرج في علمهم اذ ردا اجماعا بالشبهات محال
 صفى وكره في القطع بها مع عهدة على مدعية فاعني
 المحنة والافضل وكما شاف للناس وعينه من اختار
 الاول ايضا كانه في غير محله وعلى الثاني ففيه شبهة اليقين
 عليه وجهان او قولان وفي الدروسى ان عليه اليقين اذا
 ادعى الغريم رقة لا على الدرم في الاقرب بل انظر في رقة
 ايضا على ما يقع عدة المدعى في ذلك وقد يقال بانه لا يمكن
 توقيف اليقين على اللقط على نفس رتبة لعدم اطلاقه عليه
 في عادة قرح فان ادعى عليه علمه بذلك كان له عليه اليقين
 على نفس العلم بالرفقة والا فلا يمكن له عليه اجمالا وقد تكرر عباد
 الدروسى في ذلك وانما فخر غير محله فتم جيدا والله اعلم
 تبينات الاقل فلا يراه المتيقن فتم انه لا خلاف في
 القضاى له لعمدة كنه باو شدة ان مله له رقة وعرفا من
 معارضة النبوة التي بق لعدم كونه القضاى من احد
 وانما

ان كنه

وانما هو من حقيق ان سأل اجماع اليهم فلم اخذوا والعقد
 وحده القذف وان كان من جهة حق ان سألوا الا انه من
 حدود الله تعالى جعل على عباده صيانة لأعراضهم و
 ان بهم وليست من حقدتهم الراجعة اليهم بحيث لهم
 العفو عن كما هو واضح ولكن في القواعد انهم يحرمون
 للمدخل فيز تنب عليها احكامها فجميع ما لا يلزم من غير شي
 فتملكه المال ويؤمن من تلف عليه شي وميراثه الى المال
 وان قتل بعد قتل به وان قتل مرقى لا يقرب قتل لغيره
 المشبهة واقفال الرق في حبس القيمة او اقل الا لغير
 منها ومن القيمة على اشكال وقد يوقع بانها شرط ليقض
 الذي هو امر بالحر وبان دم المسلم لا يقنع فيه بالقليل لا بانه
 فيه اليقين ولا يقين به افعال الرق وبان الرق
 حرية المجز عليه ولم يعلم واجمل بالسبب علم اجمالا
 وقد عارض اهل الحرية على اهل برائة ذمة اجمالا
 فتلزم حرية وبان في رط الدماء لا يندرك في
 رعاية الاحياط كما قبل وضعه ظاهرا من وجهه شي كما هو

كثير من الاوضاع كالمحقق الثاني وعنده ولائمة مهمته والاطلاق
 في بيان ذلك كما وقع كثير منهم فلا حظ في عمل والله اعلم
 الثاني لا ريب في صحة التعديل على الاول لانه متيقن
 على تقدير محتمية والرفقة كما قيل وهو كذلك مع كون التعديل
 ببعض تحت والافق غير محتمل كما هو واضح والله اعلم الثالث
 لو قال القاضى ان الرق ليس بصفحة عليه وقيل
 المقنف هو صفه الوجهان او القولان لا يوافق
 المناط فيها وقول المقنف هو صفة مؤكدة للاصل المحب
 لثبوت التعديل عليه من قبل لم يقل بذلك احكامه جينا والله اعلم
 قاله الثامن يميل اقراره اللقيط على نفسه
 بالرق اذا كان بالفارس شديدا ولم تعرف
 حقيقته ولا كان مد عتالها اقول لا تعرف
 خلافاً وذلك كما قيل انما هو المبسوط وعنده الاجماع عليه
 ولعله مخافا اقول له اقرار العقل على انفسهم جائز
 ولكن من ابي ادرسية ان لا يقبل اقراره بذلك
 بل عنه ايضا نسبة ما محض الصواب ان مع ٢ عليه الحرية كما قيل
 وضعف ظاهر لعدم التناهي بين العبد بين المربوبين خصوصاً مع سيطرة
 قوامه

٢ مع

محمد اقرار العقل
 وعلم انهم
 اقرار

قوة الانس في ذاته نص في قبول اقراره مع حكم ان مع عليه الحرية
 فتم جتيد والله اعلم بتبسيحات الاول لو اقرار بالحرية فقد تم حكم
 بحرية فاذا اقرار بالرقية بعد ذلك فتم اقراره وجهان او قولان
 من عموم اقرار العقل في احوال كونه اقراره بالحرية مثبت على ظاهر
 احوال لا على وجه الاطلاع على الواقع وحج في جميع الاقرار اننا ايضا
 اذا تناهى بينهما كما هو المفروض ولان ذلك يمكن او غير ممكن فافترق
 اقرارها لغيره وهو حرة التي فعل وولده والمحقق الثاني وعنده من على
 بعضهم بل في كونه نسبة الى الله من منافاة ذلك حكم بالحرية الموجبة
 لترتب كثير من الاحكام الثانية للحرار عليه في الجرد والنجح وعنده فلا يقبل
 منه ما يسقط ولانه ياكيد للحرية باقراره الاول فدها ركن اعرب
 عن نفسه بالاسلام الذي فيه التبعية او الدارسة كقرانه لا يقبل منه
 ويجعل مرتبة ولان الحرية حق لله فلا يقبل رجوعه والاطلاق وهو حرة
 ط وكرة وعندها كما قيل ان لا ان يجمع لانه من جهة التحصيل ان جهة
 كما لا يخفى المنزلة والله اعلم الثاني في اقراره بالعبودية لزيد مثلاً فافترق
 فاقربها ثانياً لغيره لم يقبل منه كما مع ط لانه اقراره الاول لزيد قد تضمن
 نفس المكس لغيره فاذا رده القدره صرح عن كونه مملوكاً له ايضا فكان حراً
 بالاصل ولان الحرية مغلقة حقوق الله تعالى والعبادة له ثم فليس له اطلاقاً
 باقراره الثاني الفوق كما قيل وضعف ظاهر لان اقراره الاول قد تضمن
 ثبوت الرقية وانها لزيد ولا يلزم من بطلان الثاني بطلان الاول و
 رده لا يقتضي احراره وانما يقتضي كون الرقية ليست له ولله الرجوع

٢

عن الانكار الى الاقرار قبل منه الذي لم يكن عالما بالحل ففلا ثم علم بعد
ذلك ولذا قيل بقبول اقراره انما كان على كره والتميز ومع ممة
لعدم ادلة الاقرار ان كل ذلك وعينه لغة وعرفته جيدا والله اعلم
الثالث لو سبق للقبض المزبور قبل اقراره بالرقية تعرفت شق
بالعرف في البينة يكون كالنصف الوارث من العبد غير ان سببه ولعلم
يكن الا بالاقرار لم يعمى فما يكون فحق العرف لو كانت امرأة مثلا و
تحت زوجا ثم اقرت بالرق لرند فلا ولم يعرف به الزوج استمر
نكاحا ونشأ للقرلة اقل الامرى في المسئلة او من المسئلة او من
او نصفه في خلافه السابق فكتب النكاح ثم اذا لم يكن قد سلم المهر
ايها والا لم يكن للقرلة مطالبة لعدم ثبوت حقها عليه كما هو المأثور
واولاد احرار تبى لديهم وعملها بالظاهر وعندها من الطلاق ثلثة
مروء لانها حق الزوج بل ومن الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام لان
احد حق الزوج ايها كقل وقبيل وفراست بقية ايها تامل او من حيث
لا يكون العدة جعته بها وذلك وحيث حكم برقتة على احد الوصوه
ففي بطلان تعرفاته ان تعرف على الاقرار وجوبه من ظهور وقوعها حال
الرقية ومن وقوعها حال الحكم بالحرية ونما لها الفرق بين ما لم يقرب
كالبيع والشراء وان ما يقرب من النكاح فيخذ الاول ونفس النكاح
ان كان قبل الدخول وعليه نصف المهر وان كان بعده فبطلان النكاح وعليه
المهر فيستوفى ما فيه ولا يشيخ به بعد العتق وقد تورع على الاول
بمنع الظهور المزبور الموجه لضعف الثالث ايها فتبين ان الاقرار
بيدته من له الحق فليزم به ايها فتجيدا والله اعلم قاله التاسعة
الاربع

عن بعد من القل
والانفصال
جاء البيع
علقة
فعلق الزوج
سائر وليته
بقيته

اذا ادعى اجنبي ببقائه قبل اذا كان المدعى ابا
وان لم يعم بينه لانه مجهول النسب فكان
احق به حل كان المدعى او عبدا مسلما كان
او كافرا وكذا ان كان امثا ولو قيل لا يثبت
نسبها الا مع التصديق كان حسنا اذ
وعور الأب ولو كان هو الملقط فقد نفي عما يقوله اكثر منهم غير
خلافه في تعريف بل كانه اجماعا في جميع الركن بل عن الابحاث
وجامع الملقط اجماعا عليه في جميع الركن وعور الأم لا يثبت
وعور الأم لا يثبت ولا يثبت ما في البينة عليها عادة كما في نفي من
الايمان المجردة الماكث في حق محرم قوله اقرار العطف على انفسهم
جائز وقوله اذا اقر الرجل بالولد عنه لم ينفع عنه ايداع
مخالفة بعض من جعل النكاح الرشد وظل في ذلك مما انفقه
لا شيا ذلك ولكن من بعض من خزانة الحل وانما المزبور لا يمكن
النافقة فجميع ذلك لقلة التعريف في ذلك مع بطلان القياس
على المال المجهول ما كان من اقرار عدم المزبور لثبوت غلقه لم يثبت
بينها وان قف على لزوم الارث يجب عليه من حقوق الولد والدة
ومع عدم شمول الميراث لثبوت القام بل لقلة ظاهرا والولد من الزوجة
او من المملوكة ونحوها الا ان الاجماع في النكاحات لا يوافق
فيها ولا موثوق لما يخرج بها عن الاصل المنا في كونه ولذا لم يعم

تبين اعتباره فنفى فتم جتد والله اعلم ولا فرق عندهم بين وجود المال
 عند اللقيط وعدمه واحتمال المنه والبدل فقط للقرن في اللقيط
 والقيمة المقر بكون اقراره طوعا او كراهة للمال وجعله فسخه متزوج
 بعدم كونه مثل ذلك من الاعتبارات منقصة لعدم الزبور كما قيل
 نعم لو انحصر الدليل بالاجماع امكن قهر الحكم على الشاة لانه هو المتيقن
 من معاقبه مع اقاله العدم وغيره فتم جتد والله اعلم ولا فرق عندهم
 كما في صحيح البرهان بين كون هذا المدة على ما افادوا من احوال وعبد الشاة
 العدم لذلك كغيره من واهم في التبعيد من البرة التي لا تدخل فيها
 للدين وغيره بل هو معقد اجماع الايفاح وجامع المقاصد وغيره
 كما اعترف به بعضهم في التذكير انه لا خلاف بين اهل العلم في ان المدعى
 الحق المسمى بنسب الولد به اذا امكن ذلك فكنه في اللقيط لانه
 اقر له بحق فاشبهه او قوله بما لا خلاف في الاقرار بمحض نفع للطفل
 لان حال نسبه الزامه بتربيته وحفايته ولتقدير اقامته البنية
 على نسبه ولنفياح كبره في الاثبات لو لم تقبل دعويه ولعله كذلك
 بل قيل بانه لو قلنا ثم استلحقه قبل وسقط عنه الفقه وما عن
 بعض من عدم الحق به الكافر والعبد لاسلامه وحرية متزوج بانه
 يلحق بهما في النسب خاصة دون الكفر والحرية مطلقا او لا مع
 مع البنية مع وفي وجوده في اربابكم بسلامه فيها فلا حفاية ح
 لما كما قيل ولا يحد من نظر فتدبر والله اعلم واتحاد دعوى الام
 بنوته فحق اختلاف والبسوط وغيره ان كد عبد الاب الجناح كما هو

١ العامة

٢ عدم البنية لها

ظاهر

ظاهرا كثيرا من العبارات بل عن ظاهر اكله في الاجماع على ذلك لعدم اقرار
 العقلاء به وخوفه بما سبق والاب كما قيل والمنصوص من الكثرة
 الواردة في اقرار الكافرة بمن معها من الاولاد فكتون اولاد ذلك
 من الاب كما قيل ولكن لا في لدلالة اجماع على بثوت النسب بينهما
 حقيقة لانه مستظهر ولعله لانه احواله عدم النسب بينهما حار
 العاقلان وكثير ممن تفرع عنها ارا عدم بثوت بدعوى الام خصوص
 مع ظهور الفرق بينهما وبين الاب بايمان اقامتها البنية على
 ذلك بخلاف الاب وقد سبق نعم البحث في ذلك وكذا في الاقرار
 فلا حظ وتامل والله اعلم قال ولا يحكم ببقائه ولا بلفظ
 اذا وجد في داس الاسلام وقيل يحكم بكفره ان
 اقام الكافر بيته بدعوى ابه والاحكام بسلامه
 لمكان الدماء وان لحق نسبه بالكافر والاقول
 او في اقول قد افطرت كلامهم في حكم اللقيط في حيث
 احرته والروية والاسلام والكفر بعد اتفق قهره مع حكمه في حيث
 النسب دعوى الاب بنوته وقد خرج كثير منهم بعدم احكام بكفره
 مع كونه المدعى ولا ببقائه مع كونه المدعى على عبد بل لعله هو المستوفى
 لاحالة عدم التبعية والكفر في احواله احرته في سن ٢٢ ومع عدم
 التلازم بين رعية الاب ورعية الولد بل ولا بين كفر الوالد

وكفر الولد وهو جند بناء على عدم ثبوت كفر الاولاد تبعاً لكفر آبائهم
او على عدم جريان حكم الاباء على الاولاد من حيث الطهارة والنسب
ونحوها وانما بناء على تبعية الاولاد للآباء في احكام الكفر فلا يخلو
من نظر اوضح ببارع ضرورة اللقيط ولد لمن اقرب حقيقة فانه
ح لا معارض للتبعية المزبورة نعم لو قلنا بآلة الاقرار المزبورة
انما يفيد حكم الولد لمن اقرب به فليزله بحقيقة ونحو ذلك الزكاة
باقراره لم يلزم منه تبعية له في احكام الكفر ايضا لا مكان الفرق
بينهما في كونهما كافين وعن بعض العامة القول بالتبعية الزبورية
وعن بعض الاصحاب انها لا ايضا بل عن الروضة انه هو الاقرب
لعدم التلازم بين النسب والكفر ولكنه ممنوع كما اعترف به كثير منهم
هذا ولو كان اللقيط في دار الكفر وحكم بكفره لانه كما انتم ادعيت
بنوته الحق به وحكم بسلامه لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه و
للتلازم لعدم ولد محكوم بكفره مع عدم ابيس بل ويحكم بحرية ايضا
مع فرض عدم احوال بقوة استرقاقه لعدم آباءه مثلا فالاسلام
نهى عن احوال القتل بان احكام بسلامه تبعاً باعتباره مجهول النسب
اما الآن فقد علم نسبه وقد يبرح بمنعه من قول ما ذل على تبعية الابوي
في احوال المزبور ولا اقل في النكاح في ان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه
ولو بملاحظة الشرف والتلازم المزبور ممنوع لا مكان كونها
وان كان ابن كافر لا سلام جده او امه او غيرهما كما يكون به
مسلم كما انه يكون حرية ايضا لا اطلاق الادلة وان كان ابوه

رق

رقا بحرية الله مثلا قبل ولا فرق في ذلك بين ثبوت نسبه بالاقرار به او
بالتبعية عليه لا يشترط ان يكونها طريقا شرعيا بل ان ثبوت النسب الذي
لا دليل معه على التبعية المزبورة مثله ولا اقل من المقارن بين دليل
ودليل احواله الاسلام واحاله الحرية والتبعية للمناخ بالشهرة و
غير ذلك كما قبل ولكن عن ط وعينه انه يحكم بكفره ان اقام الكافر بنبوة
على بنوته والا حكم احكام بسلامه لمكان اذار وان لم يثبت نسبه
وموضحة حكم القواعد والنحو لان البينة اقرب من تبعية الدار في خلاف
الاقرار فان التبعية المزبورة اقرب من ايقون من ايقون لانها رات ثبوت
على ثبوت الموضوعات الخ رتبة كالعالم بها بخلاف الاقرار فانه انما يقيد
الزام المقر بما هو عليه فقط فتم جندا والله اعلم قال رحمه ويلمح
بذلك لك احكام التنازع ومسائله حتى الاقل
لو اختلفنا في الانفاق فالقول قول الملتقط
مع يمينه في قدر المرفوف فان ادعى زيادة
فالقول قول اللقيط في نفى الزيادة ولو انك اقل
الانفاق فالقول قول الملتقط ولو كان له مال فانك
اللقط الفاقه عليه فالقول قول الملتقط مع يمينه
لانك امينه اقوال الاول فقد نص عليه كثير منهم كما عن شيخ
والفيل والشهد والاشيى وغيرهم لو افقده للذي هو ولان
امين وما مور بالانفاق عليه له في ضرورته ولعلم يقبل قوله

فقدره لا دى ذلك ما نقره ان اتفق والمناظر اللقيط ان
 تعاقب عنها حدرا من ذلك ولهذا لم يلتفت الى الاصل وان كان
 موافقا لدعوى اللقيط والكاره كقول وقد يورد عليها بآدم
 فالاول لا ولاية للملحق بالانفاق ولو من ماله الا مع اذن
 احكم او مع مقدرة فالمتحج توقفه انتم على ثبوت الاذن
 او تقدير احكامه ومجرد دعوى الاذن او التقدير لا يجزى ثبوت
 امانته نعم يتجوز ذلك بناء على ما قيل من دلالة قوله انتم انتم
 على ان لا اتفق من ماله عليه ويرجع به عليه مع اليك وعلمت
 ان النزاع هنا انما هو فاصل الانفاق لا في محبة وفده بغيره
 ان ذلك لا يكون نزاعا الا بآراء شغل ذمة اللقيط به
 الا فلا نزاع بينها اصلا ولكن قد يقال بانتم مع فرض ثبوت قوته
 بيمينه الاصل في القوة التقضية الرجوع به على اللقيط وقد دفع
 مجاز خصم باصل برأيه ذمة اللقيط ما يدعيه الملحق جهة
 على كماله عليه وفيه ان احالة القوة مع تسليم جرياتها هنا في الامارات
 الرافعة للاصل الا ان قد يمنع جرياتها هنا من جهة توقفها على فعل
 الغير والاصل عدمه كما وقفنا هذا وقد يقال بان محل البحث
 انما هو حيث يكون الملحق الرجوع على اللقيط بمقدار ما اتفق
 ولا دخل له في تعيين محل الرجوع كما هو واضح فمن جند والله اعلم
 واما الثاني فقد قيل فيه بان كذا كذا مع دعوى الملحق
 حامية اللقيط الى الزيادة لمرضه وخجه لانه امين وولي
 على ذلك كالوصي مخو وهو حجة جامع القادر وغيره

كما قيل

كما قيل ولكن قال كذا وغيره ان القول قول اللقيط بيمينه لا حجة
 برأيه ذمة منها ولو ادعى الملحق حجة اللقيط الى الزيادة
 فانكره اللقيط فالقول قول اللقيط مع يمينه على نفسه او على
 نفسه العلم بها لو ادعاه الملحق عليه والا فلا شيء عليه ولا يلزم
 احله فيخصر اثبات حق الملحق عليه باليمين ومع عدمه لا فرق
 اللهم الا ان يتم اجماع على لزوم قبول قوله بدونه يمينه او
 معه هذا ولو لم ينع الملحق حجة اليه فليس له الرجوع عليه
 بها للاصل ولا اعتراؤه بعدم استحقاقه لانه منذر ومضطر
 فيها كما هو المفروض من جند والله اعلم واما الثالث فقد نقى عليه
 كبره منهم ايضا لانه امين وولي عليه فذلك كالوصي مخو مع
 تقدير دوام قيام البينة معه على ذلك بل قد يفي بعدم لزوم يمينه
 عليه ايضا للاصل ودعوى وقف حجة قوله على اليمين ما لا يشاير
 عليها وقد يفي بان لا محال لا كاره للاصل الانفاق عليه مع ما
 الملحق له كما هو المفروض في كلامهم الا انه انتم من شغل ذمة اللقيط
 بمثل او فتمته فاذا ادعى الملحق شغل ذمة به وانكر اللقيط
 ذلك ولو لعدم علمه به فالقول قوله بيمينه او بدونه للاصل اللهم
 الا ان يتم اجماع على لزوم تصديق مطلقا او مع يمينه على نفي الزيادة
 عليه ولو انكر اللقيط انفاق الملحق اصلا وانه انما تولى حفياته
 فقط فلا بعد تصديق قوله بيمينه محلا بقاعدة المدعى والمنكر اللهم
 الا ان يتم اجماع على خلافه وانى بذلك فلا حظ وتامل والله اعلم

واما الرابع فقد نقض عليه كثر منهم الف لانه امكن ومن فلا سبل
 عليه نعم لو لم يكن وليا عليه فالتفاق ماله عليه ماله المصنفون
 عليه لقاعدة اليد وجوبه وان النقص عليه لان السلف قدس
 من المباشرة نحو ما لو قدم زيد طعام عمر واليه فاكله من عدم
 عليه بانه ماله واوحي منه ماله علم ولو شرعا بانه ماله من قدمه
 اليه فكله لو اذن له اكله فالتفاق ماله اللقيط عليه فلم ينقص
 عليه وانفق عليه من غيره كان مترعا وماله اللقيط باق على
 ملكه فلو انفق الملتقط فعليه شدة او فتمت كافتقار شدة فتم
 جيبه والله اعلم قال في الثانية لو تشاح ملتقطان
 مع تشاويهما في الشرائط افسح بينهما اد
 لا مرجحان وبما القدرح الاشتراك اقول
 القول بالقرعة حجة الشيخ والفاضل والشهيد والنايبي وغيرهم
 على ما عي بعضهم لانها لكل امر متشكل والقدر عليها وعلى
 الطفل باقتناعها على الحفانة التي لا يمكن ان تكون عند ما
 في ساعة واحدة وفي التناوب واختلاف الدير والاعزمية
 والاختلاف وعنده ذلك فزرع على الطفل مع فقرها ايضا بغير
 ولقولهم نعم وبما كنت لديهم اذ يلقون اقلهم اتم يكفلهم
 بل عن التذكير ان الاشتراك مستفاد او مستفاد اجبا
 او مهايية وعن التذكير الدرر ان الاشتراك بينهما في
 الحفانة بعيد لانها ان كفلها اجبا عاتق وانها يثا

عليه

عليه شق على الطفل المميز ذلك من تعذيبهم لتقيين
 استعمال القرعة فكنه عند انهما الا انها اجمع واخوة لعل
 ولذا قبل بشارتها فحفايتها كما عن التخيير وعين عليها
 ح ان يجعله تحت ايديها مع وجه لا يتفرع مع اللقيط
 وان لم يفعل ذلك انتزعه اياكم منها لعدم ولاية لها
 عليه باضرارها به كما هو المفروض وقد يحتمل التخيير بين
 القرعة والاشتراك فقد القواعد انهما ان ت ويا افسح
 او يتشركان في الحفانة ولا يشكر ظهوره في التخيير بين
 الامرين كما قيل لانه في غير ملكه لوضع عدم امكان التخيير
 بينهما فان القرعة اعم من الاشكال ومع الاشتراك لا
 اشكال والظاهر ان مراد الفاضل انما هو الاشارة الى
 الامة ليس او القولين وانه متردد بينهما لانه مختار بينهما
 زعم بعضهم ودعوى ان الالتفات هنا لا يكون الا الواحد فلا
 يمكن اشتراك اشياء متلافيه مع احالة عدمه فتمت في مائة
 كثر كمال المال الى لا ريب في تحقق التقاط اشياء متلافيه
 فكذا في لاني المناط فيها وقع فيها من ملتقط بحيث
 احفانة على وجه لا يفرقها على اللقيط بان يجعله في مكان
 واحد ويتها بهما ويجتاز تربيته وكذا لو اشترك الرض

في الحفانة كما قيل ولكن المانع المستظهر فتدبر قبل ولو قلنا
 باعتبار الاتي وبعين انهما باللفظا جعل المحض به احدهما
 لا بما وقت حال التجهت القرعة كما انه لو فرض تغذر خطتها
 معا على وجه لا يكون فيه غرر على الطفل تباينة احتمال القرعة
 والا فليس لا الاشتراك وقد يورد عليه بان دليل القرعة
 غير متل لذلك ودعوى الاجماع عليها هنا واجبة المنع كوضع
 عدم الدليل اللفظي الاتي وبالجملة المزبور كما يمكن ان يفهم
 منه استعمال القرعة ولا يس بان يوقف الامر ان تضاف على
 واحد منهما فان اصر على الاشباع وتقرر الطفل فتدبر امره
 الحاكم اما ان يصطلي على ذلك مع احتمال سقوط حقها
 فليغيرها التلقا ايم في هذا الحال وان لم يجز له قبل ذلك كما في
 نظائره فتم جيدا والله اعلم قال ولو ترك احد
للآخر صح ولم يقتصر الترتيب الى اذن احكام
لان ملك الحفانة لا يحدو هما اقول فدمع
بذلك يميز منهم من غير خلاف فيه تعرف لعدم تسلط الناس
على اموالهم وحقوقهم كما قل ولان ذلك كالتقاطها للمال
الذي لا يربك فجو انما تسمى احد باحقه للاصراك قبل وميرها
معانظر اللهم الا ان يتم اجماع على ذلك كما هو مقتضى ارسال
كثير منهم له ارسا لالمستلمات من غير فرق بين كونه قبل القرعة
او بعدا ولكن على جماعة منهم تقييدها اذا كان ذلك
قبل

قبل القرعة لا بعد لانها يمكن ان يكون ملكا للحفانة على ما في الشريعة
 مثلا بناء على مقتضى احد ما تمام الشفقة مع سقوط الحق
 لها وحق فلا يقتصر الا سقاط المزبور الى ان احكام به كما في
 الحق في الرافعة الماشية فماعد واما بعد القرعة فلا يخ
 اسقاط من عينه القرعة للحفانة على نحو المذهب الواحد
 لا يجوز له ترك حق الحفانة بان يجعله لغيره فان الوضعية
 الشرعية لشخص لا يمكن لذلك الشخص ان يجعل لغيره قطعا
 ولكن لا يابى بان يثبت فيه غيره لعدم شرط المباشرة
 فيها قطعا كما في حفانة الارحام ونحو ذلك وقد يقال بعدم صحة
 اسقاط قبل القرعة ايضا بناء على اشارة مشترك بينهما لا حاله
 عدم تسلط على ذلك كالمفرد مع عدم ثبوت العلم اليقيني
 في بطلان القياس على الاموال المشتركة التي شرع فيها
 الهبة ونحو ذلك كما هو واضح بل فليق بعد من ايم بناء على استعمال
 القرعة في جميع احدها للاصل المزبور ايضا ولا يلزم من
 سقوط يدونها ايم عموما اسقاط ايضا اللهم الا ان يتم
 اجماع على ذلك واتى بذلك فتأمل جيدا والله اعلم
 قال الثالثة اذا التقطه اثنان وكل واحد
منهما الى الفرع اقر في يده ولو نشاحا
فيه افسح بينهما سواء كانا من سري

الحقة

استعمال القرعة
 بناء على معمول
 او كونه لم يرد
 سقوطها

او احدهما حاضرين او احدهما قتل
 ان كان احدهما المتقطين كافرا اذا كان
 الملقوط كافرا ولو وصف احدهما فيه
 علامة لم يحكم له اقل قد جزمنا في الشهيدين
 بانحاء هذه المسئلة المتصلة بها وانما اعيت
 لأجل بيان تأثر المرحيات المنبورة في الترجيح وعدمه الا
 ان ذلك بعيد جدا والا فلي ان يجعل موضع الثانية
 ثلثهما ونفس الاتفاق بان يريد احدهما الاتفاق ويريد
 الاتفاق اثنان وثلاثة او يفرودهما الى اللقط دفعه ولكن
 لم ياخذ احدهما فيخرج منها او يشتر كان فيه على البحث
 التيق وان يجعل موضع الثالثة فاذا اخذه اثنان دفعه
 واحدة وحملاه وحار المتقطين له كالنقطة ليعين المال
 كذلك وثانها فحفظته لاف الاتفاق ففقه الوجهان او
 القول للقاء فيحكم المسلمان وان اختلف موضعهما
 كقولنا في التذكرة انه لو اذن رحم على القبط اثنان فان كان
 اذرحاهما عليه قبل اخذه وقال كل واحد منهما انا اخذه
 واحضنه جعلهما كما في من رآه منهما احدهما لانه لا يلق
 لها قبل الاخذ وان اذرحاهما عليه بعد الاخذ بان تنا ولا يلام
 تنا ولا واحد دفعه واحدة فان لم يكن احدهما اهل للاتفاق
 منع منه وسلم اللقط الى الآخر وان كان اهلين لذلك

واستويا

واستويا في المرتبة افرغ فيها لعدم امكان اجتماعها عليه
 وعدم امكان نسخ ايدى بها عنه بعد اخذها له وتعلق حقها
 معا به كما هو المفروض فيتم امرها بالقرعة كما دلت الآية في
 الرزوية على حق القرعة وتعلق الرزوية لأجل التفريق بين
 ملحقها ولا يخلو من نظر او منع ان لم يكن عليه اجماع لعدم
 صحة الاخذ المزبور مع احواله عدما هذا وفي جوارز التيق
 غير احوال له وجهان والا فلو ط كون النظر في احوالهم
 على المتيق هذا وعلى القول بتقدير القرعة في المدار على فلية
 كل واحد منها لحفانته حال انفراذه فمع التخرج فيها بفرغ
 بينهما بل او يشتر كان كما في المالك وعنه ولا عبرة بآية
 الرزوية في ارجحية المذكورة فكنت انما صفة والقائمة التي
 لا دليل على شيء منها حيث يقول عليه شرعا بعد بطلان القدر
 عندنا كما لا اعتبار بالاشيانات والمصالح المرسلة ونحوها
 مما يقول عليه عند غيره هذا ولو اقل كون في المراسلة
 لحفانته والواقع فلا مدار عليه ولا محال لاستخاره بالقرعة
 ونحو هذا ولوت وباطى اراخه حيث الشرائط العبرة شرعا
 في الحفانته والاتفاق ولكن قد اقبل كون احدهما اهل
 للظفر والواقع ففهم ان استخاره بالقرعة فكون كاستخاره
 عنه لا معينة له وجهان لعل اقرعها المحار من مع رفض المتقطين
 المتقطين بذلك فانها اولى من شرع استعمالها املا ولا

واجبر لعلها شرعا وعرفا كما فنظا لروى استعماله في السفر
 الزوجات وغيره فمقتضاها العلم ولو ادعى شخص بانه قد
 التقط وحده فليعلم كذا فمقتضاها له دون المتأخر عنه واذا عارض
 بانه قد التقط وحده فليعلم ان سبق منه فمقتضاها له دون
 المتأخر عنه فان اقام على ذلك بينته انتزعه ممن اوفيه والا
 لم ينتزعه منه فان ادعى عليه بذلك كان له عليه اليقين بحال
 علمه بذلك كما فنظا لروى والله اعلم ولو ادعى ان سبق
 باللاحق ولا بينة لاحدهما استخرج بالقرعة لانه معني في
 الواقع مجهول والظاهر وذلك خطأ بطل عند الله اعلم
 ولو وصف احدهما اللقيط ببعض الصفات الخفية الكاشفة
 عن سبق بيه عليها على غنى صفات غير اللقيط من الاموال
 القائمة ففقد لزوم العمل بوضع وجهه او قولان في حالة
 عدم حجية القيل الزبور ومنه فمقتضاها في الاموال كما قيل
 ولكن الماتع لا يستظهر فلا حظ ويثبت والله اعلم قال
 الاربعة اذا ادعى بنو ته اثنان فان
 كان لاحدهما بينة حكم بها وان اقام
 على واحد منهما اقام بينهما وكذا لو لم
 يكن لاحدهما بينة ولو كان اللقيط

احدهما

احد هما فلا ترجح باليد اذ احكامها
 في النسب بخلاف المال لان اليد فيه
 اشر اقوله اما الاول فلا خلاف فيه ولا شك في العلم
 ادلة البينة ان مل لذلك وعينه واما ان تاكفد لك
 مع عدم رجحان احدي البنتين على الاخرى ببعض الرجحان
 المعبرة شرعا لتناول ادلة القرعة لذلك وعينه اليقين والا
 عمل بالبينة الرجحية كما فنظا لروى واما الثالث فلا ريب فيه
 بعد عدم تقبل اشرها فيه على اشر اكر المتداعيين في
 المال وبعد القطع بعدم كونه لغيرها لا يخفى بالامرج وارجح
 بالقرعة واما لو لم يعلم كونه لاحدهما واصل كونه لغيرها فمقتضاها
 استعمال القرعة بينهما فقط كما هو ظاهر اطلاق كلامهم تأمل في
 لعدم شمول ادلة القرعة لغير ذلك لانه لا يعرف انهم لا يسمون
 يكتب ثلث رفع رفع لزيد ورقعة لعمرو ورقعة لغيرهما فان القرعة
 التي رزع فيه لا يخرج في الواقع عن هذه التسميات فيستخرج بالقرعة
 لتناول ادلتها لذلك وتطاع في ان فرجت القرعة لغيرها
 عمل بها وان فرجت لغيرها حكم بتنفيذها معا بمقتضى القرعة
 اللهم الا ان يتم اجماع على خلافه فيجب ولكن انما بذلك فلا حظ
 وتأمل والله اعلم واما السابع فقد نص عليه بتر من غير خلاف

فيه يعرف كما قيل بل ربما نفى الاشكال فيه لعدم الدليل على تأثيره
 في الحق النسب من غير فرق بين يد الملقط وبين يد غيره
 قد يفرق بينهما بل ربما قطع بعضهم بعدم تأثيره في الملقط وأنه
 لا ينفرد رجحاناً مع غيره مثله لو قال احداهما هو لقط وهو
 ابنه كما ساء وان قال هو ابنه واقتصر ولم يكن هناك بنت
 على انه في النقطة فالاقرب ترجيح دعوى علمه نظر من اليد كما قيل
 الا ان الجميع ينجس لا يخرج عن القياس والاحتياط ويحتمل
 فمن جتيد والله اعلم قاله الخامسة اذا اختلف كاف
 ومسلم او حر وعبد في دعوى بنوته قال
 الشيخ يراجع المسلم على الكافر والحر على العبد
 وفيه تردد اقول وفي التحريم وفيه نظر من اختلاف
 والتذكرة الجزم بعدم ترجيح المزبور الرجوع الى القرعة وعن
 جامع المقاصد انه هو الظاهر سواء كان الالتقاط في دار الكفر او
 في دار الاسلام وقال المسالك انه هو الاظهر مطلق الا ان الحكم
 بكونه وسقيته على تقدير اليقين بان فصح فيكون ترجيح
 الاولين اقول لظهور الترجيح بل عن المنع ان المشهور بعدم
 الترجيح مطلق بل عن كفاية التمام الاجماع على ذلك لعدم
 الاخبار بغيره تداعوا نسباً وانه يفرع بينهم ولان الحكم بكونه
 ورقيته وان الحقنه بالكافر والعبد وفيه اجماع الوارد
 في

فغرد ذلك ايضا كما قيل ولكن عن المبطل اخبر ترجيح الكاظمين
 على النافذين لقاعدة التغليب فيها وهو المنقول عن الفهرست
 والشهيدية الا ان يكون الملقط محكوما بكفره او رقيته فيتم
 التوقف او ترجيح الكافر او الرقي كما عن الدروس او يكل الترجيح
 كما في النجاسة بل عن القدسي البيل المراجع المسلم والحر مطلقا وعن
 الكاتب ترجيح الحر فان قامت بنية على انه ولد العبد الحقا
 به نسبته واقر زمانه على الحرية الا ان تقدم البنية على انه ولد من امر
 الماعز ذلك من كلامهم ان لا ترجح الى دليل معتد وقاعد التعليل
 وبه العموم بحيث يشمل مثل ذلك ما لا يثبت عليها ولا عبقة بالرجوع
 بالاعتبار ان لا ترجح الى دليل معتد شرعا فلا خلاف ان الله اعلم
 ولو ادعى بنوته رجل وامره فلا تارض بينهما والمقربها لافصال
 حصوله منها عن تكاح بينهما ولو قال الرجل هو ابن من زوجتي
 وصدقته الزوجة وقالت امرة اضر اني هو ابن فمن التحريم
 انه ابن الرجل لعدم المعارض له ولا ترجح دعوى الزوجة
 لكان التعارض بينهما قيل وهو كذلك مع فرض عدم سبقها
 على الاخر في الالحاق ولا يخلو من نظر فتدبر والله اعلم قاله

القسم الثاني في الملقط من الحيوان والنظر
 في الماخوذ والاختد والحكم اما الاول

القاصح جلي

فهو كل حيوان مملوك ضايع اخذ ولا يد
عليه ويسمى ضالة واخذ في صورة الجوان
مك ومالك حيث يتحقق التلف فانه طلق
اقول لا يعرف خلافا بيننا وكرامة اخذه مع عدم خوف تلف
بل ظاهرا كثيرا من العبارات اجماعا على ذلك وعن المبسوط
واخذ في نسبة الى رومية اصبى بنا وعن الترمذى بعد
نسبة الى اصبى بنا انه روى الاخبار انه لا يأخذ الضالة
الا القالون وعن البيهقي انه قال لا يأخذ الضالة الا
قال وعن ابي جعفر ان الضالة لا يأكل الا القالون
وعنه عن ابي عبد الله ع زيادة اذا لم يعرفه في غيره
ايضا انه قال ضالة المؤمن من حريق جهنم اكلها من
الي عبد الله ع عن البيهقي عن الامير ع انه قال اياكم ولقطة
فانها ضالة المؤمن وحريق من حريق جهنم وعنه ع
انه قال كان الناس في الزمن الاول اذا وجدوا شيئا
فاخذوه احبس فلم يستطيع ان يخطو حرق من حريق جهنم
من بعده فبأخذه ومن الناس قد اهرقوا دما هو اكثر
ذلك وسيعود كما كان وعنه ع انه قال لا يأكل من الضالة
الا القالون وعنه ع انه قال الضال لا يأكل الا القالون
اذا لم يعرفه وعنه ع انه قال سئل رجل رسول الله ع

الضالة

الضالة بالغة فقال له انك اولائك والذئب
قال وما احب ان اسمى الى غير ذلك من النقص الكثير
الا انه لا يخفى فقد روي لانه على كرامته مجوز اخذه ولو
لحفظها لصاحبها والنهي عن اكلها لا يدل على النهي عن مطلق
اخذها ودعوى ان لا يأخذ من مقتنيات الاكل فانها من
يستلم النهي عن مقتنيات وضحة النهي عن وجوهه في مقتنيات
على تقدير كون النهي المنع من اكلها كما هو المفروض
فقد يستدل عليه بمسائل الترائر ومسلات الشيخ
وعنه يدعون للخيار في البهرة الا صاحب واجامتهم
المرتبة او التي امة على كرامته مطلق اخذ بل من طاهر
المقتنة والنية القصد تجزئ كما قيل الا انه قد يرد بلا يكون
فيه مطلق الرجوعية والكرامة فيكون المنع هو اجواز
بالمعنى الاخص فيوافق المشهور وقد يستدل على ذلك في
معقودة التي مع الكروية كالمندوبات تقوى
النهار الواردة في لفظ المال وبما في لفظ الحيوان
من النقص لاحكام كثيرة يصعب التخلص منها على حسب
ارادة الله عز وجل لعلنا من الامانة حلال الاكل لعله
كما قيل ومما خلفه من جعل الله لهم الرشد وظلاله حيث قال

لوجوب اخذ النقطة لوجوب حفظ مال الغير ولعدم قوله تعالى
 المؤمنون بعضهم اولياء بعض فيكون المقتضى كونه اليتام
 والان حرمة مال المسلم كونه ونحو ذلك مما هو كالاخيه في
 مقابلة النصوص الاجماع كما هو واضح ولا فرق في عدم وجوب
 اخذ ما بين مظنة تلف او العلم به لو لم ياخذ كما وبين
 عدمها خصوصاً مع مظنة سلامتها مع عدمه نعم قد ذكرنا
 منهم انه يكره اخذه مع مظنة تلفه بدون فظا عن العلم
 به عادة بل يكون حراماً طلقاً كما في المتن وغيره قبل عدم
 تناول النوازل للمحافظة فائدة المالك لهذا حال كونه
 لا فائدة له في عدم اخذ فيقطع العقل في بعضها لما فيه
 من مصلحة المالك فالاحسان اليه لحفظ ماله عن التلف
 بل حتى ذلك فيقال ما يجب اخذ في ضمان اهل كالمستفاد
 من قوله اركب اولاد الخبيث او للذئب فانه ظاهراً في غيب
 في اخذ في مع الخوف من الذئب اولى بذلك مع مظنة ذلك
 فظا عن العلم به عادة ودفع القطع بعدم رجحانه مطلقاً
 حتى في صورة العلم بتلفه بدون عهدها مع مدعيه كدعوى
 الاجماع على ذلك وعلى انها المأكروه الاخذ او مباشرة اياه
 خاصة فلا يكون راجحة الاخذ اطلاقاً ما لا يثبت عليها ان
 لم يكن على عدمها هذا وقد تمنع الكرامة ايضاً في صورة فقد التوفيق

بها بل تقتصر على صورة عدمه فقط جمع بين النصوص السابقة
 بحمل المطلق منها على المقيد فانه جمع عروق لا يحتاج الى
 من خارج كما هو واضح اللهم الا ان يدعى اعتصام المطلق به
 بالشبهة ما يقصر المقيد عن تقييده كما في نظائره وعن ط
 انه يستحب اخذ اذا كان اميناً في سفارة او في مصلحة
 علمه ان وعن الكاتب له لو اخذ في حاجتها حفظ لها من اخذ
 في الامانة له رجحان ان يوجر على ذلك بل في الرخصة انه
 بحسب كفاية اذا عرف حاجتها ولعله لوجوب رد اليه ولو باعها
 بها حتى ياخذ في ضمان باقي الامانات الشرعية الا انه قد يمنع
 كونها امانة شرعية قبل التقاطه ومحوه التمكن منه لا بصيرة
 امانة عنده فعلاً ولا يجب عليه اخذ في كونه امانة
 عنده بعده مع امانته عدمه ووجوبه خصوصاً مع عدم العلم بالتلف
 واتاع العلم به فقد يقال بوجوب حفظه بمجرد التمكن منه
 وان لم يكن امانة عنده فعلاً لان حرمة مال المؤمن كحرمة
 دمه الا انه يدفع باحالة عدمه ايضاً مع عدم الدليل عليه
 بعد بطلان التماس على وجوب حفظ نفسه كما هو واضح توضع
 ان قوله او واخيت في ما ياراد به الزعيم في العقل
 المتقدم عليه بل هو قرينة على ارادة محو الرخصة منه المحيطة
 لعدم محبة الاخذ لها من عدمتها بيده ونحو ذلك مما
 يفهم منه كراهية اخذ الا انه قد يمنع باسكان ارادة الاجتهاد

الخاتمة فانها تخرج عدم محبة الاخذ ايضاً والامر سؤل فتجيب
 والله اعلم قاله والاشهاد مستحب لما لا يؤمن
 بخلافه على الملتقط ولنفى التهمة اقول قد نقض
 عليه كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف على ظاهر المالك وعجز
 اجتماعا عليه لقوله من النقط لقطه فليشهد عليها واعلم
 او ذو عدل ولا تكتم ولا يغيب لى لفة بعض من جعل الله
 الرشد فخلقه في حارة الى وجه بلاشاد وتمسك بظاهر
 الامر المذمور الا انه قد مر عن افادة الوجهين وهو شيخ
 كالوجه الاغبارية من ان الاشياء ومقدمة لحفظ قال الغزالي
 عن الورثة وعن الغراء ونحو ذلك فتأمل جيد والله اعلم قال
 فالبعير لا يفتد اذا وجد في كلاء وماء او
 كان صحيح الفولة عليه السلام حقه حذائه
 وكثر شدة سقائه فلا تقبضه ولو اخذه ضمنه
 ولا يثبت لوارثه سله وبيد لو سلمه الى صاحبه
 لو فقد سله الى الحاكم لانه منصوب للمصالح
 فان كان له حرمي سله فيه والا باعه وحفظ
 ثمنه لصاحبه اقول اما الاول فلا يعرف فيه خلاف او لا
 خلاف فيه كما اعترف بكثير منهم بل الاجماع بقضية عليه واحالة حرم
 التوفيق قال الغزالي في نكاح مع النقص المستفيضة او التارة
 من طرق

بحسب ما كان له الاصل في محبة
 بغير النفاذ واخذ امه

٢ النهر من ص
 من طرف العانة ونحوه المشتملة على اخذه فقد قيل للتعبد
 في حديث فضالة الابل فقال ما لك ولها معها سقاء
 وحذائها تتر الماء وتكمل الشجر حتى يلقاها ربها وعنده سقاء
 سواه الصالح ٢ ان قال خفي هذاؤه وكرش سقائه
 فلا تنجم الحديث وسئل عن فالة الابل ففرضت حتى
 اجمت وحسنه وقال ما لك ولها معها هذاؤها وسقائه
 تتر الماء وترعى الشجرة وقيل له ان انصيب هذه الابل فتعالها
 خالة المهرق النار وعن ابن عبد البر انه قال سئل جل
 رسول الله عن انة الخالة والغلاة فقال ما لك ولها
 لا تحيك ولا تذب قال وما احب ان اسمها وسئل عن البعير
 فقال فقال ما لك وله خفي هذاؤه وكرش سقائه
 خفي عنه وفي الميراث عنه بطنة وعادوه وخفي له الى غزاة ذلك
 من النصوص الكثيرة الموافقة لمصلحة الحكم فانه اذا
 لم ياخذ الملتقط جازاً حاجباً واخذ مع الامن عليها
 من السباع ونحوه ومع حفظ نفسه بالعرف ونحوه ولان الحاجة
 جارية بان طلب الخال انما هو في مكان خلا له وفيه من فدا
 بقضية اخذه حاجباً واذا انضم الملتقط من ذلك التمان
 لم يتيسر له حاجب اخذه كما يرد عليه الوجهين والتوفيق

قد لا يصل اليه على ما فيه به هذا ولا ينافي ذلك النصوص الكثيرة
 الواردة في اخذ ما تركه المالك عند موته او غيره اعم احيا له او لم يكن
 عليه وانه لمن اخذه واحياه وانفق عليه وانه بمنزلة الشيء
 المباح ونحو ذلك فانما اجمع خلاصة عن محل البحث كما لا يخفى
 على المتدبر فكل من هذا وفيما عدا المرام انه وقع الاجماع على عدم
 جواز اخذ البعير اذا ترك من غير جهد مطلقا سواء كان فكلما
 او ما او لم يكن وكذا اذا ترك من جهد فكلما او ما والمشهور
 بين اهلنا جواز اخذه اذا ترك من جهد فكلما او ما ولا ما
 وبذلك لا خدح بنفس الافلالة كالمباح ونحو ابن حزم من
 اخذه مطلقا لما رواه ابي عن القادق انه قال جاز حل الا
 واليه فقال يا رسول الله اني وجدت بعيرا فاقبله فحققت
 حذاه وكرسته سقاؤه فلا تميم او محمول على اليهود فكلما
 وما او على تركه من غير جهد الله فقد يورد عليها بان مقتضى
 كفاية احد الامرين فعدم اجواز وكذا قد يدعى الاجماع على خلافه
 فظله عن النصوص التي تفرق وعرضا وقد يرد بان او ينافي
 الواو بقرينة آخر العبارة وحمل الخبر عليه فتدبر وعن الغيبة
 ان من قبيل غالبة الابل لا يجوز له اخذ في اجماع الطائفة وفي
 كثير من عبارات الاجماع على تركه اجماعا افظا فلما ينبغي
 التامل وكفاية احد الامرين المذكورين فحققت المقتضى وعدم جواز اخذ
 البعير

البعير ونحوه ولكن في اللحية والمغني انه اذا وجد البعير فكلما
 محي لم يجر اخذه بل في المغني ان البعير الحيوان النسيج والغالب
 الموجود فكلما وما لا يحل اخذه لانه ما دون من النسيج والغالب
 ان من اخذ شيئا طلبة تحت حقيقته فاذا اخذ فاع عنه والنصوص
 منها القبح والبعض فحذاه وكرسته سقاؤه فلا تميم الا انه اجمع
 شمله كطهارة الكلب وان لم يكن فكلما وما ولصورة اليهود فكلما
 وما وان لم يكن محي كما هو صريح المشهور ومقتضى الاجماع كما قد مر
 ان الامم من النسيج مختص بجامع الوضوء فيختص منها من اخذه به
 ايضا ووضو النسيج والوارد شريعة بخلافه فتم جديا والله اعلم
 بتفسيره نظر المشهور او بجمعه او صريح عموم النسيج لا يقتضي
 حفظه لما كره علماء بعض الافارجه الاعتبار المذكور فكلما من ان
 تركه اهل المالك واحسن ولكن في الروفة ان الممنوع منه ما كان
 بقصد التملك ولو بعد التعريف البعير شرعا وانما كان من بقصد
 حفظه للمالك فغيبه قولان من عدم الافارجه ومنه قاعدة الافارجه
 وانه ما على المحسنين من سبل كما قيل وضعف الثاني المنعول
 التذكرة في غاية الظهور كقوة الاول فلا حظ وتامل والله اعلم
 واما الثاني فلا خلاف فيه ولا اشكال بل الاجماع بتفسيره لعدة
 الديدان مله لا مثل ذلك من على القول المرسل في الروفة كما هو صريح
 او صريح غير ان الامانة بين اجواز والمان خصوص بعد التوقف

الاربعة الى المالك بالخذ المبرور ومجوز زعم كونه اجاب
 اليه لا يهية كذلك واقف مع انه قد يرد بالسبب المنفرد
 العقاب لا يشمل الضمان وجع فلا منافاة بين الامر من اهل
 كما هو واضح ولكن قد يستدل على عدمه من صورة الجواز بالاحول
 ويجزى من بن يزيد عن الصادق ع عن ابيه ع انه قال كان ابي
 المونسين يقول في الحاشية يجزي الرجل فينزل ياخذ لها جعله
 فتفقت قال ع هو فاس لها فان لم ينوان ياخذ لها جعله فتفقت
 فلا فان عليه الا ان الاحول لا يخرج عنه بالقاعدة المعدل عليها فيها
 بينهم واما اخبر فها صرحه اخبر به عن الصادق ع المبرور في وجوه
 شتى منها انه مخالف للاجماع البسيط او المكتبات ان كل مبرور
 الاتفاق على انه حيث لا يجوز له الاخذ يكون مضمونا عليه لانه ليس
 بامانة لا شرعية ولا دنيوية حيث يجوز له اخذه يكون امانة شرعية
 لا يضمن عندهم الا مع التقدير او التفریط كسوال الامانة كقول
 ولا مدخلية في ذلك لنية اخذ اجعل على حفظه وعدمها واجوز
 وعدمه بعد فقد حفظه لانه على كل حال ودعوى انه مع نية اجعل
 لا يجوز له اخذه ومع عدمها يجوز فيض في الاول دون الثاني
 لا يشهد عليها بل اطلاق النفس والفتور يرد على عدمها مع ان نية
 اجعل عليه لا توجب حفظه على ما كان في نفسه نعم لو جسد على ما كان
 الى ان يرفع اليه فانه اجعل كان عاصيا فانها لم تقطع بل وقد

لو تكرر

لو تكرر حسبك على الاظهر واولى لعدم الدلالة على ذلك محج
 صفوان عن ابي عبد الله ع انه قال من وجد خالة فلم يعرفها ثم
 وجدت عنده فاني لربها او مثله من مال الذر كتمها وفي العاويض
 ان تلفت عنده وفي الكاف ومثله وفيه بعد الا انه لا بعد من افعال
 الواو عمن او فانه يشيع في كل مبرور وهو اولى من ابقائه على
 ظاهره والزام وجوب دفع المثل على البدل الشرعي
 مع العاين الى ما كان عقوبة دينية عن نفس الكتمان بل والزام
 استجابتك لظواهرها مع مخالفتها للاصول والقواعد
 الاجماعية فربما لو ورد الضمان كالفصل في غيره فلا حفظ
 وتاملوا الله اعلم واما الثالث فلا يعرف فيه خلافا بين بل طار
 كثير من العبارات اجماعا على عدم برائته بركه الى مكان
 التقاطه واخذه لاحالة بقاؤه ولعدم صدق التادية
 الماطية مجوز ذلك وانما تفقد بتسليمه الى ما كان ولم يلف من
 جعل الله في الرشد فظلم حيث ذهبوا الى برائته بذلك لان
 اخذه في كونه الذر لانه فان علمه به قطعا وضرورة وحفظه
 ظاهر كما لا يخفى على ذوي البصائر بل مقتضى ذلك ايضا انه لو فقد
 صاحبه وسلمه الى الحاكم وتولى حفظه لم يزل خانه عنه لعدم
 صدق التادية الى ما كان الا ترى ان الضمان كما هو واضح ويحس
 ان قبض الحاكم له كقبض المالك او وكيفية الذر لا ريب

في وال الضمان به ثلاث به عليها اللهم الا ان يتم عليها
 او شرقة فتخرج في ليل الضمان فلا يخرج به كمن الاصل ولكن
 اني بذلك في وظاهر الحق ونحوه كمن كثر من عباراتهم
 وجوب تسليم الاماكن مع فقد المالك لانه منقول للمصالح
 التي منها مثل تلك كما قيل ولانه ولي على مال الغائب كولاة
 على مال الطفل كما قيل ولان الدفء اليه جائز قطعا فاذا جاز
 وجب كذا قيل ولكن في الصحيح نظر او منه ان لم يكن هناك اجماع
 على وجوب الدفء اليه او على جاز اليه اذ فيقال بوجوب
 حفظ على الملتقط الى ان يسلم الى ماله فان استمر في
 حوزة عليه حكم مجهول المالك فتصدق به عنه بنفسه او بمراجعة
 الحاكم والثاني احوط ان لم يتحقق اقتضاهما المتحقق فيكون
 على حرمة التعرف على الغير يرد اذ في هذا فيستعمل العلم
 الاتفاق عليها مقدمة لحفظ الواجب عليه وليس في الرجوع
 ما انفقه على ما كمال الاحالة برائته ذمته منه واحالة عدم سقوط
 الملتقط عليه ولتقرطه باحتكام التمسك به عليه وجوب
 الاتفاق الذي لا يورث فلا يثبت الرجوع به عليه ولا فرق في ذلك
 بين نية التمسك له ولو بعد التعريف فعدتها ولا يبي نية الرجوع
 به على ماله وعدمها لاحالة عدم تأثير النية الزبونية في ضمان
 ذلك كمنهم به بعضهم وما عن بعضهم من التوقف في ذلك
 والاتفاق

والالتفات على ذكر الوجهين في كذا قيل في غير محله فظلا عن اخيه الرجوع عليه
 كما عن التذكرة مطلقا او مع نية حفظها دائما فقط مع الارشاد عليه
 ان عكس منه والافق يثبت فقط فلا حظ ولا عمل والله اعلم ولو سلم الى
 الحاكم فقد فكر كثر منهم بانه ان كان له امر ولو بما في العامة الناس
 ارسله فيه والافق اعلم وحفظ عنه لصاحب الرعاية لمصلحة المالك
 ولو لم ير المصلحة في ارساله والافق اعلم اعلم كما لو لم يكن له امر
 اهلا وعليه ان يعفها ويحفظ صفاتها كي لا يقع على صاحبها
 عن كثر منهم هذا وليس للملتقط بيعه وحفظ عنه لصاحب عدم
 بثبوت ولاية له على ذلك اذ هو كالفصل اليه لم يكن غايها حقيقة
 ليس امينا على ذلك لانه قبل المالك ولا من قبله كذا فيكون
 مكلفا بما هو مصلحة المالك ثم قد يقال بذلك حيث يجوز له
 الاتفاق لاجل حفظه اما ان يرضه المالك كما هو احد القولين
 فان خرج امين شرع فعليه حفظه والاتفاق عليه ولو بقصد الرجوع
 به على المالك فقد مرارة بيعه وحفظ عنه اعلم للمالك من
 الاتفاق اللهم الا ان يعرف بين الامانة الشرعية او يكون غرضه
 بغير اخياره في ذلك وفي الامانة التي يكون باقية في
 عدم امره باخذة فظلا عن نية عنها تشرها فان خرج بغير حفظه
 والاتفاق عليها في حاله محال ولا سلطان له على بيعها اهلا كما في
 ونحوه فتم جيدا والله اعلم قاله وكذا حكم الله به

اقول المراد بها الفرس كالنق عليه كثير منهم ويندرج فيها الكثر
والاشرف الاصيل وعذره وقد استدلل غلبا وانها البعير في
التفصيل التي بقى مع عدم معرفة اختلافه ومع ظهور جباهاهم
عليه بمشركته في الاشباع من صفات السباع والمؤيد بان
وبالتفصيل الواردة في الذابة بانها من ملة الفرس لانها من ملة
بها عرفا عامة كقول وبالنصوص الواردة في الضالة فانها من ملة
لها لغة وعرفا وشرا وبها حاله محرم افضال الغير والتصرف
فيه مع عدم سمول دليل رخصة الاتفاق لمثل ذلك ولو لم يدر
عنه الا غير ذلك مما هو من ملة البعير ايضا فتصرف في الذابة
بناء على اني لذات القدم الاربع بل قيل بانها من ملة الفرس
بها على اختلاف الذابة بها كما على اختلاف والمبسوط وكثير من
العبارات لتتحقق حكمه اجمارا وعدمه فيه او لتحقق عليه
المستفادة من خبر النصوص كما قيل ولكن لا يصح نظر او
منع والامر سهل والله اعلم قاله وفي البقرة والحمار
من واد اظهر المساواة لان ذلك فهم من
فحوى المنع من اخذ البعير اقول لا انه محفوظ
من صفات السباع ويستغن بالعرف عن الشرب ويحذر ذلك كما
هو ضيق كثير منهم ولكن المانع لذلك على وجه بعيد العلم بالمادة
كانه مستظهر كما هو اكثر كثير ممن تأخر ولا عبرة بالظن بذلك
خصوصا مع امكان الفرق بينهما باعتبار عدم العد وعدم اشباع
عن الذئب في كونه وعدم القبر في الماء كما لبعير ويحذر ذلك

مأجور

وفي السنة اقول ان
او اربعة كما يظهر
عبارة الاصحاب
فلا حظ بانها

ما يوجب عدم الظن بالمساواة بينها ففلا عن العلم بها كما هو
واضح وقد يقال بالحق في البقرة بالبعير دون الحمار كما
التحريم وكثير من العبارات اذ لا ريب في عدم اشباع الحمار
الذئب بخلاف البقرة كما قيل ويرى بالفرق بين وجوده
في الدرع التي فيها الذئب وغيره فتؤخذ في الاول في قوله
الثانية بل قيل بان الحمار يشبه البعير في الصورة ويعارفة
في العلة لانه لا يمشي من المشي لاجل الماء بخلاف البعير
وبد الشاة في العلة لانه لا يمشي من المشي والحق
الشيء بما هو في العلة وان فارق في الصورة او في
الحس كما قيل الا غير ذلك من كلامهم وتعليلاتهم الى لا يكلو
من نظرا ومنه والجميع في ذلك كونه اجمالا
حرمة التصرف في مال الغير المقصر والخروج عنه على المتيقن
نقا وفتر في فكلما لا دليل شرعا على جواز التقاطه
فليس لاحد اخذه مطلقا ولو ثبتت حفظه لما كره الا ان
يظن او يعلم نفسه قبل وجوب ما كره اليه فيجوز اخذها بهذه التينة
لا اصل وعدم معلومية سمول النهي عن التصرف في مال الغير
اذنه لمثل هذا الى التمسك بقطعه برضا مالك به اذ هو محض
احسان اليه عند العجلة واهل العرف بل قد يمنع جواز التقاط
المال القاصيت المأمور بكيفية عادة الى ان يات صاحبها
التذكرة ان الاجار الكبار كما جاز الطواحين ومحباب

في الفرق بين
الشاة والحمار

الكبار وقدر التي من العظيمة ما يحفظ بنفسه بالابل وتحم
 اختار بل هو اولى منها لانه الابل في بعض التلف التي بالاسد
 او بالحي او العطش او غير ذلك وهذه خلاف الامور التي
 ولان هذه الاشياء لا تسكن وتضيق عن حاجتها بخلاف الابل
 فاذا صم اخذ الابل هذه اولى وكذا السفن المربطة في
 الشرايع المعبودة لا يجوز اخذها والاختيار الموضوع
 على الارض ايا السفن المحلولة الرباط الى ثمة والفرات
 وشبهه بغير ملاح فانها لقطعة اذ لم يعلم يعرف مالها المعتبر
 ذلك ما فيها وفي غير ذلك لا مكان وعمره يصدق اللقطة على
 جميع ذلك ولو باعتبار رعيان المالك او موته عنها في دون
 الجاه بها او مع تلف الوصية بها او نحو ذلك ما لو جيب ضايع
 عن مالكة وعدم اهتدائه اليه عادة وتعود ان ذلك لم يزل
 مجهول المالك لاسي اللقطة فلا تداخل في النوازل من اخذ
 اللقطة يدفعها مع تسليم ذلك ونفسه عموم النوازل لتعرف
 وقال البيهقي اذ نه فانها اشبه لها معا فها في هذه الجهة
 لا تفاوت بينها وان اختلفا في بعض الاحكام فان ذلك
 غير قاض بالفرق بينهما كما هو واضح كوضع ان دليل
 جواز الالتقاط لا يعم فيه بحيث ذلك كله بل ولا يعم في
 دليل

٢٢٢

يشمل

وليل جواز الاستيلاء على مجهول المالك فعلا وان المكن
 معلومة ما كان بعد مدة لا يتلف فيها المال عادة نعم قد يقال
 بان الحكم الاستيلاء على ذلك كله مرعى مصلحة المالك لانه
 منسوب الى رعاية مصالح العباد وعن التذكرة انه يجوز للامام
 او نائبه اخذ ما لا يجوز اخذه على وجه التمليك والقطعة لانه
 احسن الاماكنه فيقطع رباطه فتتبدل والله اعلم قال مرة
 اما لترك البعير من جهل في غير كلاً وماء
 جاز اخذه لانه كالتالف ويملكه الاخذ
 ولا ضمان لانه كالمباح وكذا حكم الدابة
 والبقرة والحماس اذا ترك من جهل في
 غير كلاً وماء اقل الاماكنه في ذلك كله مع ظهور الاجماع
 عليه في كثير من العبارات او مر بها او النصوص المستفيضة
 الواردة عنهم كقولهم اي سنان عن ابي عبد الله انه قال من
 اصابه لالا او بعير في فلاة من الارض قد كلفت وقامت
 وبسبب حاجتها ما لم يتغير فاقطع غيره فاقم عليها وانفق نفقة
 حتى يقبضها من الكلال ومن الموت فموت ولا يبدل عليها انما
 مثل الشئ المباح وكثير السكون عن ابي عبد الله عليه السلام

انه قال ان امير المؤمنين قد خفي في حديثك وانه من جهة
 ان تركها فكلها وما واصل من ذلك ما خفي حيث اصابها وان
 كان تركها فخص في وعاء غير ما وكلها فليس اصابها وخص
 عنه انه قال ان امير المؤمنين كان يقول في الدابة اذا
 سرحها الله او عجزوا عن حملها او تفقت في الذي
 اصابها قال ٢ وقض الامر في رجل ترك دابة فمضت
 فقال ٣ ان كان تركها فكلها وما واصل من ذلك ما خفي
 ش وان تركها فخص في وعاء غير ما وكلها فليس اصابها
 من النصوص الواضحة الدالة على ما ذكره اجماعا ولكن في الدابة
 انه ان تركها صاحب من جهده وكلال فخص كلاء وما لم يجز
 اخذه بحال قيل ولعله لا إطلاق في الأدلة الى تعذر النصوص
 وغيره المقيمة بهذه النصوص المعتقدة بالاشارة وغيره
 ان مله لانه محتمل تركه الذي يخرج في نصوص اللفظة
 والفعل عن صاحب وقال عنه ونحو ذلك في ظاهره
 عليهم ان ظاهر هذه النصوص تعد تركها والاعراض عنها
 والله يريد عدم صدق الضابط ونحوه عليه انه قد يعارض
 فلا يندرج في محمول المالك ايضاً فيكون خارجة عن أصل
 مخرج اللفظة كما قيل وكنته في غير محل من حيث
 لبعض أواد اللفظة وبعضها اذا جعل المالك المال
 المعرض عنه صاحب قطعا او ظنا او احتمالا هي
 الغالب

الفاعل الاحوال المذكورة في هذه النصوص ولكن في كونها
 موجبة للخروج عن الملك فتكون باقية لئلا تخرج قبل
 المالك او من قبل ان يرخى مع عدم قصد التملك المالك
 لذلك عملا بظاهر هذه النصوص الا انه قد يحتمل فيها
 ان تكون باقية على ملكه ولكن اجاز ان يرخى اخذته
 فيملكه الاخذ باقده فتستقل في ملكه اليه فيكون الاخذ
 المذمور با شرعية كملكه كالباع ونحوه مما يخرج عن
 الملك ويبقى ملك المشترى فلهما جديا والله اعلم ببيان
 لو كان البعير مثلاً فباع عن صاحبه ووهب مريفاً فخرج كلاء
 وما دخل من المشهور او اجماع عدول التقاطع وادراك الحكم
 اللفظية عليه تنزيلاً للنواهي من اخذه على الوجه مطلقاً او على
 الوجود في كلاء وما وان كان مريفاً لانه ما يكون عليه التلف
 في اثنين القوتين غالباً بخلاف الصورة المفروقة فان كان
 فيها مظنة التلف والعلم به عادة فيكون البعير مثلاً فيها
 كاشرة وجميعها التقاطع ولعل ابن حمزة لا يفي لفظ ذلك
 وان زعم بعضهم فندت بربها رتبة وعدم النواهي من اخذ
 البعير غيرت ملك ذلك ولو بعد اعراض لا هي عنه كما
 لا يخفى على المتبحر لكلماتهم وربما يقال بان ظاهر النصوص
 الفقدان ما هو صورة الاعراض لا الضابط فخرج كلاء وما



واما هو فلا يجوز ان يملكه بل يجب عليه ان ينفذ الى السلطان
 او يستعين به في نفقته فان قدره اتفق ورجع به اذ انواه
 وجع فلا قرب وجوب تغريف سنة وجوب التملك له بعده
 وقد يشترط ذلك ما في النذرة من انه اذا ترك رتبة فملكته
 فاخذ ان لا يظلمه ويطعمه ويطعمه فانه يملكه وبه قال
 جماعة من العامة الا ان يكون تركها بنيت العود اليها
 واخذ او كانت قد خلت منه لان ما كلفه قد نبذ وغلبه
 عنه ومجرا من اهذه فيملكه في اهذه كالتقط من السبل
 سائر ما نبذته الناس رغبة عنه وتهدا فيه فان قوله
 او كانت قد خلت منه يدل على عدم جواز تملكها بها
 اذا كانت قد خلت منه وان وجدت وغير كلاء وما
 ولعل لان النفس والقنور يلفظ ترك الظاهر في الفاعل
 نعم من ظاهرة وكلمة المراد ان احياء الحيوان الذي ينفذ
 غير كلاء ولا ما وقد اصابه الجمل والكلب لملك الحيوان
 المزبور سواء كان قد تركه او اعرض عنه وان كان ظاهرا
 الصبي منها التعرض له صورة الاعراض الا انه غير منافي لغيره
 كما ذكر في لفظ الترك ان مل له وبعده بما تركه لظهوره
 او الامر في الامور ثم في نسخ في الحق المزبور فيها
 ولكن لا يباين في كونها كالتسليم اليه الظاهر في اعراض

ان المذكور في
 نسخة ما عن غيره
 الشيخ المباح

الملك

الملك عنه وجعله كالمباح الاصل وان كان قد يحتل كون
 المراد منه كالمباح شرعا لا مالا كما ان الاول اولى لموافقة
 للمصلحة المشهورة ثم قوله ٢ من احياء بغير اقلية قد يغير
 بالالتقاط او بما هو اعم منه بل اطلق والدروس على الاخذ
 في مقرر في المسئلة اسم الملتقط كما انه في التقيع جعل القنور
 الاربع من صور الالتقاط ولكن يمكن ارادتها معا من
 الالتقاط مطلق الاخذ للمعروف من خصوص بعد شئ
 كلامها على ما يلاحظ في عدم الالتقاط المصطلح كما ان
 المراد من الاية الثانية البعير الموصوف بما وصف به المال
 كما قبل وفي كثير من ذلك نظر او منع نحو ما قبل من ان وفان
 الذي تركه صاحب واقته غيره قوله فان لم يفسر على ان كل
 به في بل اوضح المقطوع بعده كما اعترف به بعضهم لو وقع عدم
 الفان تليفه بعد ملكه له كوفوع عدم تسلط الملك على
 فني ملكه الا اخذ له بعد ذلك لاحالة التزوم وعدم الدليل
 على جواز نسخ في شكل القواعد فيه وغير محله وبثبوت في
 خصوص المقتضى لا يقتض شئ بها بعد جلال القس عندنا
 قبل ولا بعد ان يقال بان الترك الموجب للملك
 فخير الشكوكا ومع اعم من الاعراض انما الكلام في شئ

لللفظة الآتية لا فتن بأرادة الاحصاء لذلك متى يكون جاز
 لها لان تغير المعظم لو تركته جهد ونحوه ما هو طرأ من اللفظة
 الى اللفظة كذا هو طرأ من الوسيلة والتذكيرة ونحوها ما جعل
 فيه الفالة مقابلته للمزكوك وذكره حكم كل واحد منها
 مستقلا فلا يبعد بقاء حكم الفالة على وجه التعريف
 ونحوه بل لعله كذلك ايضا لو كان خالفا محيا او مرفا في
 طلاء وما، ولكنه مشروط في التلف حيث لا يقع له جهة فم
 لم يكن خالفا لم يجر تولية الا من فائدة اللاحق والجهة
 ان قلنا بوجوبها لغيرها كما وقد يقال بان التدرج في
 والفتا وانما هو المنع من اخذ البعير مثلا حيث لا يعلم تلفه
 قبل وصول صاحبه اليه وانما مع العلم به فلا يمنع من التقوية
 وزجره واكل لحمه مثلا للاصل وثبت احوال بعد عدم شمول النهي
 عن اكل مال الغير بغير اذنه لمثل هذا حال وان كان الا حوط
 ان لم يكن اقترانهم حفظ ثمنه ودفعه لما كره لو بينه و
 طالب به او بغيره ما اكلمه كذا قد يستفاد من دليل جواز التقوية
 والتسوية ان تحبس الفادع ما فيها من الخمر وغيره فان
 المعروف بانما من ذلك القليل ونظير فاعلم جديا والله اعلم
 ولو كان اليهودي غيبلا ولا ماء ولكن لا يتطعم من
 وجده على وجه احيائه من ماله به ولم يكن مفرقا عنه فف
 مملكة

مملكة باخذة اشكال كما يشكك مملكة المستوفى فكل واحد
 ولم يكن خالفا وكان مشرقا على الهلاك او كان محيا فمملكة
 وما، وكان مشرقا على الهلاك ايضا بل قد يتجه عدم جواز لافاة
 عدم الملك مع الشك في ملكه مثل ذلك سببا لشرعا ولكن
 قد يذهب باطلاق هذا التكون مع عدم التوبة فيه وبما لا يتفق
 كي يحمل المطلق على المعتمد وجب فيعمل به معا الا ان يعبر
 هذا التكون عن الملك به فلا يخرج من الاصل وجوز ان يكل
 انما من مملكة كما هو واضح فم جديا والله اعلم ونظير الملقى
 ونحوه اعتبار الامر من وجوز اخذه ومملكة كما هي حرج
 كبر منهم اقتضارها على المتيقن بها وفترى وجب فلو انتفى
 احدهما بان تركه من جهد فكل واحد، احدهما من جهد فم
 او انتفيا معا بان تركه من جهد فكل واحد، وما لم يخبر اخذه
 ولا مملكة وعليه الاجماع في كل من التفتيح وحج غاية المرام
 وعن طرأ بعض من فاعله كيف احدث في جوارز الافاق والملك
 ولعله اثر انا مفهوم ما في التوبة والمفاتيح ولكن فيها ايضا
 انه ما كان منها ومعه التلف في الفلاة فهو له سباح لا انتفاء
 الفادة للمالك في شكه وللنقص ان يفتقر وطائفة ح
 للمالك ان ظهر قولان وجهه ابن سنان فصيح في عدم

الآلة فصدرة فخاصة وظاهر مخرج عدد مختلفا اذا اقر بها
 ما هو كالصحيح فعدم كون المتروك بحكم القالة في جميع الوجوه
 ولا الصحيح ايضاً فان القول بالحقان ليس فصدرة الملك
 فصدرة اباحة الاكل فقط وذلك معتمداً على ان عذر ذلك مما
 اطلب فيه بعض من تأخر ما لا يجوز بعضه من نظر فلا حظ وتبرؤهم
 قال في الشاة ان وجدت في الفلاة اخذها الرجل
 لانها لا تمنع من صفاء السباع فهي عرضة
 للتلغف والاخذ بالحيث ان شاء ملكها
 يقضي على شدة دونه ان شاء احتبسها امانته
 في يده لصاحبها ولا ضمان وان شاء دفعها
 الى احكام ليحفظها او يبيعها ويوصل ثمنها الى
 المالك اقول اذا حوز اخذ في خلافه فلا عرف في خلافه كما عرف
 به كثير منهم بل نفاه كثير منهم ايضاً اجماع العلماء على ذلك
 ايضاً وهو الكثر مخافاً الى الاصل فوجه والى النصوص المستفيضة
 ان بقية وغيره كبريتهم عن ابي عبد الله انه قال جاء رجل
 الى النبي فقال يا رسول الله اني وجدت شاة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني وجدت شاة فوجدت شاة
 انه قال سئل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آفة القالة بالفلاة
 فقال قلت نزل ملكي او لا عني او لا عني قال لا احتب ان
 استباحه ينف الميراثك ما لا يبرك ظهوره فوجدت اخذ في
 الواقي

في جوار اخذ

واعلم ان القالة
 من كل ما يملك
 الميراث من ثمنه
 الآلة بطلت
 القالة بطلت
 كقول من يملك
 حصة من ثمنه
 القالة بطلت

الواقي اي يملك ان اخذتها ولم يجد صاحبها بعد التعريف او
 لا عني ان وجدت صاحبها وسلم اليه او تركها فوجدت
 صاحبها او غيره او للفقير ان تركها فوجدت كماله الذئب ووجدت
 اللام للعاقبة والقيمة لكونه على بعض الوجوه ولا يملك
 ربيب في الدلالة على حصة الاخذ كما هو مخرج المروءة عنه
 سئل عن خالة الغنم فقال اخذ في غنمك انك اولاها فيك او لا فيك
 لان هذا الامر واراد في مقام تقدم الخطر وفي الدلالة على رجاء
 زعم بعضهم تأمل او شئ فصدرة بطلت قوله في الاخذ في
 فوجدت في الدلالة وان لا ان يملك فصدرة بطلت فوجدت في
 او بالقيمة السوقة او انه يملك بغير اخذ في وعليه عوضه شرعا
 بدون فقد منه لذلك او انه يملك بمجرد الاخذ في ولا يملك عليه
 اصلا او انه لا يملك بمجرد اخذ في اهله وان كان قد يملك بعد
 التعريف ونحوه فبطلت في الحال وظلاله والاصول تقتضي الاخذ في
 جوار اخذ في اعم من ذلك كجوار اكله مطلقا الميراث عليه الاجماع
 لا يتوقف على الملك قطعا بل وكذا الفان ايضاً باللائق ونحوه
 فانه لا يتوقف على الملك كما هو واضح وعن المصنف انه يجزئ بين
 ثمنه انما ان ياكل على ان يكون القيمة فوجدت اذا جاء صاحبها
 رد في عليه وان شئ ان ينقص عليها نظرها وان شئ ان يرفع
 فيه الميراث ونحوه عن الرسله والبراسه والبراسه ونحوه ولا دالة
 في ميراث بل ولا ظاهرا على اخذ الملك لها فعلة فان الاخذ في
 الفان اعم من الملك ايضاً وان رجع بعضهم انه عنده فوجدت في
 قد ذكر كثير منهم ان لا ان يملك فعلة بل ان يملك الاكثر او الاثني او اكثر

في جوار الملك
فعله

ان كان اجماع الاصل
في الجوار

بل في التراضي انه لا خلاف فيه لانه ما قد التقطه فلم يملكه كما دللت عليه
 فاستأرقام اللقطة ولا في الترميز جواز اكل ان في اجماع
 العلماء ولا عن المذهب الخارج من ان يملك في اكل من غير ان يملك
 باجماع العلماء ولا في النقص ان يملك من قوله ملك فان الام
 حقيقة في الملك وليحي اى سنان ونحوه ولو بعينه عدم التعلق
 بينه وبين القائم كما قلنا ولكن في جميع نظر او منه ولا يرد في الام
 بناء الملك فعلا على نحو سابق فيصح اى سنان وعينه لا اجماعهم
 كما ابرع عدم الملك بمجرد اخذ في الاستيلاء عليها وانما ابرع
 لها على نحو المباهات وتكون له ان يملك ليس من الام حقيقة
 كما هو واضح ولم نغز على قلنا ذلك لا صريح ولا ظاهري بل
 عبارتهم كالقريحة وعدمه كما لا يخفى على المتبحر كما فلا حظ في
 ثم ان المشهور بين القائلين بان له ان يملك او يملك ان عليه
 عوض فيكون كثر انهم ونحوه وربما يقال بان له ان يملك
 بدون عوض في ذمته كما هو احد وجهي تردد الفاضل في عينه
 الا انه قد يكون تردد ما في اهل يملك لا حاله عدم تعلقه
 على نقل اليد عن ثبوت ولا يثبت على نقل اليد او المنة وجواز
 اكلها اعلم من ذلك ودعوى ان نقل اليد او المنة بالحوار من اكلها
 معتمدا على مدعيها كدعوى اجماع على اكل يملك يدعيه اذ لو سلم
 ان له ان يملك او انه يملك بمجرد اخذ في فلا يلزم منه ثبوت العوض
 في ذمته بل ظاهر الظاهر ونحوه اذ ارادة المالك ان يملك عوض كما على
 مال اليد كثر من تاقربتها الى المنة الرسالة والمفهوم من انه اذا وجدت
 شاة فذمها فانما يملك او لا يملك او للذنب فانه ظاهر
 كالقوض

ان
 على القدر يحصل
 الملك هل هو من
 املا

كالقوض وعدم لزوم العوض عليه املا وبها يفتي عموم ادلة
 والاتلاف كما قيل ولكن الا انه ذلك كانه متعلق بخصه بملكية
 ما عن قول السائد عن علي بن جعفر عن ابيه عن رجل قال
 بشاة في القدر بل يملك له فقال له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 للذنب او للذنب فخذ في وعرف بها حيث اصبها فان عرفت
 فردى الما حجبها وان لم يعرف فكلها وانت لها خاص ان
 حاجها يطلب منها ان تردى الا انه لا دلالة في ملك الملك
 وان كان ظاهره جواز اكله بموض في ذمته كما هو معتقد في عدة
 الاتلاف وان كان سائغا شرعا اذ لا شاة فيها املا بل قد
 يمنع ظهوره في ذلك ايضا ولم ينم بان ذمته غير مشغولة بوض
 فعلا املا ولكن اذا جاد حاجتها وطالب بها استغلت في ذمته
 بعضا او وجب في ذمته اليه تعبد وان لم تشتغل في ذمته املا
 وهو المستبان في ذمته في بعض علم رتبهم الا ان ذلك كله تعف
 باني وان اكلت في بيان ذلك بعضهم معرقا بين الفان والغرامة
 بان الفان دين والذمة كسر اليد يكون ان شغل بالذمة بعد
 الموت وتكون ثمن ومهر او فم وكوة ونحو ذلك بخلاف الفان
 فانها حجة بتكليف بتعلق بخصه بملكية لثاة مع اكلها
 والاتلاف فلو كانت لم تعلق بركته كما قيل ولكن الاستفادة
 هذا المعنى في النصوص الواردة عنهم ما قل بل منع ولا يخرج عن
 احواله برائة ذمته عن هذا التكليف وبثبوت في بعض الواردة
 على تقدير تسليم يقتصر عليه ولا يثبت له غيره الا ان يقطع

بعدم الفرق بينهما وانى بذلك فتم جيداً والله اعلم ولو كان ترد
 الفاعل في الظاهر بعد الملك فلهذا لا اصل للملك في الفاعل
 كما قيل ولعمري من وجد شيئا فهو له فليست فيه حصة طالبه
 فاذ جاء طالبه رزقه الله والظاهر ان الملك في قوله ٢ من ملك
 اى من كان في محله كما قيل وفي قوله انما يخص بذلك ملكه بكونه
 الفاعل من انما مال العيز لم يوجد دليل ناقل عن حكمه وانما
 المتفق عليه جواز تصرفه فيها ومنه عدم عيب اليد ما اخذت حتى
 توارى عن عيون الآخرين ان يبق كما قيل وصنف الكل على ملكه
 لا يخفى في ذلك البقائه بعد تسليم ان له ملكه كما هو المفروض
 ومنه في الاستدلال بالملك في عدم الملك ابتداء فهو خارج
 عن المفروض ايضا كما لا يخفى على المتأمل فيه واذا جاز عيبه جاز
 المروءة عنه كنه من اعيانه عن رجل احب شاة في الفجر
 الى ثقل له فقال ٢ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما فسد
 للذئب في ذنبه وعرقها حيث احبها فان عرفت فزاد
 الما حياها وان لم تعرف فكل وانت خاص بها ان جاء
 صاحبها يطلبها ان تروى عليه منها وهو خارج عن المفروض
 ايضا واو بالافق من اعيانه عن الرجل يبيع بها
 او ثوبا او دابة كيف يصنع فقال ٢ يعرفها سنة فان
 لم تعرف جعلها فريضة فانه من حيث طلبها فيعطى اياه

وان

وان مات او مكنى وهو لها خاص فانها كالنفس في ملك
 او التملك فلا استدلال به على الفاعل على تقدير اختياره
 للتملك بغيره وانما قوله وحمل على ذلك يقتضي
 انما لف لقواعد الاستدلال كما هو واضح كوضوح ظهور ذلك
 فيكونه خاصا لما مع كونها امانة عنده ولعل الاجماع على
 خلافه وربما ينزل على خاصية مع نسبة التملك لها او يفتقر
 فيها والمراد بالوصية بها الوصية بغيرها نحو محبة الاول فيكون
 حصة هذا على الفاعل وانما مستعمل على معنى شغل الذمة به
 نحو القرض ولكن يؤيده المالك اذا جاء وان السنة
 كان له حكم مجزول المالك بل يمكن القطع بزيادة المصلحة الزيادة
 من القيمة بملاحظة غيره من مخصص اللقطة المعبر عنها بغير ذلك
 على ارادة هذا الغرض كما قيل والامر سهل والله اعلم ولو قلنا
 بتملكه لها فعلا بنسبة التملك فلا اصل فيه للزوم ولا سبيل
 للاقل عليها بل ولا سبيل للتملك على منحه ايضا لان الزم
 من الطرفين وربما يقال بانه ملك متزلزل فللمالك
 منحه بعد مجزئ بل والمصلحة منحه ايضا فيرجع كما لو لم يملكه
 الا امانة في غير محله ولذا قيل بان الذي ارعاه هو منعه

وبعد القول
 بالملك هل الملك
 المستحق ان
 النسب ليس له فيه
 خلاف

الملتقط وار جاعه امانه بعد ان نفاه بقيمة الاستحقاق وغيره
 ولا يربى به ويور والامر بتركه اما حاجتها انما هو صورة عديم
 تمكلك لها فته جيتا والله اعلم ولو حوتها له اكل بدون عكسه
 لها كما هو في البر الكسوط ونحوه وصريح ان في وغيره فالحق
 فانه للاستحقاق وفي عدة اليد وفي عدة الاكل وفي
 النقص ان بقه ونحوه ما يخرج به عن الاصل الذي هو مستند
 افعال عدم الفهم ودعوى استلزام اباحة الاكل عديم
 الفهم ما لا يشهد عليها بل اسك لا جهة دفع مقابلة الفهم
 وعينه فته جيتا والله اعلم وفي التذكرة انه اذا اقتدانه
 وشبهها من صف النعم في الغلظة تحترق ان شتمك ومن
 على كمال اشكال وان شتم دفعها الى احمالك لم يفظها او
 يبيعها ويوصل ثمنها الى المالك وان شتم حبس امانته ويمنع
 لها حبس وينفق عليها من ماله وان شتم لقتل بها ومن
 ان لم يرض المالك بالقدرة وقال ان شتم هو بالخيار بين
 ان ياكل في احوال ويغرم قيمتها اذا جاءها حبس وهي ان يقر
 ستمه وينفق عليها من ماله وهي ان يمسكها على صاحبها
 ينفق عليها من ماله ولا يعرف ولا يملك وهي ان يبيعها
 باذن الاقام في احوال ويحفظ ثمنها على صاحبها وقال ابن
 عبد البر

عبد البر اجمعا على ان ضالة الغنم والموضع الخوف عليها
 اكثر ما فيها مما هو في رعي عدم الاجماع على ان له ان يملك
 فلا حظ وتامل والله اعلم واما ان له ان يبيعها عند امانته
 لها حبس فلا خلاف فيه بل الاجماع بتسليمه عليه للاصل من الاجماع
 وظاهر النقص وفقر صحت اكلها كاقبل وكذا الاجماع على
 انه لا ضمان عليه الا مع التقدير والتقيد كثر الامانات
 ولا نه لا سبل على المحسن ولان ذلك كره في افراد اللقطة
 كما قيل ولكن الفهم مقتضى الاستحقاق لثبوت مجرد اخذها
 قبل اختيار احد الثلثة فباعتداله اليد ويخرج على من خفي بها
 الا انما لم يغش على عامل به فلا مجال للعمل به وربما يجمل على
 الذنب ان في شتم من طرحه ولا وقع للعمل بالقدرة بعد
 قيام الشهرة او الاجماع على خلافه كما لا يرقه للاستحقاق
 ايضا بعد تقية الموضع بناء على صيرورتها امانته بعد ثبوتها
 وبعد الاخذ بها فلا مجرد اخذها النافذ للتجديد المبرور
 ويعتبر ان من يخبر بهي الشقة قبل اقدم بان يافضل على وجه
 التمكلك لها او على وجه كونها امانته عنده او على وجه دفعها
 الى احمالك مما لا يفرق في غير رعيهم كما لا يخفى على المتأمل
 فيها فلا حظ وتامل والله اعلم اي امانته دفعها الى احمالك

في حوائجها
 عند امانته
 وعلى

الفهم

في حوائجها
 عند امانته
 وعلى

فلا تعرف فيه خلافا بل ظاهرهم لاجماع عليه لانه قائم متبا
 ونا بغيره وروى على الناصب على ولايته على الطفل
 ولانه منصوب للمصالح العامة التي من حملته حفظ
 القول ان يبيح او يحبسك كما قبل والعهدة انما هو الاجماع
 على ذلك وعلى انه لا خلاف على المتنقط كوجه في العهدة
 بتسليمها المولى المالك ولا على احكام لانه امين قاضيها
 لمصلحة الملك لا عن ذلك مما لا يخلو من نظر او منع وبعده
 انما هو الاجماع على ذلك واما في بعض العبارات من نسبة
 التخيير بين التمسك بالاكل فكثير منها ومن جهة ما عني
 المقنعة والنهاية والمراسم من انه ياخذ في موضوعي
 من دون تفريق بالملك المعتبر ذلك لانه مستند على ارادة
 الملك اليقظ فلم يتحقق اختلاف من جهة كما اعترف بعضهم
 مع ان ذلك غير قاض بالخلاف في الامرين الاضرب كما هو
 واضح كوضوح ان احكام سائر مصلحة الملك في حفظ ماله
 فتفعل ما يراه اصلاح له فمال جيد والله اعلم وقدير اذ على
 التمسك ان له ان يتصرف بها على الملك فان اضر الملك
 كان ثوابه له والا كان ثوابه للمنفق هو يميز له القيمة
 كما ورد في لفظه غير ان في عدم الفرق بينهما من حيث
 المالية

في جعل التصرف
 عن الملك
 مع عدم

المالية وليس في كلامهم ما ينفرد ذلك صريحا ولا ظاهرا الا من حيث
 مفهوم العهدة في كلامهم والامر سهل والله اعلم وقدير اذ عليها
 انهم ان لا ان يبيحوا ولا مراجعتهم احكام فذلك كما عن التخيير
 وغيره لانه اولى من اكله كما قبل وعليه منع ظاهرا كما لم يفرق
 بعض الاواضر لعدم بثوث ولايته له على ذلك مع منع الاولوية
 المزبورة فتأمل جديا والله اعلم قال في حكمها
 كل ما لا يمنع من صفة كاطفال الابل والبق
 والخيول اجمعا اقول المشهور المحقق ذلك بانه في
 جوارحه تملكه ويؤخره مع وحدانية الفلانة ملك كلفه له في العهدة المبررة
 لذلك فيها ويركضه في حق النصف والمفهوم التخليل في قوله
 انما ملك او لا يملك او للذئب مع قوله مع حفظه المحقق ان
 العلة المذكورة في كلامهم مستفادة منه على سبيل القطع او على
 نحو العلة المنصوبة ولما عن النذرة من نسبة الماعز الى مع
 اعتقاده بفتور العظم كما قبل ولا يزال المستلزمات لم يبارك
 اس طين المذهب كما قبل ولكن قد مر في المقام وغيره بل
 ربما قبل بعد كما عن كثير ممن تأملوا اصل مع عدم القطع بعدم
 الفرق بينهما ولا عبرة بالنظر بذلك عندنا ومع عدم

في جعل التصرف
 عن الملك
 مع عدم

٢ السباع
 ٣ على متردد
 ٤ حكم الثقات
 ٥ حكم الثقات
 ٦ حكم الثقات
 ٧ حكم الثقات
 ٨ حكم الثقات
 ٩ حكم الثقات
 ١٠ حكم الثقات

استفادة العتبة المعبرة ولعل ما في النصوص من باب الحكمة لا لعل
 وهو عدم بلوت الاجماع المعبر وعن كثير منهم الا فتقار على احوال
 اخذكم ولا دلالة فيه على تملكها كانت كما هو واضح كوضع كون
 حكمها على الغلة التي هي لقطتها بالاموال الصاعدة وروى
 الاجماع على خلاف ذلك فثبتها على مدعيها نعم يتجه بها ما من
 من انه لو اخذ غير الممتنع والغلة استعان بالسلفان والنفقة
 فان قدر انفق ورجع مع نفسه على راي وبه يفرق بينه و
 بين لقطه المال الذي لا يتبعه النفقة اصله الا ان سافر
 عن رارة الارث وبما ارادة الفاعل لا ينفذ على لقطه ولا يخط
 مجمع البرهان وغيره فلا حظ ولا مال والله اعلم بقسطها
 او صريح عدم وجوب تعريف النعمة ونحوه مطلقا ولو تمت فليد
 ولكن قال في ان انما اذا وجدت الغلة اخذها الواجب
 لانها لا تمتنع عن غير السباع وبعضها وفي رواية ضعيفة
 بحبسها عنده ثلثة ايام فان جاء صاحبها والا فتصدق بثمنها
 ولعلها رواية عبد الله بن ابي يعقوب عن ابي عبد الله العباسي قال
 جاء رجل من اهل المدينة فسلط على رجل اصابته عاهة فله
 بحبسها عنده ثلثة ايام ويصل من صاحبها فان جاء صاحبها
 والا باعها وتصدق بثمنها عنه وكشف الرموز وعليها فتوى
 الشيخ

التعريف
 في وجوب تعريف
 في الشك في
 وعلمه
 المذكور عدم وجوب
 التعريف في الشك
 وتوحيده في القول
 خلاف اللقطات
 فان التبرع فيها
 وجوب التعريف
 كما هو مخرج النفل
 القريب من اللقطات
 فانما اذا البشور
 عدم الوجوب في ذلك
 والوجوب في الشك
 هذه

في وجوب تعريف

الشيخ ونبه المتأخرين على ما في هذا الكتاب من تدبره في ما في قوله
 الا صاحب على ما اذا اخذت من العوان والمالك الما هو له وما يوجب
 منها حيث لا يفي في غيرها من السباع الخ وظاهره عدم عمل احد منهم
 حال كونها في الغلة ولعل ذلك ونسجه كشف الرموز لا يخلو من سقط
 فلا تغفل والله اعلم وربما قيل لوجوب تعريفها سنة كما في اذ لم يلقط
 كما عن التبرع وغيره بل وبانها لا تملك ولا يتصرف بها الا بعد ملكها
 لما سبق عن وقت الاند ووعده ووالرأى في ذلك قبل التعريف
 سنة قبل الا لا يستحب وعدم الامر بالتعريف في اللقطات وفتوى
 جماعة العدم لا يطلق القضي بالملك من دون تعديله بالتعريف
 مع ورودها في مقام اى به وبه يحقق عدم الامر بالتعريف ويرفع
 الاستصحاب الضميمة انه لا عموم فالامر المذكور بل غاية الاطلاق
 الغير المنصرف فكذلك في دروس في جملة من النصوص المشتملة عليه الا ان
 لقطه الاموال غير الفضول وقت التعريف وهل له التملك قبل التعريف
 سنة قبل لا لعدم الامر بتعريف اللقطات وقول العلامة الخوان
 قبل التعريف لقوله في ذلك الخ من دون ذكر التعريف وقد تورع
 عليها ما كان اجمع بين العمل بالاجماع على التملك او التعريف في
 احوال قبل التعريف وبالنصوص الدالة على وجوب التعريف ان مله
 للثمة او الظاهرة فيها ولو لم يملك على انه بعد الاكل او التملك لا اجل
 فتح الملك ورد العين اما ما كلفها او لاجل رد القيمة اما ما كلفها

في وجوب التعريف
 في كل اللقطات
 لقطه الفضول
 انما في
 لا يجب التعريف
 فيها

فلا موجب لخرجه ان الزيادة من ادلة وجوب التعريف لعدم انحصار
 فيها وبين ما دل على جواز اطلاقها في حال ضبط صفاتها الموجب
 لا يمكن معرفة الاكث بتلك كما قيل الا ان انما في عدم خلو
 المقام عن احتمال وخفاء ولا ينكر ظهور النص والفرد في عدم وجوب
 التعريف المتوقف على ضبط الصفات مع عدم التعريف اليه في شيء منها
 كما لا يخفى على المتتبع لها وجميع المقامات قبل يجب تعريفها في
 الاضافة من الفللة قال في المذكرة الا في عدم الظاهر التعريف
 المشهور فان التزم منها تمليك غير تعريف وليس تقييد بالتعريف
 او حتى تقييد بيل التعريف بما عدل ان في هذا فرض كما في بعض
 الاعتراف وفقر الابل التي قبل والامر سهل والله اعلم قال رحمه
 ولا تخذ الفرض لان في الجواهر اذا ملكا
 غم خلا التفاتا الى عصية مال المسلم ولا نهى بمقتضى
 عن التسابع بسرعة العدو اقوال لا توفى في ذلك
 خلافا بل ظاهرهم الاتق في عليا حالة صفة التعريف في مال الغير
 بدون اذنه او اذن خالفه تبارك وتعالى ولفظ ما سبق في
 النعم لا يشترط الجميع وحفظ النفس عن التلف فتشترط ان
 يات ما لك فيها فخذ ما يقع لو ادعى تركها لما في جها من مالها بحيث
 يمكن الاستيلاء عليها اطلاقا في الوصول اليها فلا يبين بعضها
 وحفظها له كي ياخذ في حياضها ويملكها من اجاء يطلبها في نفس
 عليه

ثبوت مكانة
 خالية التعريف

ه او لم يوفق
 او لم يوفق

عليه كغيرهم من غير خلاف فيه يعرف للمامل فوجه ولفظ عدة الاحوال
 وثبت بها في محو النقص ط الال الهامت المحقق فنفذ وان
 كان غير محفوظ لا كذا ونحو ذلك بل في كل اية في البصر في
 والكلاء والماء ونحوه فقلد عن غيره لاني والمناط في جميع كما هو
 واضح ولكن قد يقال بكونه معنونا عليه لعدة اليد ونحوه ما لا معنى
 لها والظاهر ودعوى الاجماع على عدمه لانه امر شرعي عهدها يدعيها
 كما في نظريته في وجوب التعريف في شيء عليه وجهان او قولان
 من عدم ادلة التعريف في اللقطات كقيل وجه الامل وعدم معلومية
 كونه مثل ذلك في اذنا اللقط المحكوم عليها بوجوب التعريف في
 بجواز تمليكها في حال وان وجب تعريفها سنة او بجواز تمليكها بعد
 التعريف المبرور وانما هو من الاستيلاء على مال الغير لمصلحة المالك
 ولا دليل على وجوب تعريفه اللهم الا ان يقال بان فائدة
 التعريف في اللقطات معلومة وجوب فيها انما هو جاز ومولها اياها
 وذلك حالها اية فيجب فيه اية في المناط فيها كي قيل الا انه قد
 يمنع حصول القطع بذلك ولا عبرة بالظن به عندنا فتزجيدا
 والله اعلم واما جواز الاخذ على الوجه المبرور فغير اخذها في حكم
 او ناسية بذلك او شموله لكل احد فقولنا في المذكرة انه لا يجوز
 اخذ الفرض لان والى مير وجه الوض في الفجر ان ملكك هذه الاشياء
 ثم خرجت الى الهواء وكذا في اليد واليد حشمة الى اذا تركت رجعت

العرف
 في حق
 في الحق

الاخذ
 على وجه
 لكل احد
 يختص بالحكم

الى القواء لانها تمتنع بسرعة عند ذل عن صفاء السباع وهي
 محمولة للغير فلا يخرج عن ملكه بالامتناع كما لو توحش الابل
 اما لو خاف الواحد لها ضايعا عن ملكه او عجزا ملكها
 استرجاعها فالذوق جواز التقاطها لان تركها اضيع لها
 سائر الاموال والمقصود حفظها لها جبالا حفظ في
 نفس الجواز التقاط الايمان فان الذي رثلا محفظ
 حيثما كان وعنها يعلم ان الذوق لانه يجوز لكل واحد
 الفالة صغيرة كانت ام كبيرة محتقة من السباع او غير متحققة
 بقصد الحفظ لملكها والاخبار الواردة في النهر عن ذلك
 محمولة على ما اذا نوبت بالالتقاط المملك اما قبل التعريف
 او بعده اما مع نية الاحتفاظ فالذوق الجواز وعن
 المبوط انه لا يجوز ذلك لغير الامام ونحوه من جهة
 السرقة والتميز وغيرها اقتضاه على المتقين من جهة
 جواز الاخذ اذا لا يعمم ودليلا ولا اطلاق بحيث يشك
 غير احكام ونائبه نعم لو اقتضاه احدنا لما وحشر ذلك
 عن مالك فلا يسن ما اخذ غير ملكه الا ان يوصله الى احدنا
 مادام لم يمكن ان يملكه الا ما كان وعن الدرويش انه لا يجوز
 التقاط المنيح بعده كالطبا والطبوسا كانت في
 الهواء

ولو كانت الفرض
 حفظها ونفسها

الهواء او العود الا ان في ضايعها فالذوق الجواز
 الفرض حفظها لملكها لا حفظها في نفسها والا لما جاز
 التقاط الايمان لانها محفظة في نفسها حيث كانت ويجب
 الاحمال في القوال المشقة كالابل وعين وجوز القائل
 ذلك كله نية الحفظ وحمل الاخبار ان نية عن ذلك على
 الاخذ بنية التملك وجعل الشيخ في التبوط الاخذ
 للحفظ من ذوات الحكم وعلى الجواز فالظاهر انه يرجع
 بالنفقة اذا نوبت الى صبي ولغيره احكام وقع فالذوق وجوب
 تعريف سنة وجواز التملك بعده وبوطا هر ابي اذ رتب
 والمحقق ولم تقف على قول بالمنع من التعريف والتملك وعلى
 هذا فالمنع جواز الاخذ اذا كان بنية التعريف والتملك بعده
 المحل ويحتمل اذا كانت بنية التملك في الحال وعن امير المؤمنين
 في واجد الفالة انه ان نور الاخذ الجعل فتعقب منها
 الا فلا ضاه عليه وفيه دلالة على جواز اخذها وقال القائل
 يجوز اخذ الايق لمي ومعه ولا نفع فيه خلافا ولا يفتى لو
 تلف بغير تعريض ومنه من يملكه بعد التعريف لانه يحفظ بنفسه
 كقوال الابل وفيه اشعار بعدم جواز تملك الفالة وهو
 من موقوف النية من اخذها الى غير ذلك مما فيها وفي غير ذلك مما لا
 يخلو بعضها من نظر او منع كما يظهر من التدبير في امته وغيره فلا حظ

وتدبر والله اعلم قاله ولو وجد الضوال في العمران
 لم يلأخذها ممنعه كالابل او لم تكن كالقنبر
 من الابل والبقر لو اخذها كان بالخيار
 بين امساها الصاحبها امانة وعليه نفقتها
 من غير رجوع بها وبين دفعها الى احكام
 ولو لم يجد حاكما اتفق ويرجع بالنفقة وان
 كان نشاة حبسها ثلثة ايام فان لم يات
 صاحبها باعها الواحد وتصدق بتمنها
 اقول اما الاول فلا تعرف من خلف بل ظاهرا
 لا حاله حرمة التصرف في مال الغير دون اذنه او انك
 به والمفروض اتفقوا من ولائهم بترك اقرب ما وصل
 المالك اليها ولعمري انهم عن اخذ الفالة قد اتفقوا على خروج
 ما كان منها في الفلاة ونحوه ما هو ليس بعامة ولا من ملكة
 العام ولكن لا يسن بقبضه اذ لم يعلم له على صاحب
 والله فلا يسن بالاستيلاء عليه لعلامة المالك على ما سبق
 والفقهاء الذين ونحوه واطلقوا النقص والفتور من اخذها
 للملك ونحوه لا على ما يشمل اخذ المملوكة المالك اليه
 كما هو المفروض في جيبه والله اعلم بقبضه وقد اختلفت
 عباراتهم

عباراتهم في تحريم العمران وتعيينه عن غيره مما يحل اخذ الفالة
 فيه ولا يشترط منه في التصرف لعلها كما وقع كثير ممن تاجر وزم
 فانما لم تنفق على نقص معلق لعدم حلية الاخذ على الفالة الموجودة
 في العمران ولا على معلق لحلية الاخذ على الموجودة في غيره كمن
 ونقصه الى اللقطة والعرف ويرتب الحكم عليه خلا او حرمة فقله
 عن ترتيب الحكم على ما يلحق به من نقص فربما من جوابه الاربع
 مثلا كما عن بعض العبارات ودخول من موجود في بعض الاجزاء
 فيكون كالموجود في النقص والرجوع ونقصه الى الفلاة ونقصه
 المنع وجوه نفي وجوده ونحوه في لفظه الال القامت
 غير قاض بارادة غيره من العامر كما هو واضح ورجع فالحجج
 هنا انما هو احواله المنع في جميع ما يشك في كونه عامرا او ملكا
 بدو لا يخرج عنها الا فيما علم عدم اليقين بالعامر كالفلاة ونحوه
 ونحوه كما تحشر فيه عليها من الذئب ونحوه دون المزارع والارض
 التي يتردد فيها الناس ولا يوجد فيها ذئب ونحوه ولا يخش فيها
 التلف على ان ذئب ونحوه من جوع او عطش وكانت جملة من
 عبارات القدماء وغيرهم ناظرة الى ذلك ايضا لا الى ان
 عنوان خاص بدور الحكم عليه وجود او عدمه كما زعم بعضهم
 حاشا على الامر فلا حظ وتدبر والله اعلم واما الثاني
 المصحح به فحاشا من كتب الخافل وكثير ممن تاجر عنه فان اريد به

نقطة
 وقاطب السيد
 الكرامه في بعض
 والعمران غاية الخط

اخذ في حال عدم جواز الاخذ كما فهم من كثرة منهم فلا ريب في كونه
 سائلا صلبا لم يكن غايها حقيقة وحق فتكون مقصودا عليه كونه
 الاموال المقتضية ويجب عليه حفظها وردك الى مالكها كونه
 منها اليها ولا يكون امانة عنده ولا يجوز له تسليمها الى غيره
 ما لم يمت احكام الا ان يثبت كونه وليا عن صاحبها في هذا الحال
 فيسلمها اليه ولا يقيمها عنده اطلاقا وعلى احكام ان يقبلها
 منه كما هو مقتضى ولاية عن صاحبها على نحو ولاية على مال الطفل
 ونحوه ولكن ان يثبت ذلك ناسا امانة عدمه ودعوى
 الاجماع عليه عهدتها على مدعيها وكونه مقصودا للمصالح لم يعلم
 شموله لمثل ذلك بل قد يكون بقاءها عنده اطلاقا الى ان
 ان قلنا بوزال خطا نه بدفعها الى احكام ولو سلم ذلك فلا
 معنى للتخير المزبور كما في المتن وعينه بل يتعين عليه الدفع اليه
 فورا كما لو وجد المال فانه في قائم مقامه كما هو المفروض
 فتم جيدا والله اعلم وان اريد به اخذ في حال جواز الاخذ
 لها فلا يأس بالتخير المزبور ان كانت ولاية احكام على وجه
 يجوز له الاستيلاء على ماله مطلقا وان كان بيد امين شرع
 عليه كما في المقام ونحوه ولكن لم نعتز على ما يتل بهذا المعنى
 ونحو الاجماع عليه عهدتها على مدعيها وحق فيشكل جواز
 الدفع اليه من حيث كونه حاكما وليا عن المالك واما من حيث
 كونه وكيله عن الاخذ فلا يأس به من الوكلاء عنه لا

لخصوصية

النفقة
 في وجوبها
 على الزوج
 وعدمه

لخصوصية فيه فتم جيدا والله اعلم واما النفقة فتم الاخذ
 خصوصا على الزوج الاول لانها مقدمة لايصال المال الى
 مالكه الواجب عليه شرعا وان شئت لنية الرجوع بها
 على المالك فتم امكان الرجوع بها الى احكام فقط واما
 مع عدم امكانه فقط من المكن ونحو التمهيد وعينه انه
 ينصف عليها ويرجع بها على المالك مع نية الرجوع بها
 عليه وقد يعقل بانه في محسن وقد تغذر عليه المالك
 ومن يقدم من فصار ما نورها من ان رج الذبح بوزال
 التبع كما قيل وضعفه ظاهرا خصوصا على الزوج الاول
 الذي قيل فيه بانه غايها لا محسن وهو مكلف بالمعق
 والرد الى المالك المتوقف على الانفاق عليها فيجب عليه
 ذلك وكذا في مدة العاها الى احكام مع امكانه لا في مدة
 المناط فالجميع فتم جيدا والله اعلم واما احكام ان
 الموجودة في النكاح المذكور في كثير من العبارات المنسوبة
 الى المشهورين والى الامم بغيره تبدل عليه خبر ابن
 ابي يعفور ان بقية قوله على حقوقي ذلك او بتقدير طلاق
 باليقين المستفظة من الدالة على جواز اخذها واكلامها
 تمكينا مع وجودها في الغلة بدون تعريف لها اطلاقا

في عدم جواز
 الرجوع في العاها

كما سبق وج فليكون الحكم الزبور مختلفا بالعلم ان وفهم
 ان في جمودا على مورد النفي العترة او المجهول بالعلم كما عرفت
 كثر منهم ولكن لا ذلك كله فقد انكر العقل بعضه من تافه
 لقصوره ونقصه لا عدم ثبوتها بل بظهور منه الشهادة
 العترة بعد غلو كلام كثير منهم عن اشتغال ان في العترة
 نقا وفتر ونسكا بالاقول والعدو وبعد انتقال ان في
 فقط باكي الزبور اللهم انما تجعل مثالي في الجوانب
 التي بهت اليها ولكنه خلاف ظاهر العقول والاحتياط فذلك
 ما لا ينبغي تركه فلا تعرض لها في العلم ان احلنا الا حيث يعلم
 تلقيا ما لك فله الاستيلاء عليها حفظا لما لك فليس
 مضطرة عليه وعليه نفقته من غير رجوع بها على ما
 مطر وان نور الرجوع بها عليه فانه لا يشترط في
 شغل فية المالكين مطلقا ولو مع قدر مراقبة احوالهم
 فيها للاصل على ما تفرغ عن ان في بعد طرح اجز الزبور
 وقد ينزل على صورة جواز الاخذ الزبور وعلى ان فيها
 بعد مدة الزبورة انما هو احوال المالكين على كثره عليه
 بالنفقة فانها قد تزيد على قيمتها اضعافا مضاعفة فانها
 وذكور من عليه فيبيع وحفظ منها له انفق له واولي
 لم يكن ذلك بل وكذا الصدقة بها او تمن عنه فملا او بعد احوال كمثل
 عوضا عن النقص فان اجاز ذلك فلا رجوع له في التصدق وان ظاهرا
 بها وحسب منته والاطم بفيما يتوقع على تقدير العمل بالخير مع كون
 الصدقة له في

وج فليكون الحكم الزبور مختلفا بالعلم ان وفهم
 ان في جمودا على مورد النفي العترة او المجهول بالعلم كما عرفت
 كثر منهم ولكن لا ذلك كله فقد انكر العقل بعضه من تافه
 لقصوره ونقصه لا عدم ثبوتها بل بظهور منه الشهادة
 العترة بعد غلو كلام كثير منهم عن اشتغال ان في العترة
 نقا وفتر ونسكا بالاقول والعدو وبعد انتقال ان في
 فقط باكي الزبور اللهم انما تجعل مثالي في الجوانب
 التي بهت اليها ولكنه خلاف ظاهر العقول والاحتياط فذلك
 ما لا ينبغي تركه فلا تعرض لها في العلم ان احلنا الا حيث يعلم
 تلقيا ما لك فله الاستيلاء عليها حفظا لما لك فليس
 مضطرة عليه وعليه نفقته من غير رجوع بها على ما
 مطر وان نور الرجوع بها عليه فانه لا يشترط في
 شغل فية المالكين مطلقا ولو مع قدر مراقبة احوالهم
 فيها للاصل على ما تفرغ عن ان في بعد طرح اجز الزبور
 وقد ينزل على صورة جواز الاخذ الزبور وعلى ان فيها
 بعد مدة الزبورة انما هو احوال المالكين على كثره عليه
 بالنفقة فانها قد تزيد على قيمتها اضعافا مضاعفة فانها
 وذكور من عليه فيبيع وحفظ منها له انفق له واولي
 لم يكن ذلك بل وكذا الصدقة بها او تمن عنه فملا او بعد احوال كمثل
 عوضا عن النقص فان اجاز ذلك فلا رجوع له في التصدق وان ظاهرا
 بها وحسب منته والاطم بفيما يتوقع على تقدير العمل بالخير مع كون
 الصدقة له في

حيث

عوض القدر له وان
 لم يكن ذلك بل وكذا
 عوضا عن النقص فان
 بها وحسب منته والاطم
 الصدقة له في

المقر انها هو طرحة ملاحظ وتاملي والله اعلم قال في ويجوز النفا
 كلب الصبة وبيان تم فيه سنته ثم يفتق به
 ويقضي قيمته اقول كما صرح بذلك كثير منهم كما عن طرحة
 وعينه علما بعدم ادلة جواز الالتقاط فانه مال كباقي الاموال
 الفايضة عن احوالها ولكن عن التذكرة والتحرير المنع في التقيط
 لعدم النهي عن التعريف في الغير يدون اذ في احوال خالفها
 ولان من مشقة ونقصا وعن الدروس اخبر به عدم خوف ضاعة
 على ما كلفه والاجاز التقيط على نحو ما سبق في البعير وفوه وعلى
 المنع منه فلا ريب في حله لانه لا ينافي مع حقيقة احوال بل
 على جوارحه ايضا لانه عدة اليد وموكل ولا منافاة بين الاذن بالتقيط
 وبين كونه مضطرا عليه كما في قوله ودعور الاجماع على ان في امانته
 وعنا انها غير مضطرة كما في الامانات تعهد بها على مدعيه بل قد يشكل
 ايضا وجوب التعريف سنة مع النهي عن التقيط للاصل بعد ظهور ادلة
 وقدره فيما جاز التقيط فقط اذ وعن المسد ان اذ وجد رجل
 كلبا في بئر فانه لم يمسح ما حبه بعد السنة فله ان يخطا به
 فان تلف فيه فانه لانه كلب البعير لم يمسح فله ان يخطا به
 الانتفاع به فيما له ولما على جواز التقيط والاكاذب على الاذن في
 له الانتفاع به فملا على ملكه به حانه وقد يستفاد من تعليله بثبوت حكمه
 وجميعه المطلب المحل الذي لها فيه موقفة كما في القواعد وغيره لا اقل

ان شاء الله

او المفروض
 عدمها مع
 من هو كالبعير
 ونحوه ان لم
 يكن اولى
 منه

بل قد يمنع شيئا
 ليجوز اذ في النقطة
 حيث يملك البعير
 ولو لم يكن اخذ
 لنقطة فهو اولى
 بالانتفاع وبعده
 وجوب التعريف
 كما هو واضح

المناط في جميع وقام الاجماع على ملكية بعضها دون بعض عرق
 بالفرق بينها على تقدير الملك كما هو واضح فتأمل جيداً والله اعلم
 ويستفاد من المتن ونحوه عدم الفرق بين وجدان الكلب
 في القلاة او في العمران للاصل ولا إطلاق جواز النقطه
 كما قيل وعليه منه ظاهر بل قد ينحصر ظهور المتن في ذلك ايضاً
 فان المنع من النقطه خالفه جواز الابل وغيره في العمران
 يقتصر المنع من النقطه على الكلب لا يورث في طريق اولي كما
 هو واضح فتأمل جيداً والله اعلم وقد يستفاد منه ايضاً عدم
 جواز ملكه بعد السنة وانما يجوز له الانتفاع به قطعاً ولعله
 مستحب على عدم ملكته كلباً له افعلاً وانما يجوز الانتفاع به
 فقط فلا يزيد النقطه على ما حجب الاصل الا ان في غير محله
 وقد يراد به الانتفاع المنفرد على الملك فكيف يكون كونه من
 المملوكة وانما عز به هنا مع التقييد للملك في احوال الاموال
 لبيان ان الانتفاع به جائز حتى على تقدير عدم ملكته
 العيني والدرهبل والله اعلم واما فان قيمته فان اراد به
 بعد الانتفاع به فقط فيشكل بان الانتفاع به لا يخصه عن
 كونه امانة كالعارية ونحوه فينبغي اجراء حكم الامانة عليه
 في السنة وما بعد ذلك من غير ما وعينه واما في عدة اليد
 فستة اشهر السنة وما بعد في سواها اللهم الا ان يفرق بينها
 بالاجماع

بالاجماع على عدم الفان في السنة الا مع التعذر او التوقيف
 وعلى الفان بالتلف فيما بعد حكمه وان كان بغير تقيد
 ولا تقييد ولا لبس الانتفاع به بل كان باقية مساوية لان
 يد بعد السنة يد ضامن واما في السنة فليست بده
 يد ضامن كما قيل ولكن انما يمثل به الاجماع وقد يحمل فيجوز
 المتن ارادة ضمان قيمة الانتفاع الى اربعة اشهر لا يستفاد
 بنفسه فيكون مقفلاً عليه من منع الايمان المملوكة
 ولكنه بعيد جداً ولا يفتقر في عبارة المبسوط ونحوه والله اعلم
 قاله الثاني في الواحد ويصح اخذ الفالة لكل بالغ
 عاقل اما الحق والمجنون فقطع الشئخ فيهما
 بالجواز لانه التساب ويتبرع ذلك الولي
 ويتولى التعريف عنهما سنته فان لم يأت مالك
 فان كانت الضبطه في ملكه وتضمنه اناها
 فعل ولا ابقاها امانة اقول اما الاول فمقتضى عدم
 اعتبار الرشده في جواز النقطه الفالة بل وعدم اعتبار الاسلام
 والحرية الا انها غير داخلين في بقرته ما ذكر من حكمهما فيبقى
 انتفاء اعتبار الرشده داخل فيه كما هو ظاهر اجماع اوصيهم علماً
 باطلاق ادلة الاكثرب والالتقاط كما قيل ويترك الاستفصال
 في النصوص الواردة في جواز النقطه لانه انما هو العمدة في التمام

عن النقطه
 في النقطه
 لا يترتب على عاقل
 في النقطه
 في النقطه
 في النقطه

ولا موجب لصرها الى خصوص الرشد وعلية الرشد والوجوب
غير قاضية بذلك كما في نظائره فتم جيد والله اعلم واما الثاني
فهو المشهور كما عرفت كبر منهم على قيل بآيات لا تعرف فيه ظان
وان اشعر فهو المدين بتمتعهم كما يشعر به ما في الكتاب وغيره
من نسبة الى الاكثر بل في الحقيقة انه يشترط في المنقط اهلية
الاكت بعند قدم واهلية المحفظ عند آف من واحد الاهلية
عند ثالث ولعله اوزن فيجوز للمصنف المجنون والكافر الغير
الممنوع من التملك والفاقد لكن في الاولين يتولى المحفظ
التعريف الوقي وفي الاخرين الى اكم او نائبه وفيه اشكال وفي
عدم ثبوت الاكثرية فبعض الاقوال انهم اذا اشتهر بغيره عليها
بعدم ثبوت الاقوال فعبارة الالهى بل لعل الشك لها
وبعضها انهم لا يثبتون عدمها فلا يلتفت اليها اطلاقا بل بالنسب الموجود فيها الا
فولا واحدا وهو جواز التقاط الصبي والجنون لانه اكت
كالجبانة وما قالوا لها معا كما قيل ولكن الاله لك
مستظهر كما يظهر ما سبق من ان الاله مثلا يجوز لمن احده ان
ياكله في حاله فان قيمته حين دون تملكه كغيره اطلاقا
بخلاف الجبانة الى ان ساس الملك شرعا كما لفتا ط ما دون
الدرهم ونحوه ما يكون ملكا للمنقط بموجب التقاطه من دون
تعريف

لا تراه الا على شرطه
والمنقط في ملكه
كما ترى ولم يشترط
الفاقة وذكرا استند
في الاول الى جهل الفرق
بين المستلزمين
منها ان المقصود في التقاط
اللقبط المحفظ والوحي
وفي الثانية الاكت
المعروف في ما ذكره
وبعضها انهم لا يثبتون
من نظر ومنه فوجبا
على خلافه كما في قوله
من الاصل على التقاط
او على الاصل على التقاط
فقد يبرر ذلك

تعريف له اطلاقا من دون نية التملك بعد التعريف او
بعد اخذ الاله مثلا على المشهور من غيره بين نية التملك
لها او ابقائها امانة عنده او دفعها الى اياكم فان ذلك
كله ليس من الاكت بحد ذاته كما هو واضح كوضع
عدم التملك بين صحة ايمانه ونحوها منها وبين قوة التقاط
القبالة ونحوها ما هو مخالف لقتض الجبانة ودعوى عدم
الفرق بين الامر من عهدتها على مدتها كدعوى القبط بذلك
ايضا وقد لما كنت ان من اختلف في هذه المسئلة
بعد ذلك على اصل وروايات اللقطة فيها مع الالهة والولاية
والاكت بآلة الالهة والولاية ففصل ابتداء فان سبل
المنقط سبل الالهة فمدة التعريف لا تقضي المال الا
بالتعذر في التعريف والشع فوض اليه حفظه كالوحي
لمحفظ مال الصبي اما الاكت بغير الالهة حيث ان له
التملك بعد التعريف منه وما المخلب فيها فيه وجهان
احدهما مع الالهة والولاية لانها صزان فعلا فيملك
منسظر في ط اكم بالي ضر ويزن الاخر على الاول وفيها
مع الاكت بآلة مال الامر ومفقوده فالنظر اليه

الملاحج

بتبع للملكة

يقول ان الالف اللقطة
الالهة او الولاية
او الاكت ب

ولان الملتقط مستقل بالالتقاط واحدا والآخر لا يستقلون
بالا لانه الايمان بالملك يستقلون بالاكتمال فاذا
اجتمع في الشخص اربع صفات الاسلام والحرية والتكليف والعدالة
فله ان يلتقط ويتمكن اجمالا لانه اهل للامانة والولاية والكنة
وان خلف بعضها ببعض اعتبارا بما اذا وجاء فيه الوجهان اذا اقررت
بذلك في الحق والمجنون اهل للاكتمال وليا من اهل الولاية
وقد حكم الشيخ فيها بالجواز معللا له بانه اكتب وفيه اختار
ترجيح هذا الوجه وهو الوجه الاخر من غير حكاية خلاف
فيه علما بالعموم كما يقع منها الاحتياط والاحتشاش واهمها
الاعراض فيها ما لا يخلو من نظر او من حشر في ثبوت الاحاطة
بحيث يرجع الى دليل معتبر لم ينقص على العموم الذي هو بحث
بشمل الصبر والمجنون الا ان يراد به عموم ما ورد فيهم وجب
شأن خبره فان ثبت مل لها لغة وعرف فيقطع اليه عدم القول
بالفصل بين مودره وبين المقام وغيره كما قيل مع امكان
القطع بعدم الفرق بينهما حتى يثبت لادوجه له اصلا الا
ان مثل ذلك مع تسليم نفسه ما لا يطلق عليه لفظ العموم
واما ملاحظتهم كما لا ينفك عن المتنوع لكلماتهم واما عدم قوله في وجوب
شأن قوله في فلا يترك عدم شموله للصبر والمجنون خصوصا غير المميز
منها ولو سلم فلا شمول فيه لنحو ان لا يملكها الواجب لها فلا

عرفت ذلك
في وجه
الشيخ

والمراد بالعموم
في كل ما لا يشترط
فلا حظ

على الآتي وان جاز له الكل مع الفهم او مجازا على الوجهين
ان يقيى او كان مختارا بين الامور الثلاثة او الاربع او
المختصة كما سبق فان ذلك لا يفيد ملكا مجردا عنه كما هو
واضح ومن ذلك كله قد ظهر انه لا دليل على صحة التقاط الحق
والمجنون للامانة بل لم يعلم فتوى الشيخ بذلك ايضا ولا يلزم
ذلك من فتوى بذلك في لفظه المال كما زعم بعضهم ودعوى
الاجماع على عدم الفرق بينهما عند نه على مدعيه كدعوى القطع
بذلك ايضا وعلى كل حال في القول بالحق فلا ريب ان
المتدلي لحفظها وتقريرها حيث يجب عليها لو كانا كاسلين
شرا انما هو الرأى عليها اذ لا وجه لتأخيرها الى البلوغ او
الافاقه لاقتضاها ضلع المال على ما كره بعد معلوميه عدم
اعتبار المباشرة منها فيه ولانه من توابع اكتب بهما كما قيل و
القاعدة انه لو التقط الصبر والمجنون الفالة انشراحها
الولي منها وعرف ستمه فان لم يأت المال كتمت مع العنطة
في ابقائها امانة وتملكه مع التقنين قبل اتمام انشراح الولي و
تقريره فتوجه ظاهر لانها لا يؤمنان على عدم اتمامه وان يجب
عليه حفظها كما يجب عليه حفظ ما لانه يجب عليه حفظا يتعلق
بهما الاموال وحقوقه وبذلك حقوقه واما التخيير المبرر فلم يجب

من حيث
التعيين والتخيير

يؤخذ عليه في الحالة وغيره وقد يراد بها ما يوافق المشهور
 هو صحيح الفن وكثير من العبارات كما قيل والامر سهل وانما
 على تقدير عدم صحة التقاطع كما هو غير بعيد فصرحة التقاطع
 كل احد لها او اختص به بالحق او بالوفاي عليها وجوه لعل
 اولها الاول للاصل ولان فعلها كعدمه لمصلحة عبادة ربها
 وفعلها الذي هو كالقول كما قيل وفيها معاجلة والاحوال الرجوع
 بها الى ما كان من قبل من كون ذلك من الاكتساب المفيضة
 للملك فمما لا يخفى من انما لا يردون التدرج في
 خذ ذلك فتم جديا والله اعلم قاله وفي العبد شدة
 اشبهه الجوان لان له اهلية الحفظ اقول كما هو
 ضيق كثير منهم على نسب الدنبر بل ان المشهور للاصل والعمومات
 والتفصيل الدنبر كالوديعه ولان له اهلية الاكتساب بالحق
 ويخفى وان كان الملك للمولى والالتقاط فمعناها ما قد
 الى ذلك ان يتم مع الاذن لا بد منه والى هذا اجماع عليه
 كما عن ظاهرا التذكرة وذهب آخرون الى المنع منه كما ان الكاتب
 والعدوق وغيره لان الاغلب فيها مع الكاتب وبوتنف
 عنه بالنسبة الى نفسه ونحوه الى خديجة عن ابي عبد الله انه
 قال بالملوك واللقطة والملوك لا يملك في نفسه شيئا ولا
 يقدر على شيء فلا يتصرف في المملوك ورواه الشيخ الثماني
 عن ابي خديجة انه سئل الى ربا ابا عبد الله عن المملوك

لا حاله الفاضل
 منع سكون العوض
 للمملوك

يا فخر

ياخذ اللقطة فقال ٢٠ والمملوك واللقطة والمملوك
 يملك في نفسه شيئا فلا يتصرف في المملوك فانه ينبغي له
 ان يتصرف في نفسه في جميع فان جاء الى ربه في نفسه
 كانت في حاله بان كانت ميراثا لولده وليس ورثته فان
 لم يجر لها طالب كانت في الميراث لم يجر لها طالب
 وفيه في اليه وفي رواية الفقيه فانه ينبغي للرجوع وكان
 هو الصواب كما في الرواية ويخفى ذلك مع احواله حرية النقص
 وقال العز في مظهر ظهور بعض الالتقاط وحرية الملقط
 وفيه شذوية المملوك لخدمة مولده النافية غالب القيام
 بحقوق الخالة في اكل وشرب ونحوهما الا غير ذلك مما
 لا يخلو بعضه من نظر اوسع وكذا في بعض الافعال
 في القول الدنبر لا يخلو من قوة ودعوى اعراض المشور
 في اجتناب عدم جسيمة في نفسه وعدم معلومية هجونه والافرق
 وذلك هي جميع اقسام المملوك من المديون والمكاتب مطلقا
 واما الولد لا يملك والمناط في جميع كما هو واضح وفي التذكرة ان
 الاقرب عدم الشراط احرية فيجوز للعبد العتق والمديون والمكاتب
 واما الولد والمعتق بعض الالتقاط في احوال في موضع اجواز
 فانه الكتاب واولاء من اهله وهم اهل الحفظ ايضا ولكن

لا حاله الفاضل
 منع سكون العوض
 للمملوك
 لا حاله الفاضل
 منع سكون العوض
 للمملوك

وكشف الرموز ان هذه الثلاثة لهم الالتقاط ولا ترد فيه
ونظير النصف وعينه قيام الرزق في جميع ارض الرب
ان اختلاف جوارز الثلاثة منها وجوارز ولكن احتمال
احواز في الكائنات مطلقا اقدر كما هو واضح لانه ما دون
بالاكتساب نصا وفتوح اجامها فحينئذ يحكم بان كل
ما دون به كذلك الا ان اطلاق النصف على الجميع
ولا موجب لمحل على الكراهية كما ذكره كثير منهم مع موافقة
لا حالة الله والادبار فلا بأس باكل به مع عدم
بشرت الاعراض عنه على وجه يسقطه عن الحق ولعل لحدوث
والكلية مما ملان به وكشف الرموز نسبة العمل به الى
الفقيه وحكاية خلاف ذلك عنه غفلة وراعية وما في ذلك
من ان الاشهر الجوارز مساو اذن المولى به او لا محل له
لان محلي البحث انما هو معرفة عدم الملازم به فقط كما هو
ظاهر كثير من العبارات بل وصرح بعضها واما مع الاذن به
فلا خلاف في جوارز من الكاتب ظاهرا وجوه في كل
محقق سابقه فان الملتقط حقيقة هو المولى والعبد
اكثر له وعن التذكرة نسبة الى علمائنا وفيه ان الالتقاط
العبد على اقرب من الثلاثة الاول ان ياذن له مولده به الثاني ان
ينها عنه الثالث ان يتصرف الامران عنه فحق الاول كما
لوقال له مولاه ملك وجبت خالته فكذا والتشبه جاز

مما

له ذلك

له ذلك عند علمائنا فكثير من العامة كما لو اذن له فيقول
فانه يقع منه قبولها ولعمري تجوز ولان الالتقاط سبب
به الحق ويصح منه فتح من العبد كما لا يحتجب والاحتشاش
والاعطية ودلان في جاز قبول الوديعة حق من الالتقاط
كما ذكره عن بعض العامة المنع من ذلك لما في الالتقاط من
الولاية والاذن لا تفيد اهلية الولاية ولان الالتقاط
المانع من الولاية في السنة الاولى وملك بعض في السنة
الاضرب العبد ليس من اهل الولايات والتمكيات وليس ذمة
يتوقف منها ولجزا في حديثه الا انه لا يعطى التحريم فيحل على
الكراهية والولاية قد ثبت له موافقة مولده بذلك والتمك
لمولاه واما قوله في محرم عليه الالتقاط فان فعله كان له
للمولى انزاعها من يده واما الثالث فانه يقع التقاط عنده
وعند كثير من العامة لان يد العبد يد سيده فكان السيد الملتقط
ولانه كاحطية له واحتجب به فيكون اهل لسيده ولا غيرة بقبوله
اما غير ذلك بما فيها من لا يلزم من نظر منته به ان ذلك كما انما ذكر
فيه وغير الخالصة من الاموال والقطعة بالي قبا بملك او بعدم
الفرق بينهما محلي منه ظهور بناء على عدم وجوب التعريف فيها
اعلا على جوارز عليها او اكلها فلا بد من عوض عنها في الالتقاط
ما دون الذم فانه الفرق بين الخالصة وغيره في غاية الوضوح فتم

لا يميز

وقد يفتقر الالان بين كونه اذن نية فيق ويحكم النطق
 له السيد وعليه تعريف وحفظ ومن كونه محذوف من حيث دون
 استنابة فيه فان النية فيه كونه هو الملتقط فليز من حكم الالتقاط
 من الحفظ والتعريف ويحكم على نحو الالان له فليز من الحكمية و
 عدم كونه قابلا للتملك لا يرفع في باقي احكام اللقطة ولا وجه
 لرجوع ذلك الى السيد بعد كونه الملتقط غيره ودفعه ان كان
 يكون على العبد لو كان حراً فهو على سيد ما لا يشهد عليه مع حاله
 عدمه بل العبد المادون اهل لهذه التكاليف على نحو التكاليف
 بالعبادات وقد يورد عليه بان ذلك ليس بغضيل في المسئلة
 بل انما هو من فروع القول بالصحته فغف التذكير انه يقع التقاط العبد
 فاذا التقط شيئا صح منه ان يقر ذلك في التقاط كانه فاذا اكل
 حول التعريف لم يكن للعبد ان يملك لنفسه لانه ليس اهلا للتملك
 مطلقا عندنا اذ غير ذلك مما في من احوال العامة وتقرعاتهم ولا
 ثمرة مهمة في الاطاب فلا تترك فلا حظ وتامل والله اعلم ولو انطق
 العبد بدون الالان سنده مع جهله بذلك ومع توقف محنة على اذنه
 ثم علم به سنده في جازة ذلك فغف محنة وجهان في احواله الغيا
 وعدم الدليل على الحق وذلك بالفضولي ومنه ان ذلك لا يملك
 فهو كالبيع في اثر الالان الا حق كمال الالان ان يقع كما قيل وضعفه
 ظاهر كماله بخلافه في ذل العباد في التذكير انه هو ان علم به السيد
 فله انتراعها من يده كالا اموال التي يكتبها العبد فان اللقطة

نوع

نفع منها ثم يبيع السيد كالملتقط بنفسه ان ش حفظه عما لك
 وان ش عرفها وتملكها ولو كان العبد قد عرف بعض احوال حشيت
 واكمل احوال وان اقره في العبد فان كان ضمن باقياها
 يده عند ان فية والا فليس كذلك ان كان قد قبضها المولى ثم دفعها
 الى العبد والا فلا فان على المولى وان كان امينا لم يضمن سوا
 قبضها ثم دفعها اليه او اقره في قبضه من غير قبض المولى فيها
 مما لا يخلو ببعضه من نظر فدية وقيل بانه لو كان الال باقيا في يد
 العبد فان له المولى في نفعه عند اذن استنابة او دفعه حجر
 حصر عليه حكم الالتقاط من حين الالان على احد الوجهين المذكورين
 اذ لو خرج السيد بعدم الالان له بعد التقاطه فليز من دفعه الى
 احكام بعد تعذر التعريف عليه والحفظ بتصرف السيد بعدم الالان
 والعرض تقدم حقه على حق غيره وليس الالتقاط العبد فاسد حيث
 يكون الال في يده كما كان في الارض بل التقاط محج ولكن قد عذر
 عليه التعريف في الحفظ فيكون كونه قد عذر عليه ذلك ولو بالاشابة
 فليس في الا التذوق الا احكام ولو منها من اول الامر من الالتقاط
 امكن في التقاط على وجه لا يكون لبيده احترام في يكون فيها كما
 هو على الارض مع احتمال الاثم والالتقاط ووجوب الدية الى
 احكام وليست انتراء من يده حصة السيد ايها كقيد وقد يقال بانه

كان

في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع

مع العلم بعد التقاطع يجوز لكل احد التقاطع اذ هو ج كذا لم
 يأخذوا أصلا واما مع احتمال القوة واقعا وإن كان الأصل
 الفاسق فالمتجر حصر امره بالحكم لعدم معلومية شمول أدلة التقاطع
 لغيره كما في نظائره فتم جندا والله اعلم قال مرة وهل يشترط
 الاسلام الا شبهه لا واولى منه بعدم الاشتراط
 العدالة اقول انا الاول فقد نفى عليه كثير منهم بل نسب
 اما المشهور بل في المال كذا وغيره انه لم ينقل فيه خلاف بيننا
 علما بالعموم والاطلاقات الشاملة لجميع الاحرار المكلفين
 مع قابلية الكفار للكتابة والحفظ ومكلف بذلك فعمدة
 قد يستثنى من ذلك خصوص المرتدين عن فطرة بناء على عدم
 قابلية للكتابة والتملك وانه حكم الميت كما ذكره كثير منهم
 وج ففكر كونه التقاطع كعدمه فكل احد التقاطع لها او يختص
 احكام بذلك وجهان احوطهما الثاني اقمها راجعا المستحق
 الكسوف في شمول الاطلاقات لغير ذلك كما في نظائره فتم جندا والله اعلم
 واما الثاني فلا ينبغي الريب فيه لو دفع شمول الاطلاقات
 للفاسق فقلنا عن مجهول الحال مع عدم معلومية اختلاف ذلك
 بيننا ثم لو علم احكام غيبية المنقطع وعدم تعريفه اطلاقا فمن
 وجوب تعريفه او التذكير انه ليس للمتران بل ينقطع فحكم

لا بد

في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع
 في بيان الحكم المنقطع

لانه ليس اطلاقا لانه والكتابة فيها منتفزة ليس المنقطع
 التملك مطلقا وانما هو استنباط مجرد والكافر ليس اطلاقا فلا يفتي
 التقاطع فيه فان التقاطع من نزع الحاكم من يده واستان من عليه عدلا
 يعرفه حولا واما لفظه غير محرم فانه يجوز للكافر اخذ ما سواه كانت في
 دار الاسلام او في دار الحرب خلافا لثالث ففكر احد قوليه حيث هو من
 التقاطع في دار الاسلام كما انه ليس ان يجزى من ارضه وان كان التقاطع
 امانة وهو ليس امانة وخففه ظاهرا والرشد في خلافه وعنه ان
 منع من اخذ الفاسق لها ترحي لجهة الامانة والولاية لانه ليس اهل
 ذلك فان اخذ كان حكمه حكم الفاسق ففكر انتزاع احكامها او
 ضم عدل اليه قولان اما غير ذلك مما فيها من احوال العامة وتفرعاتهم
 الى لامرمة مهمة والاطلاق فيها وفيها انما ينعى الفاسق من
 لفظه احكام لانها مجرد امانة والفاسق ظالم فلا يكون اليه تركة كمنعه
 لقوله لا ولا تتركوا الذين ظلموا امر فلو انقطعت من انتزاع احكام
 على نحو التقاطع الكافر من ولا يكون نظر امره فتم جندا والله اعلم
 قاله الثالث في الاحكام وهي مسائل الاولى
 اذا لم يجد الاخذ سلطانا ينفق على الصالة اتفق
 من نفسه ويرجع به وقبل لا يرجع لان عليه الحفظ
 وهو لا يتم الا بالانفاق والوجه الرجوع دفعا لتوجه

الفرض بالالتقاط اقول قد يقال بان هذا الفرض هو الذي قد اقبل
 على نقله لان المفروض عدم وجوب الالتقاط عليه وجواز له
 خصوصاً مع كونه لا يوجب لشيء على شغل ذمة المالك بمقتضى
 ما انفقه على الضالة وتكونه نائباً عن المالك في الاتفاق عليها
 وجهه بوجوب شغل ذمته بذلك مما لا يشك فيه عليه ان لم يكن على غيره
 الما قبل خصوصاً مع جواز اكله او تملكه له او دفعها الى اهلك او نحو
 ذلك اللهم الا ان يتم اجماع على ان له الرجوع بذلك عليه فيستحق
 العمل به ولكن اتى بذلك والشبهة عليه في تسليمها فما لا يخرج
 بها عن الاول عندنا كما هو محقق في محله وقد يشك في الاشارة
 المشهورة في كثير من العبارات بان اذن ان يرجع له بالالتقاط
 قاضي باذنه بالاتفاق عليه وهو اقبح اذن المالك المستند
 للرجوع به عليه عند اجماع على ما ذكره والاتفاق على الوديعه
 كما قبل وبما عده الاحكام كما قبل وبما لا يفرق بين الاتفاق على
 الضالة واللقب بعد اشتراكها في احترام انفسها كما قبل وبما
 صحح الى ولاد الوارد في البخل اذ قال للصاوي جعلت فذلك
 الى علقته بدراهم فلي عليه علفه فقال لا لالتك غاصب فان
 مقتضاه رجوع غير الغاصب بما انفقه على المالك ولا ريب فان
 مطلق الضالة ليس بغاصب لا عرف ولا شرع فله الرجوع به مع عدم
 شبهة

شبهة الرجوع بذلك كما هو عليه مع عدم الاحتزام مال المالك
 او مع شبهة الرجوع به كما في كثير من العبارات بل لعلم المشهور
 كما هو ظاهر بعض العبارات ولكن في جميع ذلك نظر
 ولذا استشكل فيه الفاضل وغيره كما في القواعد والتمهيد
 والذروسي والمفاتيح وغيره على ما عن بعض بل من سائر
 ان الذي ينبغي تحصيله وذلك انه ان كان انتفع بذلك
 قبل التعريف واحول وجب له ذلك وان كان
 انتفع ببلينه وجب عليه رد مثله والذات انفقه عليه يجب
 ضايعها لانه يغني اذن من صاحبه والاصل براءة الذم
 وان كان بعد التعريف واحول لا يجب عليه شيء لانه ماله وقد
 يورد عليه بما فاتة لقا عد في الفرض والفرار والاحكام
 وبالنصوص الواردة في اللقطة التي منها استفادوا حكمها
 كما قبل وبما عده ان من وصل اليه النفع فعليه اعادة
 كما قبل الما غير ذلك ما هو محل فيه ونظر فلاحظ وتبرر والله اعلم
 فبسيهات الاول ظاهر الحق ونحوه اذا وجد من اخذ
 الضالة من ينفق عليها من سلطان او غيره لم ينفق عليها من
 نفسه بل يرفع امرها الى السلطان مثلاً ليتحقق الاتفاق عليها

على
 نظير كان الغنم
 فعليه الفرض

من بيت المال او غيره على حسب سواه صلاح المالك
 من بيع او صدقة او غير ذلك وقد يورد عليهم بانه لا دليل
 على وجوب ذلك عليه بعد كونه امينا من الشئ ربح عليها و
 قد يدفع بان مرادهم ان ذلك شرط وجوب الرجوع
 بما تنفق عليها على المالك لانه وجوبه بعد وفاء
 لا دليل على الشرطية الزبورية ايض بعد كونه امينا شرعا
 على حفظه المستفاد منه الا ان بالافتقار عليها كالودع
 الذي لا يتوقف انفاقه ولا الرجوع بما تنفق على مراجع
 المحاكم او على مراجع العدول بعد فليكن الامرنا كذلك
 ايض كما قيل وقد يدفع بظهور اجابته على الشرطية الزبورية
 فقد قيل بانه قد طفت عبادتهم بان السلطان اذا وجد
 له في امره اليه وانفق عليه من بيت المال كما هو صريح الحققة
 والنهاية والشرائط والنافع والتمتع والتمتع والمهذبة والمقر
 والمالك والروضة وغيره وبه يظهر الفرق بين الفالة وبين
 الودعية اللهم الا ان يمينه ذلك ويخرج بعدم وجوب مراجع
 المحاكم في الفالة او بانها كالودعية فيشكل الفرق بينها
 بعد تسليم كونه امينا على الفالة فالزوم الاتفاق عليها كما قيل
 الا انه يمتنع بل هو مخير بين امور كثيرة بخلاف الودعية فاما
 جيت والله اعلم الثاني قد ذكر في المحققين في محله الايضاح
 انه

م تعذر المحاكم

في القابض الذي
 في بيع النسخ
 في فسخ الملاءة

انه من وجب الشئ ربح النفقة او امره المالك بها او امره
 وجوب عدم فقد البرع به وكيف في الباء على الاصل وان لم يرد
 هذه التلمذة ولا واحد منها وجازت النفقة شرعا ولم يمتنع من
 المالك او امي كما فلا بد فيه من نفقة الرجوع بها والا فلا يصح
 له ولعل وجه الشئ الاول اقتضا الامر بها بالرجوع على الامر
 او على من له النفقة فهو كالودع والوكيل ونحوه وهذا بخلاف الشئ
 الثاني فان مجرد الجواز لا يعينهم جواز الرجوع بها على المالك
 معطاة ولا تفق ولا التمس ولا التمس لا فري ولا بعيد مع احالة برة
 ذمة المالك منها الا مع نية الرجوع بها على المالك على المشهور
 او مطلقا على قول الحققة ولم يرد من قال فيه بانه كالاصل الا ان
 شذوذ من رافعا حظ وتدبر والله اعلم قاله الثانية اذا
 كان للقطعة نفع كالظفر واللسان واخذ منه قال
 في النهاية كان ذلك بانه ما انفق وقيل ينظر
 في النفقة وقيمة المنفعة وينتقسان وصف
 اشبهه اقل وهو فيه كثير من تقابل العلم والمشهور بين
 المتأخرين بل انساب جميعهم جهابذة المحققين ودفع للفرس
 اجابهم كما قيل وليس ذلك من المعاقبة المعهودة كي يورد بعدم
 جهم لشرائط المقررة فيما بينهم كما هو واضح ولكن قد يقال بانه لا دليل

على شرعية هذا التقاضي كيد مع احواله عدمه ومع في لفظة لقاعدة احترام
 مال لم يتم ان مقتضى لزوم الاجرة عن المنفعة ومثل اللبن والقوف
 على من استوفى او انفق وان كانت عينه باقية دفعها الى صاحبها او
 حفظها كمنفس العين المملوكة واما النفقة فلا شيء منها على الكف
 كما سبق عن ابي ادريس وقيام الاجل مع تسليمه على جواز الانتفاع
 بذلك غير قاض بعدم خاتمة مع احواله فان لقاعدة اليد والملك
 ونحوها واما قول الشيخ فلم يفسر له على ثبوت لم يقرب على الرهن مع
 الاجل باطل عندنا واما في ابي محبوب ونحوه اباؤنا وفقهنا
 عن افادة العاقبة الشرعية مع دون ملاحظة القيمة السوقية وفيه
 دون ملاحظة ثبوت احوال من الرهن في ذلك ان الدول في
 التصبغة المحررة الى لاريب في العاقبة في ختمها اقل من النفقة
 مع ذلك الملتصق للزائد برهنه وطبق نفس كما هو الموضع فيه
 واما الثاني فظاهر كونه في الرهنه انهم في محج والخصه و
 التمسح وعدم المداقة بثبوت احوال مع العاقبة الشرعية
 بل قد تنزل عبارة النهاية على وكذا في رفعه لغيره جسد والله اعلم
 بنسب ظاهر اجماع جواز الاستخدام والركوب ورش اللبن ونحو ذلك
 وفي الرهنه ان ظاهر النص والظاهر جواز الانتفاع لاجل الانتفاع
 عليها سواء في حق او جعله عوضا قبي ولم يجد فيه لفظ النقص
 للمنفصل وظاهر الرهنه وغيره نفس الخلاف في ذلك ولعله لاجل
 بناء على التمسك بمعمل اذلة التي في التصرف في الغير لا شال

در آن

الزاع

عن ذلك كذا في
 ان وجهه خالصة عن النقص
 بل او جهته في نفسه كذا
 وظاهر النقص جواز الانتفاع
 في كماله انما هو في
 المصالح ارجح بذلك في
 لفظه النص ان ان
 صاحبها هو الذي
 فلهذا في الرهنه

ذلك ولو مع جهة ظهور امرهم عن ذلك او لقيام
 احوال على من امتلك بذلك او لغيره ما دل على جواز
 اكل نفس العين المملوكة فان صرفها ولبنها ونحوها
 اولى منها بذلك لفظة وعرفا ورشها وانما في قد شبه
 الكايرة ولكن في كونه في حق العوض او محتاجا وحيث
 كالوجه في الاجل مع امكان الفرق بينهما انهم ولو في جهة
 من جهة الامن على بعض المنافع بخلاف نفس العين فلا حظ
 وتامل والله اعلم قاله الثالثة لا تقضي الضالة
 بعد الحول الا مع قصد التملك ولو قصد
 حفظها لم يقضي الا مع التقدي او التصريط
 ولو قصد التملك ثم نوى الاحتفاظ لم ينزل
 الضمان ولو قصد الحفظ ثم نوى التملك لم ينزل
 اقول الظاهر ان الضمان بعد اخذ الاستيلاء عليها وقبل
 اخذ احد الامور ان بقية الامانة الشرعية لا في رتبة
 وانها مضمونة على المستوفى عليها لقاعدة اليد الآمنة
 عن المعارض وما دل على عدم ضمان الامانة عند ثبوت التملك
 هذه الامانة ان لم يكن ظاهرا في خصوص الوديعة او في مطلق
 الامانة المكتبة كما قيل والله اعلم واما بعد اخذ احد الامور

الودع اي وكل
 لا يلحقه ضمان
 وكيفية التمسك في
 ليست رضية
 من راض

المحترقة فيها فيرتب عليها حكمها اختاره المشرع
 فان اختارتملك بالعرض المعلن او بالقيمة التوقية
 العرض فيمنته وليس له فتح الملك والعدول عنه وارجح
 امانه لاحالة التزوم اليه عن المارضي وان اختار
 حفظها والبقاء امانه عنده لصاحبها فقد صح فيهم
 بانه يحبر عليها حكم باقي الامانات التي لا تضمن الاية
 او التضييق بل قيل بانه لا خلاف فيه ولا شك ان
 اجماع فلا يجتنب والا فلا يخلو من أشكال ومنه لاحالة
 الضمان اللهم الا ان ثبت بشرة معينة سقط ذلك
 كله فيقر اصل البراءة الى الاية التذرع والتضييق
 بذلك فتجيد والله اعلم وله ان يملك بالعرض بعد ذلك
 ايتم كما نقي عليه كبر منهم لا اطلاق ما دل على جواز ذلك
 اختاره للامانة فانما جاز ذلك كما قيل ولكن لما نهى
 والاطلاق غير منصرف الى ذلك اللهم الا ان يتم عليه اجماع
 فيكون هو المحرم من المخرجة عن الاعلى فلا حظ وتامل والله اعلم
 فبقيت طائفة المتعديين من العباد رتبة الفالة مطلقا
 تعزير حولا وانها بعد التحول يكون الاخذ بها مخيرا بين الملك
 والحفظ وعزير طائفة وذلك لانه عند المشهور اوجح
 الاكل عند حوله بناء على لزوم التعريف حولا
 او في البقرة وتحوط بناء على اجراء حكم لقطعة المال لكانت
 عليها

٢ واستحق به كما
 في نظارة
 عن ابن عبد الله
 اختار حفظ
 يجوز له التملك
 انما

عليها ويخو ذلك وجب فيفتح عليها لو قدر التملك فاشاء
 كان خائفا فاشاء مع حوله ذكره في الوديعه ولكن قد يقى بالليل
 مع التميز بين النشئة او الاربعة او الخمسة في والاجماع عليه انما هو
 في الخيانة التي لا تعزير فيها حولا ولا شمول فيه لمثل ذلك ما
 النصوص الواردة في لقطعة المال الصامت فلا شمول فيها للغة
 الزبورة وعقود عن القول بفعل او عدم الفرق بينهما محل
 نظر او منع وقد يرد ذلك ثمة انما به نعم وبالجملة والله
 قاله الربيعه قال الشيخ اذا وجد مملوكا بالغا
 او مراهقا لم يؤخذ وكان كالمطالة المستغنة
 ولو كان صغيرا جاز اخذه وهذا حسن لانه
 مال معرض للتلف اقول قد سبق البحث في ذلك وان
 المتاح جواز التقاطه مطلقا مع خوف ضياعه عن مالكه وان كان
 حافظا لنفسه من التلف عادة من غير فرق بين البالغ والمراهق
 والمميز والمجنون وعزيرهم لانه مال ضائع عن صاحبه فيجوز التقاطه
 كالمال الصامت ولا يلزم من حفظ النفس المؤذيات حفظها
 لها جها خصها بتمييزه وبقيت في عدم عوده الاستيلاء لهم
 الا ان يمنع شمول ما دل على جواز التقاط المال لثلا وانما
 يرفع الاستيلاء عليه عند خوف تلفه في باب النجوم حفظ
 النفس المحترمة وان لم يكن ضايعا عن مالكه ونكاحه غير قاض

مع في الجمل مكلف
 بالتعريف لا التملك
 انما هو الذي
 قد عرفت في
 المال المستغنى
 يصير بحوله ذلك
 خائفا فاشاء
 يحصل منه القرض
 مكلف ان شئ التملك
 في المقام توجب
 تغير العنوان في
 فلا مانع من كونه
 خائفا فاشاء
 بدل منه التملك
 ان شئ الاما يادونه
 الا ان يملك
 الوديعه من ان
 شئ التملك في جوده
 لا توجب امانة في
 الوديعه فلهذا لم يفرق
 كما في التذرع ويكفي
 الوديعه والفقهاء
 دفعوا الكلام
 للاعتقاد

بما هو اعظام اللفظة عليه من لزوم التعريف وجواز
تملكه فعلا اذا كان له وله الذم او بعد من تحول
الاعية ذلك هذا وفي المالك ان يفتل الشيخ
بالفرق بين الصغير والكبير الذم على ما كان بالابق
والا الحجة جواز اخذه ان لم يوجب لانه وان كان
مستحقا بنفسه لكنه غير مستحق بما كان فكان
كالل مال الضايع الذي ينفق في نفسه واما الصغير
فان كان غير مستقل في دفع المؤديات عن نفسه
فلا اشكال في ضمان التقاطه بل وهو وان كان مميزا
يقدر على الدفع عن نفسه لا يظهر في قبه بالكبر وقد سبق
المصنف كاشيخ جواز اخذه من غير ان يتعرض لجواز تملكه
وعدمه الى امر ما فيها وفي غير ما لا يخفى بعضه في نظر
وقد سبق تمام البحث في ذلك فعلا فلا حظ من مله
قال في الخامسة من وجب عبده في غير
مصر فاحض ^{من} من شهد اشهد به
بصفته لم يدفع اليه لاحتمال التباين
في الاف صاف ويكلف احضار الشهود
ليشهدوا

عليه

ليشهدوا بالعين ولو تعدوا حضار
لم يجب حمل العبد الى بلادهم ولا يبيع
على من يحميه ولو راي احدا لم ذلك
صلا حاجان ولو تلف قبل الوصول
او بعده فلم يثبت دعوى من الذي
قيمة العبد واجبة اقول اما الاول فقد
نص عليه كثر منهم من غير خلاف في عرف العامة عدم
وجوب الدفع اليه مع عدم قيام الحجة الشرعية على ان
هذا العبد المبيع للمدعي المبيع انما يفسد ما ظهر
كونه ملكا لمن هو في يده بظاهر الشئ او كون
من هو في يده مكلفا بصدقه اما ما كان الواقع والمورد
عدم معرفته بطريق معتبر شرعا ولم ينفق من جعل الله
الرشد فخلافة حيث اكتفى بمثل هذه الشهادة في ثبوت
كونه عبدا لم يحصل المظنة بذلك لندور التوافق
بالصفات كلها فلا يثبت اليه كما قيل وضعف ظاهر
فتا مل جندا والله اعلم واما الثاني فلا ريب فيه ان اراد
اشهاد حقه شرعا والاعلان بصفته عليه شرعا كما هو واقع والله اعلم
وفي المالك ان يفتل هذه المسئلة ان المدعي اذا كان ما يفتل

ضبطه الصفات كالعدد وغيره من الحيوانات لم يحز الحكم بالوصف
 لكثرة الاشتباه فيه ووضوحه وحديثه بل يكلف احضار الشهود
 على عينه ليشهدوا على عينه لانه الحق لم يثبت بعد على المثبت
 فلا يكلف نقل ما له بغير اذنه ولا يكلف تبينه على المدعى او على
 غيره ليحمله الى الشهود ولتوقف البيع على رضا البائع الا ما انتشر
 الا ان يرضى الحكم صلاحه فاحد الامرين ويرجع الى كذا فلم
 يح ان يامر به وخالف في ذلك بعض ان قبة فاجاز للمحكم ان
 يسعه من المدعى وليقبض الغنى ويضم عنقه او يكلفه فان
 حكم للمدعى بطل البيع فيرد اليه الثمن والاف السبع مائة وخمسون
 الحكم صلاحه فحمله فهو مضمون على المدعى فان تلف قبل الوصول
 او بين يدي الحكم ولم يثبت دعوى الزم القيمة والاجرة وحق فلم
 الامتناع الا بكفيل على العدى والقيمة والامرة هذا هو الحق من حكم
 المسئلة وفيها اوصاف اربعة جواز الحكم عليه بالصفات التي يعبر
 اجتماعها فغيره كالحكم عليه لدعاء القروية الماينة والقيمة
 والحكم به وتذكر كثرة الاستغناء والحكم مع الجهالة وحظر الاستغناء
 غير مقيد بل بعضهم يصفه بصفات السلام لان ان ربح نق
 معها القروية بان المقصود منها انما هو التخصيص دون
 التعيين النوع والصفة وفي السلم يمنع التخصيص لما في
 السلم

يتقدم

السلم وانما يعتبر فيه البقيين باحد الامرين ونحوها
 يذكر القيمة دون الصفات كما في الامتناع والكتاب
 فانه بالقيمة ترتبط الدعوى والبينة والحكم بالعدي دون
 الصفات لاشتراكها وركبها بترك القيمة والقيمة
 البقية فان ثبت به باق والاقتناع على القيمة من دون البينة
 خروج عن القرض ولا يقع الحكم ببقاء العدى وانما
 الا تسع البينة ولا يحكم بها عاجلا بل ينتظر اتفاق
 اربعة شهود الوصف به فيشهدون على عينه او يرض
 الحكم حمله كما مر وفائدة هذا نفوذ الحكم مع ملامه موقوف
 على شهادته الشهود بالعدي بخلاف الاول فان الحكم
 فيه متوقف على الشهادة بالعدي وتظهر الفائدة فيما لو
 نقدر الحكم بحوت وعنده قبل وقوعه ان يدين عليه
 فلا يفتح في الحكم على الاضحية كما لا اثر له على الاول انتهى
 ولا يخلو بعض ذلك من نظر وقد يحيل في ذلك قيمة ونقطة
 المال يترتب بعض الاوصاف فلاحظ ونأمل والله اعلم
 قاله القسم الثالث في النقطة وهو محتمل
 بيان اموال الاقل اللقطة كل مال ضائع

+

اخذ ولا يد عليه فما كان دون الدرهم
 جازا اخذته و الانتفاع به بغير تعريف
 في ما كان ازيد من ذلك فان وجدته
 في الحرم قيل يحرم اخذه وقيل بكونه وهو
 اشبه ولا يحل الا مع نية الانشاء ويجب
 تعريفها حتى لا كان جاء صاحبها ولا
 تصدق بها او استبقاها امانة وليس
 له تملكها ولو تصدق بعد الحول فله
 المالك فيه فعلا ان ارجحها انه لا يضمن
 لانتها امانة وقد دفعها دفعا مشروعا
 اقول المراد من القلم ان لث لفظه غير الاذن واجبوا من
 الاموال القامة الفايعة عن اربها وهو المفسر الاخص لها
 وهو المعروف منها لغة وعرفا وهو المصطلح عند استعمال
 الفقهاء و قد يلزم ان تقوم الشئ المانعة وعنده لتفادها
 بالاعتبار كما في المالك وغيره ولكن يلزم منه ان يكون عنوان
 الكتاب على خلاف المصطلح عند الفقهاء وهو بعيد جدا
 فقد قيل بان له المصطلح معيني عما هو خافا واما في قسم
 من العام

في اقطعة الاموال
 الصامات

من العام له خذله فمناه وان كان اللفظ موضوعا لربوغة مستقل
 وهو اظهر معني الشئ اللفظ بل هو المنق من عند اطلاق اللفظ
 عرفا فلا يفتقر الى اقرية معينة لاحد المعنيين وانما يفتقر الى الاخر
 الاقرية عارضة عن ارادة المني الاول وذلك هو الغالب في حقيقة
 والمجوز ولكن قد يتفق مثلا في المشتراك اللفظية ايضا اذا اشتهر
 بعضها دون بعض كقوله القام وكيف كان فقد يورد على ان المني
 مائة لا ينطبق على احد المعنيين المزبورين لشموله للان المملوك
 واطلاق الحيوان المملوك وعدم شموله للان له امر الذي هو اللقيط
 فالتمسح ان يعرف القم الثالث بانه غير الاذن واما ان من الاموال
 الثانية من اربها كما هو المذكور في قول القائل في دار للعدول
 عن ذلك نعم يعتبر جريان التقاط ان لا يطبقها احد بحيث يكون
 يده عليها وليس كذلك ما فودا في حقيقة اللفظ بالني الاخص كما هو
 ظاهر المتن وعنده الا ان يراد به هذا المعنى ولو لم يرد الا في
 والله اعلم ولو كان المال قد دفعه صاحبه مثلا لم تصدق عليه اللفظة
 وان جهل صاحبه مكانه او مات عنه او فسد ذلك بل يحرم عليه
 حكم مجهول المالك كما هو المستفاد من النصوص الواردة عنهم صرح
 امثال ذلك لو وجد الاذن له مالا وحك في كونه فاباين
 ماله كي يكون لفظه او انه قد دفعه صاحبه مثلا عارضا على ان خذه
 بعد ذلك ثم ان كان او فاسد عنه وانفق ظهوره بعد ذلك
 لئيل او غيره كي يكون مجهول المالك فقد كسب الاصل مستحقا

وانما ان عبارة
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ
 في معنى اللفظ

في الضيق بين اللفظ
 ووجهه ان المالك

كما يحرم عليه حكم اشكال لتعارض الاصول الا ان العلم احد ما يتعارض
 فيقتول عليه ويترتب عليه الحكم ولو طبق باحد ما لم يقول كعليه لانه حرة
 العمل بالظن نعم قد تنبأ بالظن قولهم من وجد شيئا فبذله ومنه
 وحديثه فليس من ذلك ما لا يخرج عنه الا في صورة العلم بكونه
 ليس خاضعا من حاضره وربما قيل بخطية شهادته فيكون خاضعا
 ولقطة وهو حسن في افادة العلم بها عادة والافيه اشكال
 ودور حاله الحكم باللقطة في كل حال لا يدعي عليه وان لم يعلم تحقق
 وصف الفيل عليه وعرفا ولو ثبت به اشكال مما لا يشهد عليها
 ان لم يكن غائبا عنها بل لعل ظاهرا للذلة خلافا لو وضع كون
 العنوان فيها هو اللقطة وشرع وعرفا المال الفيل لا مطلق
 ما لا يدعي عليه من المال وان لم يعلم كونه خاضعا بل الظاهر عدم جواز
 اخذ المال الزبور مع عدم مظنة لطفه لانه حرة بالاستيلاء
 على مال الغير بدونه اذن شرعية او اكلية والمفروض انشائها
 مما بعد عدم صفق اللقطة عليه عرفا فافادته كونه
 مضمونا عليه وكذا لا يدخل فيها كل مال وقع في يد الشخص ملكا
 ثم خارج من ماله على وجه لا يدره ومنه ما ورد في موضع
 بعد ما فقيه وهو ذلك كما قيل ولكن ذلك لا يدره فقدره العلم
 العلم بانقضاء الفيل من ماله فلا يشل صورة الشك فيه فينتف
 على اطلاق النصوص الى قد يقع شمولها لجميع ما لا يدعي لاحد

عليه

منه انقضاء

عليه فعلا وان كان مدفوعا لما كنه مثلا لصديق انه وجد شيئا ونحو
 فهو العنوان للرقصة لا خصص اللقطة كما نزع بعضهم وقع فلا يبر
 بالاستيلاء على ذلك كنه كما كان مندرجا في عنوان اللقطة
 جبر عليه حكمه وما كان غير مستجيب فيها قطع جبر عليه حكمه
 المالك وما شئت فيه يعمل فيه بالحقط ويرجع فيه الى اكله
 ولكن لا بعد اجراء حكم اللقطة عليه ايضا وان لم يعلم موطنه
 حقيقة فترجى والله اعلم ولو كان ان لقطه في الارض
 ولم يأخذ واجبة عليه اصر على اللقطة حكم الملتقط وكونه
 من رايه وان كان هو ان يلقط هذا الفيل لصدق الملتقط
 من اخذ الفيل وعرفا وكونه في ارضه كما هو واضح ولو قال له ان
 اياك فنزول المأمور الاخذ لنفسه كان هو الملتقط وكونه الملتقط
 ولو لم ينزل المأمور ذلك فبذله للامره فخر كنه الملتقط هو
 المأمور والذم اشكال من كون المأمور وكذا عنه فيكون هو الملتقط
 وكونه المأمور ومنه عدم معلومية شرعية الوكالة فلا يشل ذلك
 كنه المأمور هو الاخذ له بنفسه فيكون هو الملتقط لانه عرفا
 نحو حيازة المباحات كما قيل من لو نزع كونه له فان ذلك غير
 ملوثر في الاصل بالشرعية المجعولة الى له يتوقف تأثيره للملك
 على النية له بل ولا يقيح فيها نية العدم هذا وعلى النية اقر

في التقاطع
منه الدرهم
وما يشاء

التقاط ما دون الدرهم الذي لا كالا احتساب ونحوه مما جعل
المالك به محجور فبقا بقا وفعله وان لم ينو التملك به
بل وان نوى غيره فان ذلك غير قاطع في سبب الشرع
للملك واما التقاط ما زاد عليه مما لا يملكه محجور اخذه
وعليه تعريفه حولا ونحو ذلك فقد يقال تنطبق احكام
بالامر وقتا الى امور لاحالة برائته ذمته من ذلك مع
عدم وضع ادلة التقاط وكذا في سبب تنطبق احكامه به
فما عليه على نحو الملك بالحسنة كما قيل ولكنه محتمل في تقدير
والاحوط دفعه الى الامر بملكه وتوحيده على التعريف ونحو
كما ان الاحوط مراجعة الامر بالمرور في العمل به بعد احوال ايضاً بل
ومراجعة احكامه به ايضاً لا يقال انتفاء عنها مع فيكون هو
المرجع فيه كما هو في نظائره فتم جذا والله اعلم ولو لم يقصد
المباينة والتقاط اعلا وانما قصد مباينة الدار والتقاطها
وفرقها في جوهرية فنحن نملك للجوهرية فترا عليه أشكال وتلك الوصول
اللقطة بيده عن الطريق ونحو ما عليه في أشكال وتلك الوصول
انه لا بد ان لا يقصد الاخذ بعدم التملك فلو جازل سحر او حيا مباح
في الطريق من حيث انما آفرق هذا ذلك فكلية الطريق ونحو ذلك
قد ضل في ملكه محجور هذا مستبعد جدا ومثله ما لو حصر المال الغني عن حيا
أخرى في بيوت ان لا يكون ملتقط وان ضمن مال الغير باثبات اليد
عليه

عليه مع اشكال فله بل قيل ينبغي القطع بعدمه للقدق لثقة وعرفا
وتشعرا بل قوله لا يثبت مشعر بذلك ايضاً بل لو كان كذلك حتى لو وافقنا
بما ذكره في محجور بل التجرع وهو انه كان التحقيق خلافه نعم لو كان
شيئا مطروحا على الارض فدفعه به حله ليعرفه لم يكن ملتقطا
التي هي بل ولا فاما ما لعدم صدق على اليد فيه لا اقل من انك والاصل
البراءة وما في بعض النصوص من التجرع عن المسن باليد والتجرع محمول
على ارادة بيان شدة النهي عنها لا ان المسن باليد والتجرع محمول
نعم لو تحقق الاخذ بذلك فعلق به حكم الالتقاط ولا يقطع عنه
بطرحه وقول العلم في خبره خذ به كان الناس في الزمان الاول
اذا وجدوا شيئا فخذوه ^{احسن} فلم يستطيع ان يخطو من
يريد من فوجوا حيا به بعد في اخذه والنامي قد اجتمع ما
هو اكبر من ذلك وسيعود كما كان محمول على ارادة رمية ونحوه
مترجما حيا به او شيئا فخذ به كما ذكرناه وقد يورد عليه
مع منه القدق المزبور وقرب حمل النهي عن المسن على بيان شدة
كرهية القرب منها لا ان محجور منها بيده يصير ملتقطا وان
لم يرفقها اعلا وجع فلا ينافي في عدم صدق الالتقاط كما هو واضح
لو كان الملتقط دون الدرهم جاز له طرحه ولا بعد زوال الكرامة
عنه بذلك نداء على انه للاستمرار الا في الابتداء فقط ^{طحا} يتوقف
جواز على انه يظن به ان يحس حيا به ولا يجب عليه ذلك الا في
ونحو ما اجبر المزبور بل اطلاقه شمل لما لو كان الملتقط زائدا

في حالة الملتقط
في المال الاول
احتساب

المطلق

ولا

على الذرير الذي يحفظه وتعرفه حول فان ذلك من انية
 في الارض كالاخرى عنه ولذا ورد النهي عن التقاطه وانه
 اذا ابتلع به فليسفه حولاً ولو كان ربيباً جائزاً لخصه
 وزالت عنه الكراهية بذلك وجع فالهمل بالحق الزبور في
 الزمان وغيره فخصها مع ظهوره فانه الزبور
 انما هو الزمان الاول الذي كانت الناس اوجه متمتع من
 اخذ اللقطة اما ان يحسن حاجتها فها قد يختلف هذه المذنبه
 بل قد يقال بذلك فبده الا انه فها دون الذرير ايها
 لما فرطت من اطلاق ماله من غير احوال اما وجه الاول
 فلا حظ في ماله والله اعلم وربما يقال بجريان حكم اللقطة
 على ما يوجد من الشيا والتمثال المشبهة ببعضها وبعضها
 المبدل ببعضها ببعض كما قد يتفق كثير من اهل البيت والماجد
 والاشهد بالجماع للناس من نحو ذلك لصدقها عليها عرف
 كما قيل اول صدق الوجدان على ذلك مع العلم بانقاء الفياح
 على الوجهين ان بقي واتاه العلم به فلا يجرس عليه
 ليست من موضوع عرف بعد عدم امره ضاعاً من ماله بل
 يجرس عليها حكم مجهول المالك لانه حق من حيثية نقاهة
 واجامها واول القواعد انه لو وجد عوض ثياب او مداس
 لم يكن له اخذه فان اخذه عرفه سنة ان شئ الا ان يعلم

والله اعلم بالصواب
 في حكمه اشتباه
 اللقطة بمجهول
 المالك

بشهر

بشهر احوال انه تركه عوضاً فوجد اخذه من دون يقين وفي
 القاعد انه لو كان في الحمام او في غيره فلم يجد ثياباً او مداساً
 او فراشه ولكن وجد مثل المفقود لم يكن له ثقله عوضاً عما
 منه لانه قال العرف فلا يحل له من دون طيب نفسه والمصرح لا يرد
 به الا مع فقد العوض اما اخذه لقطة في ثياب فها قد
 اخذه لا يكون الا لقطة فيجب تعريفه سنة ان كان درهما
 فعاد فها قد عرفه بماله ان شئ فها جاء المالك فها قد مال
 وتراد الفاضل ان اوجب العوض ورضي الملتقط بان يحل
 ماله عوضاً وفي التذكرة انه لو اخذت ثياباً او فراشاً او مداساً
 بدلها او اخذ مداساً وشركاً لم يملكه بذلك ولا يمس
 باستعماله ان علم بان حاجته تركه عوضاً ويعرفه سنة ثم ان يملكه
 مع الضمان او يحفظه دائماً او يتصدق به ويعين لائق رفق
 الشيا لم يجرس به وبيان ما كلفه معاوضة توجب رد العوض ثياب
 فاذا اخذه فقد اخذ ماله غيره ولا يعرف ما كلفه فيعرفه كاللقطة
 الا ان يعلم بان ان رفق قد قطع المعاوضة بان يكون الذرير ادر
 من الذرير سرقة وكانت مما لا تشبه على الاخذ بالذرير فلا يحتاج
 في التبرير لانه ما كلفه تركه فقد والتعريف انما جعل للثياب
 على حاجته ليعلم به ويأخذ به ويترك هذا عالم وارضى ببدله عوض
 ما اخذه فلا يحل له تعريفه فانه وجع يباح للواجد منها لها

والله اعلم بالصواب
 في حكمه اشتباه
 اللقطة بمجهول
 المالك

لان الظاهر ان صاحب تركه له باذلة انما في عوض عما اخذه فصلا
 كالبيع له اخذه في عينه انما اخذ في عينه من احوال العامة وتقليداتهم
 وفيه ايضاً قليل ما ذكره بانه ارفق بالمالك وبالأخذ وفيه ايضاً
 فان وجد هناك غيره يدل على اشتباه احوال مع الأخذ لها وانه
 انما اخذ في ظن انما يتبين بان يكون المتروكة ضامناً الى اخذ
 او ما ورنه لا ورنه تشبه فيغير ان يعرفها حول الان صاحب
 لم يتركها عند غيبته الفايعة منه والظاهر ان علم به اخذ
 ورنه ما كان اخذه والظاهر ان يملك بعد التعريف حول الان
 ظهر الى كذا فاقه بانه وتراد الفاضل ولو دفعها الى اياكم بعد التعريف
 حول البيعة وما اخذ عنها جاز وفي الترخير ان لو اخذت ثياباً من
 ابيهم فوجد بدل لم يكن اخذاً وكانت لفظة ولو وجدت غيره
 تدل على صاحب تركه عوض عما اخذه بان كانت الى اخذ
 اوجود بحيث لم يقع اشتباه احتمال القول باقية التصرف
 من غير تعريف لان المقصود من التعريف اعلام صاحب ولو
 دلت القرينة على الاشتباه بان كانت المتروكة اوجوداً في عينه
 فان جازها بعد احوال ملكية ثمنها قدر قيمته ثياباً وكان انما لفظة
 يملك ويغير المالك ولا فرق بين ان يبيع بعد احوال بانه اياكم
 او بدون اذنه اما لو يبيع قبل احوال بانه اياكم فليكن في تركه
 وان باعها بدون اذنه لم يبيع البيعة وكان لها جاز في تركه والزام
 من حيث ان يرضى النقص بالاستعمال وفي الدروس ان لو وجد عوض

بنا

ثياباً او ما يرضى فليكن اخذه الامع القرينة الدالة على ان صاحب
 هو الذي اخذت ثياباً تكونه ارون والخيار المشتبه مع
 عدم القرينة فمن لفظة الاخذ ذلك من كل ثمن الى لا يملك
 منها من نظراً ومنه بعد ملاحظة الميزان الذي قد ذكرناه ونعرف
 بين اللقطة ومجهول المالك المتاح لها عندهم وان كانت من
 مجهول المالك بالمعنى الدغم كما هو واضح كوضع ان النعال الملوقة
 ونحوه ليست في موضع اللقطة عرفاً ولها حالات فان كان
 الموجود منها قد علم بان حاجبه هو الذي قد اخذ النعل الذي قد
 حاجبه وترك نعله مكانه متقدماً لذلك فلما جبه ان يتعرف
 بهذا النعل الموجود قطعاً لمعلمته رضى حاجبه بذلك على
 هذا الفرض ولان ذلك من باب الاعتداء عليه بمثل اعطاه على
 حاجبه النعل الذي قد قد اخذه وترك نعله مكانه ولا فائدة
 الى التزام تمكن عيني النعل الموجود بدلالة النعل المفقود
 لعدم الدليل عليه من احواله عدمه وان لم يعلم بهذا الوجه بل يمكن
 ان يكون مالك النعل الموجود لم يخذ النعل المفقود اخلد
 او يكون قد اخذه اشتراكاً في التفت اليه وتركه استعماله
 رجاء ظهور حاجبه او نحو ذلك كما هو الغالب لم يجرى التعريف
 لم يجرى التعريف بهذا الموجود لا حالة حرمة التعريف بما لا الغير
 من دون ان شرعية او مالكية والمفروض ان ثمنها حاجبه

في الفرق بين اللقطة
 ومجهول المالك

৬৫৮.

في جيلنا التقاط
مادون اللطيف
في حب احكام

م. الشرف

ووجدت في نسخة
من علي القتيبي

والذي لا يوافقني
في ذلك ولا يوافقني

المعروف في المتن

في حوض الملك
الملك

وان وجدت لفظه فدار وكانت عامرة فلا بد وان كانت
 فذلك وجدها مع احتمال كون بعض ذلك من الفقهاء بل ويجوز
 الى حمزة عن بعض اصحابنا عنه عن اللفظة فقال لا تعرف
 قليلا كان او كثيرا وقال ما كان دون الدرهم فلا يعرف وضرب
 بغيره عن ابي جعفر انه قال من وجد شيئا فهو له فليتم به حتى يتبين
 طابعه فاذا جاء طابعه رد اليه وجوز حرجه عن ابي عبد الله
 انه قال لا يمين بلفظة العلف والشفاف والوتر والجمل والبق
 وشبهه قال وقال ابو جعفر ليس لهذا طابع فذلك
 النصوص التي يستفاد منها التملك كما قيل ولكن الالف لذلك
 مستظهر بل افهام الدلالة على جواز الانتفاع به وعدم وجوب
 فريضة وتكون ان المراد منها انما هو التملك للمفوض وان ذلك
 كناية عنه عرفا ونزعا لما لا بد عليها بل من معاداة محض
 فلم يبق الا المرسل الذي ينفذ فيه بعدم حجته مع عدم ايجابه
 لعدم المصريح بالملك على نحو الجبارة كما هو ظاهر المرسل الا القليل
 كما قيل الا انه في غير محله بناء على ان الحق من جهة امثاله ودعوى
 الادلة في عدم الفرق بين لفظه القليل واللفظة الكثير الا بالتعرف
 وعدمه ومن المعلوم ان رتبة النية والتمسك في الاول والاول
 الفرق بينهما حاجج انما هو التعريف المتفق على حدثه
 للملك بعد الاستماع التام لمالك الخزانة فانه يملك
 الاول فانه لا حاجة فيه الى التعريف فلا مقتضى لحدوثه

اللفظ لا يعود شيئا بجواب

والاولاها على التملك
 قلله صدر

معنى هذه النية واداء
 محبة من فعل الملك
 القهر من الرسل المبيعة
 كما هو في ربه ليس عليه

الملك

الملك في دفع الفاء ذلك هو الشيخ هو الدليل فيها معا والاصل
 الملك فثبتت كما قيل في فاعله من ظهور الادلة الواضحة
 اليه في حصر المبرور كما لا يخفى على المتأمل فانه لا دليل على
 كون النية المبرورة سببا لنقل الملك شرعا لا حاله
 ايضا ودعوى الاجماع على ذلك في الاول عهدتها مع مدعيها
 واطلاق المرسل في عدم اعتبارها في السببية المبرورة
 ولا يلزم من اعتبارها في التمسك اعتبارها في الاول مع عدم
 عليه والقياس ليس من مدعيها مع القطع بعدم الفرق في الاول
 والتمسك جديا والله اعلم فثبت على هذا الحق وعينه كما قيل
 عدم وجوب رد العين ولا القيمة مطلقا مع بقاء العين مع تلفها
 مع ظهور ما كلفه ومطالبة بذلك كما عن ظاهر الارشاد والبرهان
 وغيره مما بل وعين ظاهر الشيخين وسلاما واهل حمزة والنق
 وغيرهم عدم الفهم بل على النهاية والقيمة المصحح بذلك
 عن الشيخ انه المشهور بل على القيمة الاجماع عليه للاصل وظاهر
 المرسل المعبر في نفسه والمفهوم بغيره وبما قيل بوجوب رد العين
 مع وجودها او القيمة او التمسك تلفها مع مجرأ جمل لب
 الفاعل الى جملة من كتب الفاضلة وولده والمقداد لان
 تملكه حسب تملك الغير القيمة كما قيل بل من الايضاح والتفريق
 ولعله من وجد شيئا الخ المراد منه ما دون الدرهم فقط بغيره

ومع منع المصلحة
 المبرورة في ذلك
 انتم

القيام الدليل عليه
 انتم

عدم التعريف فيه وجواز الانتفاع به فعلا قبل مجب الحول في جهة
 الفاء المعينة للتعقيب والرافع كقيل بعد الاجماع على
 عدم وجوب رد العين غلبت الآلية والآمان على غيرها في حال
 للاجماع وغلبة كقيل وفيه ما نظر فتدبر وعين استرأته
 ليس على من افترس دون الدسهم حاشا ولا تعريف بل يجوز التعريف
 فيه قبل التعريف ومنزاعا م صاحب بنية وجب رده عليه
 قد يورد عليه بان عدم الفان يقتضي عدم الرد في جميع بينها تنقضي
 بين وقد يرد بان عدم الفان مع التلف وان وجوب الرد
 مع بقا العين فلا تنقض لاختلاف الشرط فيها وشرطها في
 انما هو التي رده فيها كما هو واضح ودفع التلازم بينها فيثبت
 التناقض لا لا يرد عليه ان لم يكن على عدمها لاحالة بقا ملكه
 مع بقا العين فترد اليه والاحالة بمرادة الذمة من البدل جهه
 بعد الادن شرعا بالتلافى فحاشا له ان يكون هو كل ما هو المرسل ونحوه وجوب
 الاجماع على ملك العين بالقيمة على وجه المعافاة والذمة على نحو
 شره الذي لمال الطفل المستلزم لحد الطفل للقيمة دون العين
 لانتقالها عنه فيكون الملتقط للتقليد كولي الطفل عهدتها على
 مدعيها وحكاية الفوق والمقدار لها مع افتداجها بظاير غير الجوار
 المقنعة على اوجه التعريف فيه معارضة بحكاية ابي زهر الاجماع
 على عدمها المعقولة بالشهرة وغيره ودفع راد من
 الفان في كلامهم ما كان منقذ عدة اليد الى لانيها الا انك لا

لنظام

شرعا بالتعريف فيه فيمكن ايجابها شرعا واخوة السقط فان عاثرهم
 كالنقص فيه واما الزم رد العين مع بقاها ولم يلتزم صاحب الاجماع
 والتفريق بذلك وعن موضع من القواعد ان الاقرب وجوب رد العين
 اما جهتها وجوبه ويجعل القيمة مطلقا كالقيمة اذا ملكه بعد التعريف
 ويجعل القيمة ان نور الملك في الآفاق العين وهو اقرب وقد صرح
 بعض من تعزبان المنة توقف الملك على فدان القيمة مع رية الملك
 كما في الكثير بل المنهج رد العين مع مجرطها كالكثير والاجماع المنقول
 على عدمه لم يتحقق بل المتحقق خلافه لا طلاق الجمل المراد كقيل
 ولا يخلو من نظر فتدبر والله اعلم فبيله اخذ كل من ركن ونحوه
 هنا عدم الفرق بين كون مادي الذم فالحكم او غيره وجواز
 اخذه وعدم وجوب تعريفه وجواز الانتفاع به بل وملكه
 كما قيل بل قيل بان طهره عدم اختلاف فيه ولكن قد قيده في قوله
 وكثير منهم بما كان في غيرهم وحكوا بالملك ما كان فيه ذلك الذم
 عن اوقية على نحو ما زاد عليه كما هو ظاهر الحق فكتب ب ايجاع عملا
 بالتفاسير لفظه احم فليته كانت او كبرته وانها لا تمس يد
 لدرجل الا ان التعارض فيها وبين المرسلات بق بالعموم وجوبه
 ولعل الرمان لها عليه بالكثرة والشهرة وغيرها وقد سبقنا
 البحث فكتب ب ايجاع فلا حظ ولا والله علم قال وما كان
 ان يرد من ذلك فان وجدته في الحكم فتيل

ظاهر عبارة المصنف
 من ان الظاهر ما قلنا

بحكم اخذه وقيل يكن وهو اشبه
 اقول في امر عدم الفرق بين الذم وما زاد عليه في
 اختلاف الزبور كما هو صحيح فبعضهم وفي اكثر من بل
 نسب الظاهر القدوة والشهيد والقاصدين
 ادريس وابن زهرة والفاقل والشهيد وان نبي
 وكثير منهم بل غير اختلاف نسبه الى اجماع الفرقة وحياتهم
 كما هو ظاهر معقد اجماع الغيبة ايضا لا يطلق ما قل عليه
 ولمفهوم النصوص ان تقه واليحيى على جعفر بن
 ولا حاله حرية التفرقة ما لا غير ذلك ولكن من
 سائر رواي حقة والتفريق لهم جعلوه كدون الذم
 وفي النافعة ان في روايتي ذلك قد اعترف كثير منهم
 بعدم العثور على الرواية القاضية بانهما لا يفتقر
 وربما تحمل الرواية على انها معا والى عدم اليقين
 مما نقص عنه وان القصة قد توقف في ذلك ولكنه توقف
 بين كاحل الاثر في الرواية الثانية المجمع ضرا الى
 بصير الابق ولعل المصنف قد عثر على روايته لم يفتقر
 عليها فانه اهل لذلك والامر سهل والله اعلم بقضية
 المدار على ما دون الذم على حال الالتقاط فما دون ذلك
 هو

لا ان ابن خنيس
 في الوسيلة حتى
 بعدم الفرق بين
 الذم وما دونه
 فانه قال وان كان
 يفتقر ذلك ما يفتقر
 ورسهم فما دونه فانه
 وكان له صلاح

فهو مطلق وان زادت قيمته بعد ذلك فلا يفتقر اليها وما
 كان ازيد منه حاله فليس يفتقر بل يعرف حولا مطلق وان نقصت
 قيمته بعد ذلك فلا يفتقر اليها عملا بظاهر نفوس القسامين وبظاهر
 الفتاوى ومعقد الاجماع ولا يفتقر الى انكار ذلك فتبين انهم اعلم
 واما حكم لفظه احرم فقد اختلفوا في احوال كثيرة مستندة من
 من الفقيه الواحد في الكتاب الواحد كما لم والى كل وغيره من
 الشيخ والشهيد وغيره كما قيل وعلى كل جماعة تحرمها مطلقا
 بل نسب الاثر الى نسب المشهور من غير فرق بين نسبة التملك وعدمها
 ولا بين نسبة الاثر ودونها كما قيل لا حاله حرية التفرقة في
 الغيبة فانه ولقد اذنت ان جعلنا ما آمن والمقصود من الكتب
 كثر الفضل عن ابي عبد الله ٢ عن الرجل يجد لفظه في حكمه فانه
 لا يفتقر واما انت فلا يفتقر لانك تعرفه وصح عن ابي جعفر
 لفظه احرم فقال لا يفتقر ابدحت بغير صاحبها في حقه فقلت
 فان كان ما لا يفتقر فقال ان لم يفتقر الا مشكك فليفتقر في غير
 ابراهيم عن بعض ائمة عن ابي عبد الله قال لفظه لا يفتقر
 ولا يفتقر ولو ان الناس يفتقر الى صاحبها فانه يفتقر
 يفتقر عنه من رجل وجد رواية في حكمه فانه يفتقر
 ما حقه ما يفتقر ان يفتقر فقلت له قد ابتلى بذلك فقال

في احكام
 لفظه احرم
 تفصيل الاقوال
 المذكورة في هذا
 الكلام والذم
 واضح

احرم

طالبا في نسخ عنده
الكتاب في نسخة
بخطه وادناه

بمعرفه فقلت له انه قد عرفه فلم يجده باعيا فقال ابرجع الى بلدك
فتصدق برضا الهل بيت من المسلمين فان جاز اطلبه فهو له من
وحيث يعثر عن ابا عبد الله عن القطة وحيث يوجد عن غيره
اما باري هذه فلا يعلى واما عندكم فان جازها الذي تجد في نون
نسبة فكل من كان في ذلك من النصوص كالمشتمل على
الذي انظر المظهر والفقير والكنيس الذي في سبعة ديار والديان
المتفانية ونحو ذلك مما لا ينكر ظهوره في عدم النجوم او في الكرامة
التي قد فارقها اكثر المتأخرين او جميعهم تبعوا كثير من القضاة او
المشهورهم او جميعهم الامم شذوذ ونادر كما يظهر بما سبق في كتاب
الحج وقد رتب اليه في كتابك نفس الابهة التي قد مطلق في كتاب
القول بالكرامة مطلقا او في الجملة فلا حظ وتدبر والله اعلم
فاله ولاجل الالفة الانشاد اقول هذا الانشاد
قد يكون من الكرامة فتصدق مع نية الانشاد وقد يكون من التبرع
فتصدق معها ايضا وقد يكون منها معا فتصدق معا معها ايضا فلم يثبت
القول بالتبرع مطلقا بحيث يشمل صورة نية الانشاد ايضا فما قيل من
نسبة المظاهر جماعة او المذكر او المأمور كرامة في غير جملة الاما
احد الوجهين الاخرين في المتن ونحوه ويشهد لذلك ما في النسخ
من انه قال لقطه الحرم لاقول الالتمس ان يعرف وقال لا تحل
لقطه اربعة زائد في التبرع في الالتمس ان يعرف وقال لا تحل

لا يحل

لا يحل قطا الالتمس ان يعرف الالتمس ان يعرف الالتمس ان يعرف
بما جاز له الالتمس ان يعرف الالتمس ان يعرف الالتمس ان يعرف
وقد يكون مكروما ويشهد له ايضا خبر الفضيل ان يقول فان
المستفاد منها في ذلك بل هو الظاهر من قوله لانك تعرفها به وقد
يراد منها عدم جواز التملك والافلاوق بين الحرم وغيره وعدم
جواز الالتمس ان يعرف الالتمس ان يعرف الالتمس ان يعرف
المستفاد منها في ذلك بل هو الظاهر من قوله لانك تعرفها به وقد
الانك وكما قيل وقد يدفع مع عدم انشاد يدعي ارادة هذا المعنى
من هذه النصوص بالطلاق الاذن بالالتمس ان يعرف الالتمس ان يعرف
التعريف دون تقييد الاول بالانواع وان وجب العزم على غير
كونه من احكام الايمان فيصرف في بعض لقطه الحرم وغيره بل ذلك
ولذا اقتصر المحقق عليه في دون غيره كما قيل وقد يورد عليه بانه
الترام ذلك فيها مما بعد كون المراد من النسيان عدم التملك لا
تحقيقه خصوصا بعد انشاد خبر الكيس بن كحل في الجملة كما قيل الا انه لا
يشهد على ارادة النفس الزبور من هذه النسيان ولا عبرة بمجموعها
كما في نظائره ولعل الفرق بين النسخ في بعض النصوص بين لقطه الحرم
ولقطه غيره بما في الكرامة فيها مما مطلقا انما هو تشبه فيه
دون غيره ولو لم يثبت قيام احتمال الحرم فيه دون غيره واما مع
نقص الكرامة عن بعض افراد غيره ومع بثورها في مطلق فالفرق

لها في الاصل
في الفرق مختلفة
بين لقطه الحرم
في غيرها مختلفة

بينها واضح واوضح الترتيب ثبوت الحق في بعض افراد لفظ احم
 وفيها فخر من علم المعتبرين ما قد يستفاد من النصوص ومن
 عباراتهم فلا حظ في مل والله اعلم قاله ويجب تفرعها حكا
 اقول لا خلاف في ذلك في الجملة كما اعترف به كثير منهم بل حكم الاجماع
 عليه كثير منهم صريحا او ظاهرا وهو المحجة مضاعفة المأخذ من ابا
 عبد الله انه قال لقطعة لقطعتان لقطعة احم تفرق شرفه
 وجد صاحبها والا تصدق بها ولقطعة غيره تفرق شرفه فان
 جاء صاحبها والا فليس كذلك ما لك المأخذ ذلك مما قد يستفاد من
 جواز الاتفاق حرم من احم اذا خال بيان حكمه اذا انفصل
 والنقط بعيد جدا ان لم يقطع بعبده والادب والحيث تعريف
 ما دون الدرهم بل ولا ما لا يدرج فيه صاحب عاده للنصوص
 الواردة على ذلك صريحا او ظاهرا كما سبق تمام البحث في كتابنا
 فلا حظ في مل والله اعلم قاله فان جاء صاحبها والا
 تصدق بها او استبقاها امانة وليس
 له ملكها اقول انه لو لم يرد في صاحبها فواضح لانها بية
 على ملكه فتدفع اليه كباقي امواله واما تخييره بين الامرين فقد
 نص عليه كثير منهم بل هو المشهور كما اعترف به كثير منهم فلا خلاف
 مع عدم ظهور الامر بالتصدق بها بعد احوال والوجوب التقيني
 بل لو لم ذلك فلا يصدق عليه بعد اعراض المشهور او اجماع عنه
 كما لا يخفى

الواردة
 في النصوص
 كقولهم احم
 في لقطعة
 بغيرها
 بغيرها

كما لا يخفى على من لاحظ كلامهم هناك واما عدم جواز ملكها فلا خلاف
 فيه الا في نادى من حكم الاجماع عليه كثير منهم صريحا او ظاهرا وهو
 المحجة مضاعفة المأخذ من ابا عبد الله اعلم قاله وان بقى ونحوها
 سبق هناك فلا حظ في مل والله اعلم قاله ولو تصدق
 بعد احوال فلكه المالك فيه فعلا ان ارجعها
 انه لا يضمن لانها امانة وقد دفعها دفعا
 مشرفا اقول قد يرد عليه بكونه امانة ما كسبه ولا
 شرعية على القول بالتخييم واما على القول بالكرامة فهو امانة شرعية
 بعد اختيار اخذ ذلك لا يستلزم عدم ايمان الاتع التعدي
 او التفریط بل قد عدة اليد تقض الضمان مطلقا لا في بعض الوديع
 ولا بعدمه بل دليل عدم ضمان الامانة الاختيارية الى لا رجعي في
 عندهم واما الاذن الشرعية بالتصدق بها فلا تنافي في ضمان اخير
 خصوص ما يقيمه به فلقطة غيره احم فان لقطته ان لم يكن
 او ما يذكرك منها لم تنقص عنها قطعا ومع تقيده ايضا بذلك
 فلقطة احم كما خرج على ان بقى كما ان الباقي عنده لا ينافي
 فان العهدة لها على الاظهر كما ان جواز دفعها الى احم لم يثبت
 لعدم ثبوت عدم ولا يثبت بحيث يشمل ذلك ولو قلنا بغيرها
 لذلك فنحن برأيه من ايمان بذلك كماله وودعه من غير ان يصدق
 الى المالك في حصول البرائة من ذلك ما لا يثبت بدعيها مع امانة عدمها

في النصوص
 بعد التصديق

ان الضمان لا يقع
 الا في بعض الوديع
 كقولهم احم
 في لقطعة

كما لا يخفى

قال وان وجدها في غير المحرم عرفها حلالا
 ان كانت ما يبقى كالشباب والامتنعة والاثمان
 ثم هو مخير بين تملكها وعليه ضمانها وبين
 الصدقة بها عن مالها ولو حضر المالك
 فله الصدقة لزوم الملتقط ضمانها اقامتلا
 او قيمته وبين ابقائها في يد الملتقط امانة
 لما لكها من غير ضمان اقول انه لزوم تعريفه هو لا كالا
 فالعرف في الزبور فلا تعرف فيه خلافا كما اعترف به كثير منهم
 فقد تملك او مطلقا كما قيل بل طار اختلاف المبسوط والفتية
 والتذكرة وغيره الاجماع عليه هو الحجة مضافا الى النصوص
 المستفيضة والمتواترة ان يقر وغيره فلا اشكال في ذلك
 والله اعلم بالصواب مما قيل من انه يجب عليه ايقاله لما كره
 والتعريف وسيلة اليه ومقدمة له فيجب من باب المقدمة وجوب
 التعريف كما هو المتعبد المالك ولا منافاة بين وجوبه لذلك وبين
 كونه شرطا للتملك من ان اسما كما في تعريف كالتأثير وموضعها
 او غيره بل لو لم يجب التعريف لما جاز الالتقاط لان ابقائها في
 اليد هو ما لا حاجة اليه غير ذلك والامر سهل والله اعلم واما
 التعريف في الزبور فقد نفى عليه كثير منهم من غير خلاف صحيح يعرف
 كما قيل وان اشهره كثير من العبارات المتفق على كونها كسبل
 ماله

١٢٠ قرب

ماله بعد التعريف كما عن المقنع وعن القنعة والامر الاقتصار على
 التعريف فيها وعن الوسيلة الاقتصار على التعريف عن التعريف فيها
 واصفها صاحبها الا انه غير صحيح بل ولا طائفة في الخلف ولذا
 نسب التعريف بين الثمن الى علمنا كما عن التذكرة بل عن اختلاف
 والفتية والاجماع عليه ولعله محل تلك العبارات على المثال وكما
 عن النهاية والسرائر الاقتصار على التملك لها والصدقة بها بل
 السرائر اجماع اصحابها على ذلك وانه هو الحق البقاي وعنه القنعة
 المحقق من ابقائها امانة وانه مذنب ان دفعه ان التعريف بين المالك
 خلافا من هذا وقول اصحابنا وروايتهم بل في الدرر والسرائر
 قيل عليك بعد الحول بغير نية ولا اختيار ويضمن وهو ظاهر
 النهاية والمقنعة وضرة الصدوقين وابن ادرسي بقايتهم
 الاجماع وفي الخلاف انه لا بد من النية واللفظ فيقول قد خضعت
 تملكها وفي المبسوط انه يكفي النية والروايات محتملة للقولين
 وان كان المالك بغير اختياره اشهر وتظهر الفائدة في اختيار
 الصدقة والتمتع المتجدد والحيوان والحول والفان ثم هل يملك
 بعوض يثبت في ماله او بغير عوض ثم يستحق بمجيب ماله وفي
 الروايات افعال الامري والاقرب الاول فيلحق بغير الدين
 هذا وقد يدعى حيل الاجماع ان يبق على اجماع السرائر من
 وجوه فيقدم عليه ولا يلتفت اليه كما قيل وقد سئل عليه القنعة

النصوص في نظام
ثلاث طوائف

بالجمع بين النصوص الواردة عنهم في اللفظة المذكورة فان
منها ما يدل على انه يتكلم كخبر الى طلبة ان بنو جبريل وروى
سرجان عن ابي عبد الله انه قال في اللفظة يعرفها سنة ثم
كسبها له وقرنها بجا سدير عنه عن اللفظة فقال
تعرفها سنة فان وجدت حاجها والآفاق احق بها وقال
كسبها ما لك وقال في خبره اذا جاء بعد سنة بين ابراهيم
ان فقم له اذا كنت اكلها ونحو ذلك من النصوص التي لا يس
يدور في اثرها كسبها له بعد التعريف المذكور كما قيل
وان منها ما يدل على انه يتقدم بها كخبر حفص بن غياث عن ابي
عبد الله عن رجل من المسلمين او عن رجل من النصوص
او امتنع والله في سلم بل يرد عليه فقال لا يرد عليه فان
امكنه ان يرد عليه على ابي بر والاكاف في رده بمنزلة اللفظة
يحبها فيعرفها حولا فان احب حاجها رده عليه والآفاق
مها فان جاء حاجها بعد ذلك خبره بين الابراهيم فان
الابراهيم الابراهيم اخذت رفرم فله الرفرم وعن ابي المؤمنين
عن اللفظة فقامت يعرفها فان جاء حاجها دفعها اليه وال
حبها حولا فان لم يجد حاجها او لم يطلبها فقدق بها فان
جاء حاجها بعد ما تقدم بها ان شاذ غترها الذي كانت عند
وكان الابراهيم وان كره ذلك احبها والاصل له ونحو ذلك
من النصوص التي هي كذلك ايضا كما قيل وان منها ما يدل

انها في النقص

على

على ابقائها امانة كخبر ابي مسلم عن ابي جعفر عن اللفظة
فقال في تعرفها سنة فان طلقها والآفاق جعلها في عرض
ما لك خبر عليها ما يجر على ما لك حتى يجر لها بل فان
لم يجر لها بل فافهم بها في حديثك وروي عن ابي جعفر
ان بنو جبريل كافي في حديثك كخبر الزبير عن ابي جعفر
ان ثقة والشهادات المستقيمة او المتواترة على ذلك
ما في الخلاف من اجزاء الفرق واجزاءهم وروى عن ابي
تحسين وراسله كسبها له كما قيل وعن ابي جعفر انه قال
لا تحل اللفظة فمن اللفظة فليصدق بها وعن ابي بن
كعب انه قال وجدت حرة فيها ثمة ونيار فانت اليه
بها فقال في عرف عددها ووثاها ثم عرفها سنة قال فحيت
اليه في السنة الثانية فقال كسبها له وروى عن ابي جعفر
انه قال فان جاء حاجها والآفاق استعملها وروى عن ابي جعفر
والآفاق تلك بها وروى عن ابي جعفر انها وديعة عندك تحت
محب حاجها المأخوذ ذلك الا ان لم تقتر على يدك على الخيرة
الزبير بن عتيق وعلل الشيعة ان روى النصوص الى ثقة
ونحوه لزعم دلائلها على ذلك كما زعم بعض من تأخرنا ان
المانع لها مستظهر فان كونه كسبها له في بعض العامة

في رواية على ابقائها
وامانة تظهر ولا يمكن
في الحديث عن ابي جعفر
على ان يكون له امانة
وقال السادة
في الحديث عن ابي جعفر
اجد عليه رواية
تامة في اللفظة
بها كسبها له
السنة والامانة
فلا حظ
الى ما يخطئ به
بر القصة والكسب
والقصة و
نحوه

وبنيته ومعقد اجماع السرائر وغير ذلك من صفات الملك
 القهر على نحو الملك بالحيزة كما نسبة الشهيد الى الشهد
 والانتكار عليهم كانه في غير محله لا يخفى على المتدبر
 فتدبر وواف السرائر واما التعريف في غير محله فلا
 ايضا تعريفه فان جاء صاحب زرقه عليه وان لم يحش
 كان كسيلة له بعد التسمية والتعريف فيها ويجوز له ان يثبت
 فيه بترانواع التعريفات الا انه يكون خافيا من الحقيقة
 بعد التسمية متراجعا صاحب وجب عليه زرقه عليه فان
 تفقد به عنه لزم ايضا ان يفهم له الاخرى فانما هو
 كالنفي في الملك القهر فلا تقبل فيها وجه فلا يكون
 احد الافراد الثلاثة المختص بها كما هو واضح وحله على
 ذلك وتاموله به يميز صاحب الاستدلال به عن ذلك هذا
 في امكان منه دلالة على الملك القهر ايضا بل افقاه
 الدلالة على جواز الانتفاع بها على سبيل الانتفاع بماله
 وكثير من العبارات انه يتصرف بها في حقه وذلك ان
 من يملك ويختم بأرادة الملك من التصرف في حقه فيكون
 العبارات كما وفي بعضهم عهده على مدعيه كقولهم
 ان الملك في انما هو الا باظهار الامر بالحقيقة في مقام

٢ والملك غير
 ورودها

قوله

قدم احظر وتصور معلومية عدم وجوب التملك عليه بالقيمة
 والصدقة مع الفان بل على الاية والامانة من الاصل
 العزل اعترافه عليه في بل قد يغفل عن ذلك هو الاصل
 فيها المميز ذلك ما قبل لا يخفى فيه بعد عدم ورود
 بالتملك وكذا عوار ان المراد من صحيح مسلم وابن جعفر
 ونحوها انما هو انما لها امانة عنده وان الوصية بها
 لاجل ذلك مع امكان ان يراد بها انها ملكه وان
 الوصية بها انما يرتفع حتى الملك لها بها عن
 او بلا مثلا او قيمة بناء على ان يملك بالعوض لا محققا
 ففذلك في صحيح جعفر ٢ واما ما في اوصيه وبنوها
 خاص بل هو كالنفي في عدم ارادة العزالي لتفرد
 التخصيص الذي ذكره الصورة وعينه انه لا يملك عليه فيها بل هو
 الاثاق عليه وحمل الصبي في حقه رد العلي المصاحب
 عند نجيه ومطالبة ما نقض بين ثلاث يد عليه خلا
 فلا حظ ولا مل والله اعلم قاله ولو كانت مما
 لا يبق كالطعام فقامه على نفسه

۲۷ ولف

وقد جاء في بعض النسخ

طوبی
من ارا
سوی
بجای
از
مقام

2. انقضاء

في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الاصحاح الثامن عشر
في بيان فضل الامام
عليه السلام

وعد
بالحمد
سبح

This is a scan of a blank page from a document. The paper has a uniform light beige or off-white color with a slightly textured appearance. There are no markings, text, or illustrations on the page.

الحمد لله الذي
الارفة المودة

وقد جاء في بعض النسخ

طوبی
من ارا
سوی
بجای
از
مقام

2. انقضاء

في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الاصحاح الثامن عشر
في بيان فضل الامام
عليه السلام

وعد
بالحمد
سبح

قال في المنطق
انه المراد بالبيان
بأنه لا يمكن ان يكون
والله اعلم بالصواب

في مورده
حفظ مال

المستحق في خروج من احواله حرمة التعريف في مال الغير بغير
ولكن اطلاق النقص والفقر يقتضي ان يكون قبله ايقين
كونه ما يشرف به قبل محضه علة بالاصل وفيه وطلاق
النقص وغيره فتم جديدا والله اعلم الثالث لو لم يقدر على نفسه فلم
يسمى على غيره ولم يدفع اليه اياكم حقه او تلف فقد رتب اليه
الجزم بانه وعصيانا وبهانه للتفريط بتركه وجب عليه بالارتيان
كما قيل وهو كذلك بعد اذ فيه لا التقاطع وهو رتبة تحت يده
وكونه مؤتمنا عليه شرعا لثبوت عدة اليد بكونه امانة ولو لم يلتقطه
ولكن قد رآه واخضع عليه ففرض ان يترك التعريف له وفانه بذلك
مال الغير مطلقا ولو مع عدم كونه في يده ووجه فتيحه ذلك ان يكون
انما يتجسس خصوصية ملاحظة اطلاق النوازل عن مس القطة
بيد او رجل ودعوى انفراد الميزة صورية خوف التلف في دفع
مع تسليم الانصراف المزبور ان افقاه عدم البرجوعية وانما
ثبت الرجوع الى الله طرعا فضلا عن وجوبه فيما لا شك عليه
لم يكن على عدمه هذا وربما يلزم بالهوان المزبور مع امكان دفع
اليه اياكم والبيع على غيره لتفريط بتركه كذلك اذ مع وقوع اخفا
الامر في التقوم على نفسه فقد يفتقر باحواله عدم وجوبه والامر
والجزم للخرقة لانه في مقام توهم الحفظ فلا بد منه الا لزام
به كمن خصوا مع التعريف بتركه وقيل وفيه انكم يلتقطه لم

بجواب

ان ان لم

يجب عليه دفع اياكم ولا بيع على غيره ولا تقويم على نفسه
ان لم يمتدح الما رضى بعد عدم تكليفه بحفظ مال غيره ما لم يكن
تحت يده واما ان المنقطة وحده تحت يده في المتجر وجب حفظه
عليه باق وجب كان والفرق بين البيع على غيره والمقدم على نفسه
لا يلزم حكم بعد اتي دالمناط فيها من ثبوتها واشتاتتها جديدا
والله اعلم الذي لا ريب فيه التفرقة مثلا في حق الزوار الذي
اقتصدوا في ان يثبت بطلان او يعلم بانها لهم وانه بالتعريف
بها في ان يعرف حاجتها قبل دفع فقيل ان تقويمها على
نفسه او بيعها على غيره قبل التعريف بها في ان يترك اطلاق
النقص ومنه الاصل وقرب الفارقة الى غير هذه الصورة فتم جديدا
والله اعلم الخ من لا ريب فيه وجوب تعريف هذا الملقط كما في
الملقطات لشمول الاطلاقات فيها وفتوى اجماعا لذلك في غيره
فيعرفه بنفسه انما هو الاصح وجب ولو سلم الملقط الى اياكم
فقد سقط التعريف عنه وجهان وعن الثاني فلا غيره اقل عدم
سقوطه عنه لا اطلاقا وللمدح والتهنئة من افعال سقوطه عليه
وقد امكن اياكم كدفعه الى الاكابر او الى الطفل وغيره ولكن
المانع له مستظهر نعم قد يفي بلزوم التعريف على اياكم فيسقط
عن الملقط لعلومية عدم وجوبه عليها معا فتم جديدا والله اعلم
واما الثالث فقد نص عليه كبر منهم من غير خلاف في تعريفه

في ثبت العكسية
لما لم يرد
في التمام

للشيء وعينه لان احكامها على امثال ذلك كما قد وردت
عليه بعدم معلومية ولاية احكامها على امثال ذلك مما هو في الملتقط
او غيره من الامانة ومنه يظهر عدم التميز بين احكامها وان
حكمت على التميز والدروي وموضع من التميز وغني عن التميز
كما في المالك في بعض النسخ ودعوى انهما وليان على ذلك فغير
ينبغي ان لا يشهد عليه ان لم يكن على علمها وفيها ايضا انه لا
في لتي الملتقط لذلك في تقدير احكامها وان لو كان الملتقط
لصاحب في جميعها جاز ان يبيع البضاعة ومثله الثوب الذي
لا يبيع الا في احوال الامانة مراعاة بالهوى ومثله كالوقوف
فجميع الامانة الا ان لا يبدل فيها بله امانة في العادة من
العمل يبيع الملتقط فغير شرعا ان لم يفع الى احكام مقدمته
للمحفظ الواجب عليه شرعا كما في نظائره فتم جتد والله اعلم
ولو بيع الطعام مثلا لم يجب افرار ثمنه وتثمينه في الخارج
مدة احوال للاصل والآن ما في الزمة لا يختص بغيره فلو كان
بل قد ينحل جوارحه مراعاة بحال المالك ومعلومية ولو افترق
كان المخرز امانة في يد كالمثل الذي يبيع به ونحوه كما لو يبيع
نفسه بغير امانة في فلا يبيع الا بغيره او يقرضه كما في التميز
في بعضه ولا يجوز نظر لقاعدة اليد ونحوه كما في نظائره
جتد والله اعلم قال وفي جوارح التفاضل
والادارة والسوط خلاف اظهر الجوارح

والفرق معد فذلك
فرقت الشيء افراره
اذا عزلته في غيره
منه بمجرى

قال السيد في الرد على
الطلاق العتيق والطلاق
لغيره على نفسه على
الطلاق العتيق والطلاق
لغيره على نفسه على

وذلك في الادارة والادارة
والادارة والادارة
والادارة والادارة

مع كراهيته وكان العص والفظاظ والود
والجبل والعقال واشباهه من الالات
التي يعظم نفعها وتضيق قيمتها اقلها
المشهور كما اعترف به كثير منهم للاصل والطلاق امانة جوار
الالتقاط حتى ان امانة عنه بعد معلومية ارادة الكراية ولكن
عن ظاهر الهدوفين وامن حرة وامن تحريم التفاضل الثمن
وعن ظاهر المراسم تحريم الادارة والمخضرة وعن اهل
العلم انه حرم التفاضل في كل شيء وعن التقيع انه مع بلوغ القيمة
في الامور المذكورة ودرجتها زاد لا يجوز التفاضل في كل شيء
بل هو في ذلك يجوز التفاضل على كراهية شديدة تزيد على كراهية
الالتقاط مطلقا ولكن المقدس انه ما يجد ما يبدل على شدة
الكراية في هذه الامور بالمراسم مع ان الكراية في غير
اشد من الكراية فيها ولعل ذلك لمقتضى ما في هذه الاشياء
في النصوص مع قوله ليس لها طائل الظاهر في كراهية الكراية فهو
كما انقص له ليلها ما في شدة الكراهية في الاقل من كونها اخف في
من غيرها ولو قيل بانها طائل الظاهر في كراهية فقط لان مجيها كراهية لمنه
الا المشهور شدة عظيمة كادت ان تكون اجماعا ولكن لم يجد دليل على كراهية
في بعضها فخلاص تحريمه وربما استدل على شدة كراهية بالخروج عن خلاف
منافعة جوارحه الا ان الاحكام بالتركيب لا شدة الكراهية بالفضل

منها

في المحض بكون
المعجزة كالسوط او
سوط امسك الادارة
بيده من عاونه
في الامور

بالثقة
في تعاضد المصنف
ورفع اليد عن
المختص

عدم الدليل على شدة الكراهة في الامور الباقية فخلا عن تحريم بعض
كما في بعضهم بل او تحريم جميعها كما قد يستفاد من قول الحق وقوله الحق
به ايضا انما لم يفتقر عليه كما لم يفتقر على ورد النهي بها بالخصوص
ارسله في الشبهة مستدلا ببعضهم على شدة الكراهة وربما
يستدل على شدة ايضا مع الاحتياط بالتسامح فيها في جهة ذكره وبعض
العبارة كما قيل والامر سهل والله اعلم قال مرة وبتك اخذ
اللقطة مطلقا خصوصا للفاسق ويتأكد فيه
مع العسر ويستحب الاستئذان عليها اقول لا فرق
خلافا في شيء من ذلك بل نظرهم الاتق في عليه وعن امير المؤمنين
انه قال انماكم واللقطة فانها لك الكرم ومنه حريق النار
وعن الصادق انه قال لا ياخذ الفالة الا الفالون المميز ذلك
من النصوص الكثيرة مع قوله من اللقطة لقطه فليشهد عليه
فاعدل او ذوق ولا تكلم ولا يغيب في خذ ذلك من الاعتبار
والتعليقات لذلك ولشدة الكراهة للفقر العسر وان كان عدلا
والفاسق وان كان مؤسرا ولا ينافي ذلك في حق من اعطى من
اللقطة يدهم الفقير فيها بمنزلة الفتي فقال نعم قال له وكان
عليه من احسين ثم يقول لا امله لا تمتد لان التسوية بينهما
حيث الرخصة والكراهة لا تنافي التفرقة بينهما بشدة الكراهة وعدا
كأن هو واجب كونه في تحريمها على فقد احبنا نتم بها حجب العقاب

لا من غير

فكلمة في الفاسق
تفادله

وخرجه عن رتبة النساء
عنهم وجميع العبيد
أما عبد الله عن القطر
فقال لا علم لنا القطر
بمذمة الرجل ما يفتد في نقا له

لحكمة النقص في مال الغير مع عدم شمول دليل رخصة الالتحاق لمثل
 ذلك هذا حال ان لم يكن ظاهرا فغيبه ولا يلتفت الى احتمال اجاز
 نفس الالتحاق وحريته نفس قد اخذت ونفس اخرى كغيرهم
 محجج بالاصل وعدم التزام مثل هذا التعميم لحكمة نفس الالتحاق لانه
 من المقارنات الالتاقية من دون علمية ومعلومية كما عليه
 الوجدان التام مع دعوى ان الالتحاق بالمزبور وسبيلته ومقتضى
 التعميم فيكون قوما واجبة المنع وقد يعقل بانه اذا علم اني انة من
 نفس فعلا حرم عليه الالتحاق واما الايمان بغير نفسه فعلا
 لكنه علم بانه اذا اخذ في خان فيها ونفق فالاف الكرامة
 الشديدة وحرمة التعميم كما عن التذكرة والتعميم وعندها ولو
 خاف مخيطة فحق ان ينظر كما عن القواعد وعن الالتحاق ان
 الاصح التعميم وعن جامع المقاصد انه اولى لان المخوف في الواقع
 في المحرم الموجب للناظر يجب رفعه باجتناب ما يقتضيه ولان اليقظة
 لا تليق لمن لا يخفى بنفسه لا غير ذلك من كلامهم ان لا يخلو في نظر
 او منع كما يظهر ما ذكره في وجوب التزويج وفيه مع من خشي الخوف
 في الحرام بسوء اختياره مع تركه في نحو ذلك في موارد كثيرة الا ان
 المال للجميع ذلك مستظهر الا ان بر النهر التعميم من التزويج
 عن نحو ذلك فيسعى الكل به تعبد لا من حيث المفدية والملازمة
 العقلية كما هو محط نظر الجماعة فتعبدوا الله اعلم ويظهر ان
 يعرف التعميم بعض الصفات دون غيرها من صفات شائعة اخرى
 فيخذل غيرا لها ورجا احتمال ذكر جميع الصفات حتى تقتصر

مع وضع

افعال

افعال تملك الوارث مثله بعد موته او من عراله اذا ائتمس
 ونحو ذلك فتعبدوا الله اعلم قال في مسائل الاولى
 ما يوجب في المفاوض او في حريته قد هلك
 اهلها فهو الواجب له ينتفع به بلا تعريف
 وكذا ما يجده مد في ثا في امر من الاما لك لها
 ولو كان لها مالك او بايع عس فله فان
 عس فله فهو احق به والا فهو الواجب له
 فكذلك لو وجد في جوف دابة ولم يعرف
 البايع اما لو وجد في جوف سمكة فهو
 الواجب له اقول اما الاول الذي ذكره كثير منهم في غير
 خلاف صحيح فيعرف بل هو المشهور كما اعترف به بعضهم
 المحكم عليه الاجماع في الجملة فاستد به عدم قوله في
 وجده شيئا فهو له فليست به حريته بل له فاذ جاء طالبه
 رزقه عليه حتى ابي مسلم عن ابي جعفر عن الدار بن جعفر
 الورقي فقال ان كانت مملوكة فيها اهل فهو له وان
 كانت حرة قد جلا عنها اهلها فالله رزقه المال احق به
 قيل وفيه رسل القضية عن القاري انه قال وان

في حكم
 في المفاوض

وجدت لقطعة دار عامرة فذلك هو وان كانت خفية
 لمن وجد في صحيح ابن مسعود عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 لا ترفعوه قال استلبت بها خمر سنة فان جاء طالبها
 والآفاق جعلت فخر من ماله بجر عليها ما يجر على ما كان الى
 ان يجر لها طلبة من الورق ليوجد في دار فقال ان
 كانت الدار معمورة فذلك هو وان كانت خفية فانت ايق
 ما وجدت وجر محمد بن قيس عن ابي جعفر انه قد مضى
 امر المؤمنين في جل وجد ور في خفية ان يعرف ذلك
 منقح بها وجر اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم عن رجل
 نزل في بعض بيوت مكة فوجد ثوبا من سلع درهما
 مدفونة فلم ينزل معه ولم يذكره حتى قدم الكوفة كيف يصح
 فقال فاسئل عنها اهل المنزل لعلمهم بعرفتها فقلت ليه
 فان لم يعرفوه فقال انه قد بقى بها لا يميز ذلك مع معلومة
 الورق وجه عدم الفرق بين الدرام والدرينز وميزه وعدم الفرق
 بين اخية والمفوز والقيرو والبرار التي قد كانت
 في الازمنة التي بقية مسكونة ثم خربت واندرست آثارها
 كلها وجلال والي لم يكن مسكونة اصلا فانها اولي بذلك
 من المسكونة والجملة ولا يقع في ذلك فلو كثرت عباد
 القدام وغيرهم عن التعميم لزيدوا الذر لأجله قد انكر بعض

ان كان وجد من يعرفه

من تامة

من تامة الشهادة المحيطة والكافية وميزه عدم الفرق
 بين كون الورق مقفلا عليه اثر الاسلام كاسم النبي
 او غيره من خلفه من من سلاطين امته وهو
 ذلك وبين غيره من المسكوكات التي لم يميزها
 عن دعوته الاجماع على ان لا يميزها من ذلك في الاول
 البصر كما في صحيح الرضا وفي كل من العبارات
 المقترة على حكاية الخلاف في الاول فقط فخر المالك
 ان اطلاق المعنى ونحوه يشمل الامرين لا اطلاق
 القويين ونحوها ولكن قيده جماعة من القاريين
 بما اذا لم يكن عليه اثر الاسلام والا كانت لقطعة
 بين ذلك وبين خرابي قيس التي بقا لجملة ما كان
 عليه اثر الاسلام او كانت لما كان معروفة لان
 اثر الاسلام يدل على سبقه من علمه والاصل في
 ملكه وفيه نظر لضعف الخبر فلا يقيد اطلاقه
 ولان حجة وجوده لا تدل على كونه من مسكوكات
 حذره من غيره وضميمة الدار وان رخصت كونه

في كل من العبارات
 المقترة على حكاية
 الخلاف في الاول
 فقط فخر المالك
 ان اطلاق المعنى
 ونحوه يشمل
 الامرين لا اطلاق
 القويين ونحوها
 ولكن قيده جماعة
 من القاريين بما
 اذا لم يكن عليه
 اثر الاسلام والا
 كانت لقطعة بين
 ذلك وبين خرابي
 قيس التي بقا لجملة
 ما كان عليه اثر
 الاسلام او كانت
 لما كان معروفة
 لان اثر الاسلام
 يدل على سبقه من
 علمه والاصل في
 ملكه وفيه نظر
 لضعف الخبر فلا
 يقيد اطلاقه
 ولان حجة وجوده
 لا تدل على كونه
 من مسكوكات حذره
 من غيره وضميمة
 الدار وان رخصت
 كونه

للمسلمين الا ان الظن هو لا يرضى الاصل غالبا
 وفي التحقيق انه قد قضي في الشيخ في المبعوط بنك
 حرة العلامة وعليه الفتوى لانه مع وجوده لا
 ثبت عليه يد مسلم فلا يحمل من طب نفسه واما
 مع عدمه فالاصل الاباحة والحمل الصحيح وفي الكفاية
 ان ما يوجد في المفاوئ او في حرة قد يملكها
 لواحد من غير حاجته الى تعريف وكذا ما يجد مدفوعا
 في الرض لا يملك له والمشتبه في الاصل بعدم الوقف
 بين ان يكون عليها اثر الاسلام او لم يكن اطلاقا
 هذا كله اذا كان في دار الاسلام واما اذا كان في
 دار الكفر فله هذه الامور في غير ذلك من غير انهم
 فعليتهم الى الاقل من نظر او من الاول في الجمع
 بين النصوص ان يحمل مطلقا مع صورة عدم كون
 التعريف مضدا للوصول الى ما يجب اليأس من عاقبة
 او للمسلم بعدم وجودها فيها في الازمنة التي وجدت فيها
 اهلا ويحمل مقتضاها بالتعريف مع صورة رجاء صاحبها
 ظهورها فيها به ولو في دار او يحمل مع تدبير التعريف
 فثبت كما قبل او على غير التعريف المهور شرعا والاسلام في كل
 واما الثاني

١٢٠

واما الثاني فليس افراد اللفظة لا عرف ولا لغة ولا شرعا
 تحقق الضيق فيه الذي هو المعنى في اللفظة كما لا بد عليه
 العرف واللفظة وكلمته من افراد اللفظة عن غير علمها من انما
 لواحد له وعليه الحكي سبق في محله وقد نص عليه بما ذكره منهم
 من غير خلاف صريح فيه يعرف والطلاق المتيقن وقوله بما ذكره
 لذلك فانه مسوق لمجرد عدم وجوب التعريف عليه به مع كونه لم يورد
 وجده له كما هو المعروف وليس ذلك من مجهول المالك الذي
 يلزم التقيد به بعد اليأس من حاجته وان رجع بعضهم وانما هو
 مستخرج من عدم جزا بغير وكفه وذكر الجماعة لهذه المسئلة
 في كتاب اللفظة على وجه الاستطراد وكفه ولذا جعلوا
 العنوان فيها الوجوه دون اللفظة طهرا وقد يستعمل عليه
 ايضا بخلاف التعريف لعدم الفرق بين مورد ما وبين
 المدفوع في الارض المذبذبة وبين الموجود في المفاوئ
 ودين لا يحد الساطع في جميع كما جزم به بعضهم بل هو في جميع
 او صريحه ولعل اقتصار كثير منهم على بعض المسئلة انما هو لاجل
 ذلك على انما التمثيل فلا يستفاد منه ان اللفظة هي كونه في دار
 في غير السئلة او ان اجماع على عدم الفرق بين المسئلة وعلى
 ان الاطلاق في كل ما لا يفسد الاسلام خلافا للفاصل وولده
 وغيره وان كان خلافا لافتراء في الترافض وغيره فلا عطف

في حكم ما سبق
 في المسئلة

ولو كان الوجود في الخارج متساويا في جميع ظهوراته عادة لزم
التعريف به فيها ان اتفق فيها على كونه له ولا يعرف
فان قرب الامكان اليه او غيره مما افعال كونها فيه
اقبال ظهوره بسبب التعريف له بغير علمه بالاقبال واما اطلاق
اوله او غيرها واما الجبر محمد بن قيس الحمد على نفسه فكيف
بل لعل ذلك هو المسمى في منه اذ لا وقع للتعريف مع عدم فاع
فيه احكاما هو واضح واما لا اطلاق كثر في عباراتهم عليه ايضا
ولا مزية مزية فبقوله اجمع كما وقع لبعضهم فلا مزية بل هو العلم
ولو كان الوجود في نفسه وفي غيره معلوما حاصرا كان او
غائبا وجب على الملتقط الواحد له رده اليه مع امكانه ولو
تقدم عليه ذلك دفعه الى كل الشرع لا يتصور ان يكون على افعال
ذلك ولا يلتفت الى افعال تلكه لم يجز التقاطه واخذ له فلا
يسع لخاصة الذي قد دفع منه مثلا ان ياخذ منه واولى بالنية
اقبال خروجه عن ملكه بمجرده سقوطه من ضرورة كالمبايعة الاصلية
فيكون لمن حازه واخذته والاطلاق قوله من وجوبه فيكون
وعنه في غير ذلك على قطع على ضرورة كما جزم به بعضهم
واولى بالنية وهو يتناول الفاعل مع معاقلة الاجماع على
نحو الحق لا في ذلك ايضا بل كل اتم كالتعريف في نفسه
لا يخفى على من نظر فيها وجه فلا محال للاعتدال في افعال ذلك

فخلا عن اطلاق
الشيء في نفسه
والاطلاق لغيره
ما دون الاسم

وان

وان حكم على بعض اهل هذه الاعصار العمل بذلك حقا
او ترى الى الالة في غير محله خصوصاً التي لا فقه فيها والله اعلم
واما الثالث فقد نقض عليه كثر منهم في غير خلاف فيه
يعرف بل في الغيبة الاجماع عليه اذ لم يكن عليه اثر الاسلام
المصحيين ولو اتفق اسحق وعيسى وقالوا ان الله يغير
ان يراد بالبايع الجنس ليشمل القريب البعيد لا يشتركون
الجميع في المقتضى هو بثبوت اليد حيث زالت اليد
القريبة لنفس ملكه حيث يعرف به المالك او البايع
يدفع اليه من غير نية ولا وصف ولو تقدم المالك
في الطبقة الواحدة واعتدوا به دفع اليهم وان يترتب
به بعضهم خاصة فان ذكر سبب يقتضى الترتيب دفع اليه
حصة خاصة والافان لجمع وفي هذا البايع ما انتقلت عنه
بغيره من سباب الملك من بهت وعلج واهدق وغيره
والاطلاق الحكم بكونه لواحدة مع عدم اعتراف المالك
والبايع به ان مل له عليه اثر الاسلام وعدمه تبعا
لاطلاق النص كما سبق ومن قبيح تلك بانقضاء الاسلام
قبيح بها لا يشتركها والمقتضى ان يترتب قد يوردها عليهم
وقد نقض مقتضى اطلاقه ذلك بل انظر الى ان قد تقدم
اطلاق الصحيحين ان يبين الالة في غير محله كما هو مية خلاصها

فان الحكم ما وجد
فكره في الغيب
فكره في الغيب

عن الحكم المزبور وموثق الحق ان بقى صريح فلا يتوقف
 به الا انه لو اجدته مع انكار الباع ونحوه لذلك ولكن قد يقال
 بان اطلاق جزاء بغير ان بقى ثل لذلك فقد تكونت
 المك المك الاله الا انه بعيد جدا عن سياقه فلا حظ ولا علم
 وقد ثبت رغبته الموثق الحق ان بقى بناء على ان التقيد
 بها عن نفسه صيرورتها له لا عن مالها المجهول كما يكون
 مخالفا للمشهور ولا اطلاق جزاء بغير وعده كما زعم بعضهم
 وقد ثبت رغبته الموثق الحق ان بقى الدالين على ان الورق
 الموجود في الدار اخرته لواجده ان يبين كما فيه اثر السلام
 في مورد ما مع عدم القول بالفضل فيه وجه المدفون
 في الارض المزبورة في فكيك لواجده مطلق ايضا
 وهذا الحق بعبارة الاله الا انه لا يخلو من محبة والامرسل والهم
 وقد ثبت رغبته الموثق الحق ان بقى الدار شرعا وان
 لم يعرفه بل وان اكدوه كما هو مقتضى عدة الاله الا انه
 لم نعرف على عامل بها على هذا الوجه كما اعترف به غير واحد منهم
 كما ان ادلة اليد قد عينه دلالتها على نفي ذلك مما لا علم له
 به اهلا ان لم يكن معلوما كونه ليس له نعم لو امكن كونه لهم
 واقى ولو لم يعلموا به ظاهرا بل وان كانا مقتضيين بعد

اليد ص ١٢

ظاهرا

ظاهرا فلا يسن بالتزام العمل بها كما شهد له ما ورد في الحديث
 في الصدق ونحوه لعدم الفرق بينهما كما قيل ولا حاجة الى
 تقييدهما بالموثق ان بقى فيسأل اهل الدار عنه فان
 عرفوه دفعتم اليهم والا فلهما جدي وان است
 له التقيد بها عن نفسه او عن غيره القوم الا ان يقطع
 بعدم الفرق بين مورد ما ومورد الموثق اوج فلا بد
 من التزام التقييد المزبور وقد يقال بان مورد التقييد
 انما هو الموجود في الدار ظاهرا واليد الفعلية عليه في
 الصدق فلا يحتاج الى سؤال اهله عنها وهذا بخلاف
 المدفون فيه المحتمل او الظاهر كونه لغير اهله الذين هم
 فيها فعلا بل قد يعلم بذلك في بعض الاحيان في فستكون
 عنها لا قتال كونه له فاذا لم يعرفوه فلهما جدي مطلقا كما هو
 فيه اجماع لما سبق فلهما جدي والله اعلم وقد يقال بان المال
 الموجود في الدار لا يفي في اهله وانما لية عنهم ظاهرا ومرفوعا
 في اوفى الارض مع انكار اهله انما هو للامام لا لغيره الا يقال
 ولو لعدم معرفته وارث مالكة الا على غلبتها الا انه قد جعله
 لواجده كثر امواله الى كثرته وانما قد امر بالتقيد به

من دون تلك الواجد له وح فيكون محيياً بين الاربعة
 بمعنى انه يعمل بآتي النقيضات الا انه بعيد جداً بل قد
 يقطع بعدمه ولذا جمع بينهما بحمل الامر بالتعدي على
 انه بعد ان ملكه بمليكته لا ودعواته لا موجب لذلك
 اذ لا معارضة للامر الزبور كي يجمع بينهما بذلك
 يدقها ان المعارض له هو ما ورد على انه له ولو من جهة
 عدم العقل بالفصل كما سبق ودعواته الاصل عدم
 كونه لواحدة اذا كان من المعلوم انه لا اهل زمان الواجد
 او مشكوكا فيه ولا اجماع يخرجنا عنه وعن التفسير الاحكام
 فيه كما قيل يدقها ان الاصل عدم كونه لغزير الظاهر مع قول
 كونه له واقعي بآثار من اجداده او غيره وفي التفسيرين
 ومن وجد ما لا مدفون في ارض لا ما كثر لها فهو له وتحت
 فيه ان بلغ النصاب ولو كان لها ملك او بايع عرفها
 فان عرفها فهو لها والا فهو للواجد بعد ان يملكها
 نصاب المروية ولعل الاشكال المنقول في كتاب النسيان
 قد رجع عنه في الكتاب فوافق الاصح في تاجيدها وهو العلم
 ولو علم بان هذا المدفون للقديم من الازمنة فقد قيل بآية
 يمكن العقل بكونه في الواجد لما في خصوص محبة من التعليل

الشمس

ان كل لغو الغرض او لما ورد في المصنف في صفه الدابة
 مع تسليم العمل به ومع لقطع بعدم الفرق بينه وبين كل
 البحث ولكن المانع للجمع كك مستظهر بل مقتضى ذلك
 كلمة عموم الحكم لما امكن كونه لاهل زمان الواجد الظاهر
 ان الاصل المزبور جاز في القوتين كما هو واضح الا
 حيث يحتمل عدم استنباط احد عليه اهلا وان هذا يقتض
 بمقتضى خلق الله تعالى فاشترح لا معارضه لاحالة عدم
 الملك للواجد وعينه وكلمة مقطوع بعدم ادلة اخرى
 ان كل مثل ذلك لغو وعرف وانكاره قد رتبته المكابرة
 فتم جهلاً والله اعلم وفي الشفيع انه ان عرفه فاحد منهم
 دفع اليه من غير رتبة ولا يمين والافان ان يكون عليه
 اثر الاستدلال اول والا اول لفظة اجماعاً ويجب تعريفه
 ولا يحل تملكه الا بعد التعريف والثانية للشيخ فيه قولان
 احدهما انه لفظة لا تطبق في تعريفه عليه فيراعي فيه احوالها
 من اعتبار الدرهم فيه والتعريف فيهما ان الواجد هو
 عليه النسيان والفتور على ذلك لصدق اكثر عليه وقد يورد
 عليه من اجماع المزبور لا طلاق كثر منهم كونه لواجد
 بل نسب الى اكثر او لا المشهور بعدم الفرق بينه عليه

اثرا لاسلام وعينه كما هو ظاهر الكفاية وبغيره وفي الغيبة
 ان الله وجد مدونا في كتابه لم اذكره وجب تعريف
 له فان عرفه احده وان لم يعرفه وكان عليه حكمة
 الاسلام فهو بمنزلة اللقطة وان لم يكن كذلك كان
 بعد اطلاق التمسك بعدة بدليل الاجماع وظاهره في الاصل
 على انه بمنزلة اللقطة لانه لقطة حقيقة وعليه قد تحمل
 عبارة التمسك لو فوج عدم كونه لقطة حقيقة وحيث فلا
 بين باجاء حكم اللقطة عليه مع رجاء ظهور صاحب فتم
 جديا والله اعلم بتسوية ظاهر المتن ونحوه عدم الفرق في
 وجوب تعريف المالك والبايع فيما يكون المدفون في
 ارضه قليلا او كثيرا لانه حصة التعريف في حال الغيبة
 اذ لا ينعى عدم شمول ما دل على اباة ما دون الدرس ثم مثل
 ذلك مما هو غير مندرج في معنى اللقطة لانه لا عرفه
 عدم الدليل على انه بمنزلة المالك به ولا تعريف له لانه
 لا يشترط تعريف البايع فان عرفه فهو له والا فهو لواء
 كسب اجماعا او لانه لقطة حقيقة او على قوله
 ايضا هذا ولكن في الرضا ان الله انما يقع على المختار
 من عدم الفرق بين ما عليه اثرا لاسلام وعينه ولا يقع

في كون ما دل على
 الذي قد يجب
 تعريفه ايضا

وجوب تعريف المالك

على غيره كونه ما عليه الاثر منها عند الفاعل بالفرق بينهما وحكم
 في التمسك عن الشيخ قولاً بان لا اثر فيه لقطة ايضا اذ لم
 يعرفه المالك ولا البايع وبغيره اطلاق النص جدا وفيه
 يورد عليه ما كان القول بان لا يقع على المختار راجع
 القول بان لا يقع على غيره ايضا لعدم التمسك على التمسك
 المزدور لا عقلا ولا شرعا ودفع الراجح المالك عليه
 عمده ثم على مدعيه في مثل هذه الفروع التي لم يتفرع لها
 اجماع مع وجه يعلم منه كون الامام في احد الطرفين كما
 هو واضح وفي الخلاف انه اذا وجد ركنا في دار ملك لمسلم
 او ذم في دار الاسلام فليس له التعرض له اجماعا وهو
 كذلك ولكن لو تعرض له عينا او بعد شراء الدار او
 استجرها او اخذ ذلك فان علم بان له ليس لما كان احلا وانما هو
 من اهل الازمنة التي قبله فهو لواء فظلا لمعلومية عدم
 تعريفه سنة مع كون المفروض انتفاءه عن مالك الدار
 ومع انه راجع في خصوص الكفر ونقصه في محبة او فحش
 ان لم يكن مندرجا فيها كما هو واضح وان لم يعلم به كل عرفه
 المالك فان عرفه فهو له والا فهو لواء على الراجح للمؤمن
 التمسك والاحوط التعدي به ولو علم بان له لاهل زمان الواجب

له مع انكار صاحب الدار له فكيف يكون الواحد بدون تعريف
 او بدون التعريف سنة مثل ولكن الاقوى في كل لفظ عملا
 بظاهر الموثق وغيره فتم جيدا والله اعلم ولو وجد في دار
 مسلم او ذمرا لا غير مدفون قليلا او كثيرا لم يكن التعريف
 لا حالة التعريف ولا انه لصاحب الدار شرعا بل بالحق في
 المعتقدين بقاعدة اليد ومخولها ونظرا للمشهور او الجميل
 من سنة وتندر ولكن لو تعذر له وقبضه وجب عليه رتبة
 حاجبا ولو بان يدسه في امواله بل ولو انكر جهلا لم يكن نعم
 لو علم بانه ليس له واقفا وبانه صادق في انكاره فان علم
 عدم ضياعه من ما كان فهو من مجهول المالك وان علم بضايعة
 منه فهو لقطه فيخرج عليه حكمه وان لم يعرف احد لا من وجب
 حاله فلا يبعد من ان حكم اللقطة عليه قلته بل ومنه كثره
 على احوال هذا وفي المالك وغيره انه لقطة وفي الروضة انه
 لو وجد في المملوكة غير مدفون كان لقطة الا انه يجب تعريف
 المالك به فان ادعاه فهو له والادعاء سنة وقد يرد بها
 ويحكم بالان ما يجده صاحب الدار في داره مما هو ليس له
 لقطة اذا كان يدخله غيره كما قيل وعليه منع ظاهرا كونه لقطة
 حقيقة ولا دليل على كونه بمنزلة ولو سلم فلا دليل على وجوب تعريف
 المالك بها والموثق انها ورد في المدفون الموكم كونه لقطة
 فلا يلحق به غيره للاصل ودعوى القطع بعدم الفرق بينها

محمد بن

محمد بن علي مدني فضلا عن اولوتها منه فتم جيدا والله اعلم
 واما الرابع فقد صحح به كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف كما
 اعترف به بعضهم بل في جماعة الاجماع عليه وعن التذكرة
 نسبة الى علمائنا وعن المذهب الرابع والمقتصر الاجماع
 على وجوب تعريف البايع به للازالة التعيم بدونه ولا يوجب
 بن جعفر المحمدي قال كتبت الى الرجل المجتهد في المسئلة عن رجل
 اشترى ضريرا او بقرة للأفاحه فلي ذبحها وجد فيها ضرة
 فيها دراهم او دينار او جوارح لم يكن ذلك فوقع ٢
 عرفني البايع فان لم يكن يعرفه قال كتبت الى رجل اشترى
 اياه وصححه الا انه عنده في كتاب البيعة عن رجل اشترى
 او بقرة او شاة او غيره للأفاحه او غيره فلي ذبحها وجد
 في جوفها ضرة فيها دراهم او دينار او جوارح او عين في النصف
 لم يكن ذلك وكيف يعمل به فوقع ٢ عرفني البايع فان لم يعرفه
 قال كتبت الى رجل اشترى اياه ولائته مع اعتراف البايع
 بها يكون يده س بقية عليها لظهور انبلاعه في حاله بعد كونه
 في التحو او كما قيل وظاهر النص والفتوى عدم الفرق بين ما
 عليه ان لا اسلام وغيره كما اعترف به بعضهم بل قيل بانه
 اطلق الاصل في غير فرق بين الامرين بل ان اقره الدراهم

٢ اليه

مسكونة بركة الاسلام في ما ان القدر كما قيل وفيه
 ان غير المسكون بها موجود فيه ايضا ولكن ترك الاستفصال
 عنه في النقص بعد العلم لغة وعرف ولكن من جامع لقوله
 انه ينبغي ان يقال بان شيع وجود انما الاسلام ينبغي ان
 يكون لقطعة ونحوه عن كثير منهم بل عن بعضهم انه لقطعة
 مطلق وان لم يكن عليه اثر الاسلام لصديق تعريضها عليه
 كما قيل الا انها بها كالا حجة وفيه مطلق اطلاق النقص
 والفساد والحرمان يخرج عن احواله فريضة التصرف في مال
 الغير وعن لزوم احكام اللقطة وعن لزوم احكام جوار
 المالك فلم لو علم بان القوة الزبورية لزيد مثلا وجب ذم
 اليه وكذا لو علم بانها لجماعة محبوسة وان وقع النزاع
 فيها فها بينهم فانه غير مناف لوجوده وعليهم كما هو واضح
 كوضع عدم الفرق بين الاقارب وغيرهم ولا بين كونه لهم
 وغيره والابن فابلية للتذكير وغيره لشمول النقص
 لشمول المسكونة لو علم بان تلك القوة ليست للمالك المحب
 اخباره بذلك للاصل وعدم شمول النقص وغيره لذلك
 هو واضح فلهذا والله اعلم واما الموجود في بطن السمكة
 هو من الامور البسيطة كاللؤلؤ ونحوه فلما لم يمسك به
 لواجه القائل للسمكة بعد علمه بها واما لو لم يعلم بها فخرج بمسكة

في حكم ما وجد
 في بطن السمكة

مثلا

مثلا فوجد المشرقة في بطنها فقد خرج كثير منهم بانها للشتر
 وبانه لا يجب عليه اخبار البائع للاصل وللنقص المستفيدة
 الواردة عنهم كخبر ابا حمزة عن ابا جعفر انه قال ان رجلا
 عابدا من بني اسرائيل كان محارفا فاختار لافا شترية مسكنة
 فوجد في بطنها لؤلؤة فباعها بعشرين درهما في وقت
 الباب فقال له الرجل العابد ادخل فقال له خذ احد الكيسين
 فاخذ احدهما وانطلق فلم يكن بهرحم من ان دق ان كل البواب
 فقال له الرجل العابد ادخل فدخل فوضع الكيس في مكانه ثم قال
 كل انيسا مرشدا انا ملك من ملائكة ربك انما ارادتك ان
 يسلوك فوجدت انك كرام ثم ذهب وقال له ومن قصص الانبياء
 على ابي عبد الله انه قال كان في بني اسرائيل رجل محتاج فاحت
 اليه امرئ من طلبة الرزق فابتاع منه لؤلؤا فباعه في الرزق فخرج الرزق
 من قال له انما احب اليك درهمان من طلال او الفان من حرام
 فقال درهمان من طلال فقال تحت راسك فانتبه فمات الرجل
 تحت راسه فاخذها فاشترى بهم مسكة واقل الامثلة فلما
 رآته المشرقة اقبلت عليه كاللائمة له واقسمت ان لا تمسها فقام
 الرجل اليها فلما شق بطنها اذا بدريه فباعها باربعين الف درهم
 وعن ابا جعفر انه قال كان في بني اسرائيل رجل عابدا كان
 محارفا فتفق عليه امرئ من بني اسرائيل فباعه فخرجت اليه امرئته غدا
 فذهب ليشرع شيئا فباعها لؤلؤا فباعها بدينار فباعها بدينار

في الحكم ما وجد
 في بطن السمكة
 على ان ما وجد في
 بطن السمكة
 للمشتري العابد
 ولا يجب عليه
 التصرف

سما كثر فاعطاه الغزل وقال له انتفع به فربكك فنفخ
اليه سمكة فرففها وخرج بها الى زوجته فلما شقتها بدت
من جوفها لؤلؤة فباعها بعشرين الف درهم وعن الامام
عن الزهري ان رجلا منكم اصاب من الف درهم والعيا
فبكي ٣ وقال ٤ اني مهينة اعظم على من يمتن من ان يترجى
المؤمن خلة فلا يمكنه سدي وقال ٥ فداؤن الله تعالى في
فركك يا جارية اتملى كحور وفطور فتملى فرجين
فقال ٦ له خذها فليس عندنا غير ما كان الله تم بكشفها
عنك وبربك خير او اسب منها فاشترى الرجل سمكة باجر
القرصين وبالف درهم فلما شق بطون السمكة وجد فيها
لؤلؤتين فاشترى فحمد الله ثم عليها فقص بابه فاذ حب
السمكة وما حب الملح يقولان جندنا ان ناكل من هذا الخمر فلم
نقل فيه ايسنا فقدردنا اليك هذا وطيبا كذا اقدرك
منها فما استقرت جوار رسول علي بن ابي طالب وقال انه يقول
لك ان الله قد اكرمك بالفرح فادرك النبا طعنا فانه
لا يكلم غيرنا وباع الرجل اللؤلؤتين ما اعظم قرض دينه
وحسنت بعد ذلك حاله وعن تفسير العسكري انه قال ان
رجلا فقيرا اشترى سمكة فوجد فيها اربعة حواشيم جارية
رسول الله وجاءت غنما فاشترى منها باريعة الف
درهم فقال الرجل ما كان اعظم بركة سوى اليوم يا رسول الله

فقال

فقال ٢ هذا بتوفيرك محمد رسول الله وتوفيرك عليا
افا رسول الله ووصيته وهو ما جل ثواب الله تم لك
وربح عملك الذي علمته الا عز ذلك من النصوص الواضحة
الدلالة على ان ذلك كله للمشتري وان لا يجب عليه تحريف
البائع لمصلحة كونه ليس له خصوص مع احتمال كونه محققا
لله تم في بطن السمكة بعد بيعها نظر الى قدرة الله تم
على ذلك وعينه اتم جيتا والله واما لو كان الذر في بطنها
مرة دراهم مثلا فلا بعد جريان حكم الدابة عليها وجوب
اعلام البائع به مع احتمال كونه منه ولو بعيدا وقرينة الواجب
مع عدم امتزاجه به مطلقا او مع انتفاء اثر الاسلام فيه
ومع عدم العلم بكونه لاهل زمان الواحد والا كان لقطعة
يجب تحريفه سنة او مع العلم بكونه لاهل الازمنة القديمة
والا كان لقطعة كذلك وقوله او افعال وعلل امير المؤمنين
لا حارة حرمة التوفير في مال الغريدون اذن ما كتمت او شرعية
كما في اللقطة بعد توفير الشريعة قبل اطلاق ائمة اللقطة
كما قبل الا ان ذلك كله لا يملك الا لاطلاق صحيح عبد الله بن جعفر ان
ان مل لاهل الجوانح من السمك ومعه منها وانكار سموله

١ والعلل من ذلك ما ورد
في جامع ترمذي من عم وانه
وجد وجهه سمكة كما
رواه الصدوق في
كتاب اكمال الدين
وامام النعمان

٢ تقييد

لذلك اذ لم يفر الما كول او لغير الانعام الثلاثة منها كانت غير متحققة
بالنسبة الى بعض ذلك كالحيل ونحوه ودعوى ان التعارض بينه
وبين ما دل على وجوب التعريف سنة في اللقطة بالعدم من وجه
ولا رجحان له عليه فتبقى احواله التعميم سالمة عما يخرج عنها بعد
تحقق موضوع اللقطة في بعض افراد القبح ينفذها ان لم يتحقق
ذلك في افرادها ولو سلم في الظاهر حكومتها على ما دل على وجوب
التعريف في اللقطة فلو خرج بمنزلة الاخص منه فتخصصه
يكون هذا الفرد في اللقطة مما لا يجب تعريفه سنة على لقطة ما دون
الذين هم بل لعل قوله في ان شيء كرز في ذلك المقام انه كالتق
والادة الرزق فعلا في جميع ما في بطن الدابة مع عدم معرفة
المالك به لا بعد التعريف سنة في بعض ذلك وانكاره قد
يشبه المكابرة فتجيبه والله اعلم قال في الثانيه من

اودعه لقن ما لا وهو يعلم انه ليس للمبيع
لم يرد عليه مسلمة كان او كافل فان عرف
ما كلف دفعه اليه والاسكان حكمه حكم اللقطة
اقول انه الاول فلا ريب فيه عقلا ونقلا كتبا وسنة واجماعا
او ضرورة وكذا الثاني واذا التاكدت فظاهر المقتضى بان
كما عن جماعة ان له تمكينا بعد محمول كسائر افراد اللقطة فانه
ان لم يكن داخلها عرفا فهو حكمه شرعا للغير المقتضى او النقص
المشتمل على انه بمنزلة اللقطة فيعرفها حولا ثم يتحقق بها ولكن
خطا في ذلك هو يكاف بوجه الى الله وترد
الله الى الله لانه ليس بمتعلق
بغيره فلا يلزم

هذا هو صاحب
ممن يده تارة
والصواب في
الاصحاب في
لان من قبض المال هذه المسئلة
يعتبر في المال من قبضه
او ان يحوزه
ان المالك لا يملك
لان القابض يملك
بشرط المال المباح
ولا ينافي ذلك سبق
خطا في ذلك هو يكاف بوجه الى الله وترد
الله الى الله لانه ليس بمتعلق
بغيره فلا يلزم

عدم المنزلة لو سلم اقتضاؤه لذلك فاشتماله على لزوم التقيد
به فاقى بعدمه كما تقدم الى كذا وغيره وهو اقوى من عدم المنزلة
واوفق بالاحول فانه ذلك من جزئيات مجهول المالك وليس
من موضوع اللقطة بل من شأنه لا عرف ولا شرع ولا قد يكون
بمنزلة اللقطة في خصوص مدة التعريف كما هو صريح المقتضى
في كتاب الوديعه ونحوه بل في المالك ان المشهور ان حكمه حكم
اللقطة في وجوب التعريف سنة ثم التقيد به عن ماله ولا بأس
حيث يجعل الياس من صاحبه بعد السنة والا فالوجه لزوم
تعريفه ان لم يجعل الياس منه وان طالت المدة كما هو مقتضى
من نصوص من مات ولم يعلم بوارثه بل ورجل خراب وبسبب عن
ابا عبد الله فيمن عليه دين ولا يعرف صاحبه ولا وارثه وان
عليه ان يستظر به الى ان يجعل الياس من صاحبه بناء على عدم
الفرق بين العبد والدين الا انه محلي منه لا مكان التحديد
بالسنة في الدين ولم يجعل الياس من صاحبه خوفا عليها من التلف
المقتضى لاجلها وهذا بخلاف الدين فانه محفوظ في ماله المدين
ومحتاج الى التعيين الذي هو له من الدين او وليه بخلاف الدين
نعم قد يقال كما عن ابن ادریس بوجوب تسليم المالك لانه هو
الاعلم بالمالك المجهول ولقد ورد دليل التصديق به في
بشارة من بيده المال بدون ان يملك له بذلك بل لعلها
ظاهرة في كونه بالدين من غير ان يرضخ اليه بجزء او يعطى اياه

هذا هو صاحب
ممن يده تارة
والصواب في
الاصحاب في
لان من قبض المال هذه المسئلة
يعتبر في المال من قبضه
او ان يحوزه
ان المالك لا يملك
لان القابض يملك
بشرط المال المباح
ولا ينافي ذلك سبق
خطا في ذلك هو يكاف بوجه الى الله وترد
الله الى الله لانه ليس بمتعلق
بغيره فلا يلزم

انه قال له رجل انما اصبحت مالا واتي خفت فيه على
 نفسي فلما اصبحت فاجبه له فقته اليه وتخلقت منه فقال
 له لو اصبحت كنت دفعت اليه فقال اي والله نعم فقال
 فلا والله نعم ماله صاحب غيري يستخلفه ان يدفد لانه
 يا ميره قال داود فخلف الرجل فقال م قال داود
 واخوانك ذلك الامس ما خفت منه قال داود
 فقته الرجل بين اخوانه بناء على ان المراد منه لاولا
 لاحد عليه الا في من حيث كونه مجهول المالك كما قيل وكذا
 القافية منه او قد يراد به انه ملكه حقيقة لانه من ميراث من لا وارث
 له غيره ١ اولاته من الانفال وان كان ماله حيا مجهول
 ما يورث من وصوله اليه وح فيكون ذلك اذا منعه
 بذلك لبيان ان حكم مجهول المالك هو تصديق من
 بيده عن ماله من دون مراجعة احكام كما نزع بعضهم الا
 انه في غير محله اذ لا اقل من ذلك ان لا يورث من النصوص
 فتتبع على المتيق في خروج عن حرمه التصديق في الفيز
 بغير اذنه فتم جتدا والله اعلم تخيه لو تصديق احكام
 او من بيده المال على مستحقه ثم انما تصديق ظهر المالك
 مع بقائه الدين المتصدق بها عليه فحق تسلطه على اخذه
 وجوه ثالثة الفرق بين تصديق احكام بها فليس له اخذه
 لاحالة

١ اولاته من امواله
 القافية منه او قد

٢ اتفق انه قد

لاحالة بقا ملك المتصدق عليه ولان تصديق احكام ما دون به
 شرعا لتصديق باقي الاولياء كما قيل ومن تصديق غيره فان تصديق
 الفصولي فان اجاز المالك لزوم والا كان له اخذه وتصديق
 وفي عنه ايض فيكون كما احكام مما لا يرد عليه ان لم يكن على غيره
 بل قد يمنع ولاية احكامه ذلك ايض غايه الامران ان ربح
 قد رخص بالتصدق به في وجه خاص كما تصدق بضم النحر به
 الرضا بالتصدق بماله وبين غيره فليفرم المتصدق به ماله
 كما هو الف من النصوص لانه بقا ايض فان يرد اليه كما هو
 نظير قوله فان جاء طلبها ردت اليه سواء كان محبته بعد
 التملك او بعد التصديق به اذ لا فرق بين الامر بين عند التملك
 ولو قلنا بان هذا التصديق انما يفيد ابقاء التصديق في المال المورث
 دون التملك له فلا يبعد عن رد الدين اليه في طلبه من كونه
 واضح فتم جتدا والله اعلم قال في الثالثة من وجد
 في دهره او صدوقه مالا ولا يعرفه فان
 كان يد حل الما من غيره او يتصرف في التصديق
 بسواه فهو لقطه والا فهو له اقول الاصل
 في ذلك صح جمل عن ابي عبد الله عن رجل وجد في
 بيته دينارا فقال م يدخل منزله غيره فقلت نعم كثير

٢ ماله

٣ او يضع

٢ والشهيد

فقال هذه لفظه فقلت له فحل وجهه فصدقه دنيا
فقال ١ ايدخل احد يد في صدقه غيره او يضع فيه شيئا
فقلت له لا فقال ٢ فهو له وقد عمل به الشيخ والفا فلا
والبيان وكثير منهم من غير خلاف فيه يعرف كما اعترف بعضهم
بل فجامع المقاصد في الاخلاق الاضحاب ولكن لا ريب
في عدم تحقق موضوع اللفظة فيه فلا يسن بحل النفس ونحوه
على انه كاللفظة والنكاح او في حيز تعريفه سنة او في حيزه
كذلك ولو كان المتروكون في الدار او في القند وفي
محصورين نفس وجوب تعريفهم او قسمة عليهم وجهان قد
العلم بنفيه عن صاحب الدار والصدوق والافول في الدار
او الصدوق يجوز عدم معرفة المتروكين فيها وان لم يعلم يكون
له علم بظواهر النص بل وظاهر اليد كما قيل وفي المسالك ان
الظواهر انما مع عدم مث رتبة الغير له فيه يكون له فقد يعرف له
البيان هذا اذا لم يقطع بانقضاء غيره والاشارة لفظه ولفظ
الحكم يكون لفظه مع المتروكة ليقطع عدم الفرق بين المتروكة
في التعريف وغيره فيجب تعريفه حولا وهو يتم مع عدم التحصا
او مع فيجوز جواز الاقتضا عليه لا يخفى البعد والاحتياط
وجوب البداية بتعريف المتروكين عن عرفه دفعه الى والآ
وجوب تعريفه تمام التحول كاللفظة وقد تبين على الاقوال المذكورة
كثير منهم ومن جامع المقاصد انه ينبغي ان يعقده بان كان المتروكين

غير محصور

بمحصور وانما لو كان محصورا فيجب تعريف المتروكين خاصة
وكذا يشك كون ملكا له اذا لم يعرفه مع كونه لا يعرفه والملك
اطلق الاصح في قد يرد عليه بان الاصل في معنى الظاهر
معنى ان جميع ما كان في بيته وداره وصدوقه حكم ظاهرا يكون
له انا لبيته او لكونه شيئا قد رزقه الله او لكونه شيئا
المستفاد من صحيح ابن مسلم ان يبين وانما يخرج عنه اذا علم يكون
لعينه كما قد استفاد من موقوف ابن عمار ان بقى السبعين رزقا
ولو تميز بذلك ذلك الظاهر كما قيل والامر سهل بعد كون الدار
على ظاهرها النص والفتوى في الرافعي وغيره ولو بعدا وليس
المدار على الظنون والاحكام لا تخرج الى دليل معتبر
فلا حظ وتدبر والله اعلم بتعبه الظاهر من الصحيح المذكور ان
الدنيا روات بهم ما لا يمكن تعريفه بمنزلة اللفظة في تلك
الذرة وجد ما واما لو كان الذرة حده فداره مثلا ما يمكن
تعريفه ففرضه بمنزلة في الزوم تعريفها حولا لا يمكن
عن احواله برأيه الذمة منه ورجح فيجوز التعريف فيه في لا يتوقف
على الملك الا بعد اخذ التعريف المذكور لا يخرج ملكه ساقا
او بعد التعريف المذكور كما هو واضح فنتى ما جحد والله اعلم
والظاهر من ان البت وعنه ملكا لو اجد الدار
او محقق به عرفا وان غيره يدخل فيه ولو غصبا واما لو كان

١

٢

الصدوق ونحوه مشترك بين الواحد وغيره عينا او منفعة
 بحيث لا يضاف الى احد مما فاقه عرفا فالوجه في التعريف
 الشرعية لعدم دخوله في الصحيح المذمور وجب ففعل استعمال القرعة
 فيه لثبوت دليلها لذلك ونحوه او قسمته بينهما فتراها عليها
 كما ورد في بعض نظائره او وقفها على تراجمها بها وجوه
 والاخير هو الاحوط ولا يلتفت الى ترجيح احد على الآخر
 بالاعتبارات والظنون الى لا ترجح الى دليل معتبر فلا حظ وتبر
 والله اعلم ولو كان الموجود في الدار مثلا دون الدار لم يبق
 قيمة بحيث يمكن تعريفه فهو واحد الا ان يعارضه دونه بل
 زيد مثلا ففعلكم يكون له شكل اقرب الى عدم ظهور عدم شمول
 بقدر اللقطة لتدل ذلك وجب ففعل استعمال القرعة او القسم
 بينهما او غير ذلك وجوه تعرف تمامه فتدبر والله اعلم
 قال في الرابعة لا تملك اللقطة قبل الحول
 ولو نوى ذلك فلا بعد الحول ما لم يقصد
 التملك وقيل يملكها بعد التعريف حولا
 وان لم يقصد وهي بعيد اقوال اهل الاول
 فلا خلاف فيه ولا اشكال بل على الاجماع عليه كثير منهم من ينفذ
 او متواترا او متوحد مضافا الى اصول كل نظام النظر
 فان المستفاد منها ان التملك لا يكون الا بعد حول التعريف
 كما اشراف

في سبب البهية

٢ بينه وبين

كما اعترف به بعضهم ونسبة التملك فخلا غير معنية للتملك قطع
 كما في الودعة ويمر كما في الامانة نعم قد يقال بانها لا تخص
 لانها خفية في الامانة ولحق عدة اليد ونحوه ما يقضي بانها
 المقتضية والخروج عنها كما اذا لم تكن النسبة المذمورة وجب
 فلا محذور يصح في احوال عدم تملك بالاصل وبعدم صدق
 التعريف بعد هذه النسبة كما قيل والامر سهل وقد كثر فيها ما نفع
 من التملك لا بعد الحول وجها من الاصل والاطلاق النقي وغيره
 ومن احواله عدم التملك المقتضية والخروج عنها بحسرة عدم
 مصاحبة هذه النسبة ولولا انها الحقيقة لما دل على التملك بعد
 التعريف حولا بل لعلها من المساقمة من عرف هذا ولو فرض ان
 احوال ان يملكها بعد التعريف حولا فلا يتعلق به ضمان من هذه
 الجهة للاصل وغيره فتأمل جيد والله اعلم واما الثاني
 فقد اختلفوا في احوال منها انها تكون لشرع بمجردهم احوال مع
 التعريف التعريف وان لم يقصد التملك كما ارسل المحقق وعنه قولا
 كما عن جماعة منهم وقد نسبوا هذا الى ابن ادریس مدعيه على اجماع
 الفرقه وافسارهم وفي القرون نسبة الى نظام القديسين والمقننة
 والنهاية وانما هو الاثر وقد نسب الى نظام المراسم وغيره كما عن
 الكفاية وغيره ومن مذهب من كره ان يملكها جاز التفقه في التملك بالتعريف
 حولا اجماعا او عرفيا عند علي بن ابي حمزة وغيره كما تم في القافية

وحيث ان التعريف
 ففعل في المال بالفعل
 والمعرف فيه
 ما لا خلاف فيه بين
 الاصحاب وانما
 الكلام في ان النسبة التي
 ففعل بالنسبة او
 القصد واقطعت
 كلها ثم فذلك
 قدما وجدتها
 اجمالا وفي سبب البهية
 تفصيلا كما في كونه
 ونسبة المراسم
 في القافية

بعدم اعتبار نية التملك في حصول الملك وقد استدل على ذلك
 بأجاء الشرائع ان لم ين القايح فيه او المذهب له واما معارضة
 بأجاء الفسنة ونحوه فقد تدفع بان الموجد في الفسنة والملك
 ونحوها انما هو بعد اجماع على التمييز بين الامور الثلاثة لا على
 نية التملك في حصول الملك الملتقط ولا يلزم بين الامرين لا كما
 تفريع التمييز المذكور على كون نية التملك في حصول الملك
 غيره من التملك او التصدق بها او لا يقع في الملك وغير ذلك ولم
 يظهر من اهل الحق وموافقيه في الفسنة في ذلك بل التام في مجموع عبارات
 الشرائع يقف برادتها لذلك وانما لا تلزم الا بآراءها لذلك فتم
 فيها اجمع ووافقت بان الملتقط بها بعد اجماع بين خيرين بين
 ان تصدق باللقطة بعد السنة ويكون خاتما لما يقتضي بعد
 احوال اذا اجابها ولم يرض بغيره وبين ان يجعل كسبل ماله
 وبعض يقتضي احوالها بعد السنة والتعريف والانه لا يثبت في
 فيها بنية وهو مذهب اصحابنا اجمع وبه تواترت اخبارهم ان
 ان قال والحق الحق اليقين وعليه اجماع اصحابنا بعد السنة كقول
 كسبل ماله او يتصدق بها بشرط الفان كما هو صحيح الشيخ في المحرر
 الا قوله في الخلاف حيث اجر على قول الزكوة يجوز اتفاق قول
 التعريف لا يندرج كسبل ماله لا يرد عنهم من ان لقطة غير احوال
 تعرف في سنة من غير كسبل ماله وسبل ماله ان يجيبه الزكوة المأخوذة
 ما فيها من مال الله قوله ان يجعل كسبل ماله ان لا يرد عنهم
 فملكه كما لو اراد التصديق بها عن مال الله بدونه فملكه كما هو جيد والله

واتفقوا وجماعة من اصحابنا
 من عبارة السر في الملك
 القدر الذي ان قال
 كلامه وادخله عن ملتزم
 ولذا ذهب الفاضل القاسم
 الى توجيه كلامه بمقالة
 طويلة في ذلك
 انتهى

ومنها ما يوضع من الخلاف من انه اذا عرف في سنة لم يندخل في ملكه الا
 ما خيره بان يقول اشترت تملكه وهو احد اقوال ان في سنة
 عن ابي القلاح وابن حمزة وعن موضعين من كرامة وقال في
 دليلنا ان ما قلنا يجمع على تملكه به وغيره لا دليل عليه وفيه ان
 دليله قوله انما بعد اجماع كسبل ماله فانما ظاهر حصول الملك
 بدونه اللفظ المذكور وبدون التفريق في ايه وانما قد يشبه
 الكسرة وقد ظهر في محج دماحة التصرف في دون ملكه على
 منه خصوصا بعد فهم المشهور او اجماع على ان ملكه ايه فتم
 جيدا والله اعلم ومنها ما رسل بعضهم من انه لا يندرج في ملكه ايه فتم
 ذلك ايه كما هو احد اقوال ان في سنة فملكه لا يندرج في ملكه
 التملك فقط كما عن المصنف وموضعين من الخلاف في الوسيلة و
 الفسنة والنافع وكشف الغور والتحرير وموضع من كرامة ولف
 والارشاد وشرحه للفتي والافراج وسق والحمد والمقتصر
 مع حد ذلك والروضة ومجمع البرهان وغيره كما عن النقص وغيره
 بل نسب الاشهر الى المشهور وهو الحق وعليه الفتوى عن استغنى
 بل عن الفسنة الاجماع عليه كما قيل وقد استدل عليه ذلك ما حاله
 عدم نقل الملك عن ماله الا بوجه موجب لذلك وليس منه منظر
 المذكور اذ لم يعهد في الشرع شيء ونظير النصوص الواردة في
 به بعد اجماع عن مال الله وفي سنة محترقا لملكه من الغنم له وكون الاجرة
 وبين عدمه والاجرة للمالك ولو كانت ملكا له كان في القصد له
 ولم ينتقل عنه بالغنم كما قيل وفي الصحيح فان اقبلت بها فغرتي

سنة فان جأ طلبة والافاجعها فمضى ما كتب بحجر عليها ما
 بحجر على ما كتب تحت حجرها طلبة فادعى في وقت فانه ظ
 في غير النية والتملك الا ان كان في كانه قال اجعلها
 لك وذلك لا يتم في غير القدر كانه مقتضى الملك القوي
 كما قيل في غير ذلك اما قد يستدل به على ذلك كقوله في
 فتح ذلك بها ونحوه ولكن في الجمع نظر بل المانع لما اجمع
 كانه مستظهر كما لا يخفى على المتدبر فصوص بعد ظهورها
 او اجماع المسلمين على عدم نية عدم نية التقدي بها
 عن ما كانه او نية ايقانها كانه عنده او نحو ذلك وليس اراد
 من الملك العترة ما يقتضيه بل المراد مجرد عدم اشتراط
 النية في ملكه بل يملكه وان لم ينفذ الملك هو المراد من تشبه
 بالارث والاحياء والاحتياط في خوفه ولو لم ارادة
 الملك القدر حقيقة كما قد يظن من ارسال كونه له من احوالها
 يتعاضد عن ان يكون بعض احوالها في ردها الاجامات
 المستفيدة او المتعارفة على تحيز المنقط بين امرين او ثلثة
 او اربعة او خمسة فلا يخطئ كسابقها واثارة الضالة
 في القاطع القليل المراد كانه فلا حظوته والله اعلم قال في
 الخامسة قال الشيخ للقطعة نقص عطالة الملك
 لا يثبت التملك وهو بعيد لان العطالة لا
 ترتب على الاستحقاق اقل من عطف ان قال فتم يلزم

الملك ص

هل اللقطة تضمن
 بالمطالبة او
 بنية التملك

المنقط

المنقط الضمان وقت مطالبة صاحبه بالقدوم
 شهد لقطعة فلم يشهد اذا عدل او ذوى عدل ولا كنتم ولا يغيب
 فان جاء صاحبها فترد له والا فهو له الله من يدينه في او قال اخرون
 اللقطة بعد تحول حجر حجر القرض بنفس القرض لا عطالة له القرض
 والاقول اقور في ظاهره ان العتلة انما تشغل ذمة المنقط بعوض
 اللقطة بمجرد حصولها وان لم ينو التملك لها ولكن قد صحح الغافل
 وكثير منهم بانه انما تشغل ذمة بنية تملكه كما في موضع من المصطلح بل
 وظاهر الخلاف كما قيل بل انما لا يشترط بل المشهور بل عليه الفتوى كما قيل
 وبما احتمل او قيل بانه انما يحصل بظهور الملك لا بمطالبة له
 بخلاف الشيخ وعينه في غير المطالبة بها وعن ظاهر الراسر موافقة
 او العمل بظاهر النقص من حصول الضمان بمجرد ظهور الملك حيث قيل
 فيها بانه خاص اذا جاء صاحبها كما قد يظهر ذلك اليه من الغنية والتميز
 وجامع الخاص والرفقة والغنية وعينه في فتاها وفي الملك
 انه لا يشترط في ضمان الضمان على المنقط بالتملك في التهمة ولكن التمسك
 في رقة وتام سببه فالأكثر ومنهم المصنف على انه لا يحصل بنية
 التملك وان لم يظهر الملك فيكون ديناً وانه لعدم قوله على اليد
 ما اخذت حتى تدركه لانه لا يقر في ملك الغير بغير اذنه وهو واجب
 الضمان اما الاول فليشترط الملك لا لانه قبل التملك قطعاً والاحل
 البقاء فيكون التملك كالمعاوضة واما الثاني فليقله في اذاجاها
 فليقر في اليه وهو يدل على الضمان والاحل في سبب الضمان للمالك

في حصول الضمان
 بظهور الملك
 او بمطالبة

اثبات اليد عليه والتصرف فيه فهو في جميع نظر قد تروى وقد استدل
 عليها ايضا بحالة حرمة التصرف في مال الغير المتيقن في الخروج منها
 ما اذا تملكه بعض فزمنه فقط فيستقر في الاصل فيكون المنطق
 ح كولي القاصر في ملكه كما قيل واما ورد في التقاط السفة
 ونحوه من انه يقوم ما فيها ثم يتصرف فيه فان المتقدم المزبور في
 شغل كونه المتقدم فيكون ملكه في شغل دسته من حينه ولا يقع
 فيه وروده فيما قبل احوال لعدم الفرق بينه وبين المتقدم فيما بعد
 احوال كما قيل او لاجتماع على اتحاد كيفية الفان فيما قبل احوال واما
 كما قيل او بان المطالبة تترتب على الاستحقاق لعدم صحة وقوعها
 بدونه لانهما توجب الحق والا لدارك قيل وفي جميع ايض نظر ومنه
 حصر الاخير كما اعترف به التبيان وغيره فمقتضى جده والاعلم وفيها
 ايض وفي الشئ وجماعة منهم العلامة والخمسة انما يحصل بمطالبة
 المالك لا قبله لقوله فان عاجها فليرد في الحديث ولقول الجعفر
 من وجد شيئا فهو له فليست به حرة بل له فليرد اليه ولقول الجا
 عبد الله في عرفه سنة فان وجدت عاجها ولا فانت احق بها
 ورسيل مالك ولقوله في حرة اذا جازك بعد سنة من اجرة
 وبين ان يعرفها له اذا كنت قد اكلتها ولو كانت مقدرة عليه
 سنة التملك لما كانت كذلك ولما كان للخير المسمى بورد وورد
 في جميع الجمل ان يعرفه سنة فان عاجها فليرد والا فليس سبيل مال
 والاصل في حاله ان يكون غير معهود عليه بعض فزمنه لغيره واما

٢ جاء

جاء

جاء العوض بعد ذلك بدليل من خارج ومثل ما صحح ابن سلم وغيره من الافة
 وهذا ايضا يبيح ما قبله والاول ان التصرف في مال الغير يوجب الحاق
 لمنه الكلمة ففهم مع وجود ما يقدم مقام اذن المالك وهو اذن
 الشرح وكذلك يمنع عموم على البيع واما ما يقال ان جواز المطالبة
 يقتضي سبق الاستحقاق فلو توقف الاستحقاق على المطالبة دار
 وانه لو لم يجب العوض قبل ذلك لم يكن له المطالبة لان العوض يملك
 على وجه غير معهود فيجوز له يمنع توقفه على الاستحقاق بل على مكانه
 وهو حاصل سلفا لكن الاستحقاق حاصل وان لم يكن الفان حاصل
 لان المراجع ان المالك اذا جاز استحقاق ان يطالب واذا لم يجز
 الفان ومنع كون الاتفاق غير موجب للمضمان مطب على استحقاقه
 بالتلف في هذا الوجه بحيث انه مرار يظهر المالك ومطالبة له وهذا
 حصر في الظاهر من الاخبار ان الفان لم يهل بظهور المالك وان لم يطالب
 لكن الشيخ اعتبر المطالبة ونظر فائدة الاتفاق في شئ من دنيا وقت
 على الاول فيجب عليه عند الموت والابواب وبعد مدعيها بسببه
 فيستحق فيكون في الغرم وفي ترويج مال الفاسد على دينه الماعز
 وكذا من احكام الدين ويتفرع ذلك على اننا قبل ظهور المالك انتم
 وقد سبقه البعض ذلك في جميع المقاصد وتبع غيره وفي كثير من ذلك نظر
 او منه والاجابة بظاهرة وجوب رد العين مع بقائها على المالك
 حين ظهوره واما ما تلفها قبل ظهوره فلا ظهور فيها في الردوم ردوها
 على المالك فلهذا كون التلف لا نقد ولا تقريط ولا تصرف في

في استفادة
الضمان المتعارف
او الضمان مجمع
المتضمن
النصوص أشكال

الملتقط مع كون يده ليست بها دية عليها مع احواله البراءة في العوض
فم لو قلنا بان يده يد ضمان لعدم قعدة اليد لا يخرج ذلك ولكن
ظننا المشهور او الصحيح عدمه فلا يخرج ح عن الاصل وانما جاز في العلل
عن ابي عبد الله عن رجل وجد ما لا يعرفه حتى اذا مضت السنة
اشترى به خادما في اطلب المال فوجد بها رية الى اشتريته بالدرهم
هل اشترى فقال ليس له ان يأخذ الا درهم وليس له الا بئس انما له ربح
ماله وانما كانت اشترى بمحكمة قوم فلا يشكر ظهوره فيمكن الملتقط
للمال بعد مظهر السنة ولذا صح شراره بشره حقيقة لنفسه لا لغيره
كما لا يشكر ظهوره اليه وان لم يشكر درهم من الملتقط ولكن لا دلالة
فيه على شغل ذمته بها على وجه يكون دينا عليه لغيره كما لو كان له
شريعة للمالك بعد ظهوره ومطالبة بالدين وتقدر ايجالها اليه
ولو خرج عن ملك الملتقط المالك صاحب الجارية وكذا الحكم
فيما لو اكل الملتقط ان تم اجماع على عدم الفرق بينها او بدو دلالة
خبر خبير المالك على ذلك ايضا لا على شغل الذمة بالعوض بالتملك فبها
او احتيازا او بظهور المالك او بطلانته بعد مظهر اصل او بطلانها
واتلافها بعده ايضا ويعتبر الاجماع المركب على بطلان القول بالبراءة
الزبورة عمدها على مدعي عدم معلومية الخصال الاقوال على وجه
يعمل كون قول الامام في احد في خصوصية احتمال اراءة الضمان
بمعنى الغرامة فان اطلاقه عليها غير بعد فلا حظ وتماثل والله اعلم
فبنيته ظاهرا للنصوص ونحوه وجوبه في الدين المالكها بعد
ظهور

ظهوره مع بقائها سواء اطلب بها او لم يطلب بها ولا ريب في
مع كون ظهوره قبل ملك الملتقط له مطلقا وان ابيع له لا ينفذ
بها او التصرف بها لانها ملكه فيجب على الملتقط ردك عليه كالمالك
الشريعة وانما لو كان ظهوره بعد ملك الملتقط لها فقد يقال بعدم
وجوب ردك اليه عليه وبعد تسلط على اخذك منه وعدم لزوم قبولها
عليه لاختار الملتقط رد فعل اليه لاحالة اللزوم والمالك في الطرفين
فصح قطع الملتقط رد البدل الا ان يترافى على رد الدين على نحو
اللاق له والبيع وقد يقال بان الملتقط لو اخذ رد فعل اليه
المالك وجب عليه قبولها لانها اولى من البدل اولان الملتقط
فصح المالك فيكون متزلا بالنسبة اليه فقط كما هو ظاهر الشريعة
وقد يقال بانفس المالك بظهور المالك ومطالبة به او بمجرد
ظهوره لان وجوب الرد في النصوص ونحوه كناية عن ذلك وقد
يقال بكون المالك متزلا فلما كان في رية واسترجاع العوض
بدون رد الملتقط لانه رية خاصة كما هو المفروض ولعل الار
بالرد في النقص وغيره كناية عن ذلك ووجه جامع المقادير كلامه
ان الذي يقتضيه النظر ويرشد اليه النقص ان العيني متزلا بنية
وظهر المالك وطلب بها وجب ردك عليه ولا يبعد ذلك بان
يكون المالك الملتقط لها متزلا وان جاء بعد تلفي وطلب
وجوب البدل مثلا او قيمة يوم التلف او عدم المطالبة على احتمال
ورجح في الخبر بنية يوم المالك لوجوب رد الدين وقد تقرر

المالك
وبعد حصول
وظيفة المالك
هل هو مستحق
او متزلا لهما
الاعتناء ببلد

المالك
وقيل الكلام
في رد الملتقط
الكراهة

فوجب البديل لا يبق لو لم يجز العوض قبل ذلك لم يكن له المطالبة به لان
 العين قد تلفت على وجه غير محذور لانه نقول لا يلزم من عدم جواز
 العوض قبل ذلك كونه التلف غير محذور لا مكان ان يقال المراد
 بجهان العين من حين تملكها كونه المالك اذا جاء شره عليه وجب تعذر
 ردك فالبديل وهذا كاف في صدق مغالطته وانما على ان الملتقط
 يملكه ملكا شرعيا فيه ظهور المالك في ردك بحجج عاجبة وهذا عدل بقول
 لان فيه جوابين الادلة والاول عدم امرنا بالرد عليه وقد اختلفنا
 في تحرير هذا القول وهو قد مر من انتم وهو جيد جدا الا انه يحل
 للوجهين الاخرين وكون البديل مع التلف عارضا شرعية ودعوى
 الشهادة فظلاله على الاجماع على خلاف ذلك مع ما في المقام من استبعاد
 شغل الذمة بالبديل بحجج التمسك من دون فقد الملتقط لذلك
 عهدنا مدينا كدعوى الشهادة على ارادة لزوم البديل على الملتقط
 والمالك مع بقا العين عند ظهور المالك فظلاله على دعوى الاجماع
 عليه لقلة المخرجين بذلك في القضاة والمأثورين كما لا يخفى على المتبحر
 لكي يتم واحتمالهم التي منها احتمال تزلزل من الطرفين ايضا فلا حظ
 وتامل والله اعلم ولو استر الملتقط بعض اللقطة قبل تملكها شيئا
 ثم ظهر المالك فهو من مزية الشراء القضي فان اجاز المالك
 اخذ الشيء المشتري بهي ماله والا اخذ بهي ماله كما في نظائره ولا يمكن
 تنزيله على ان يبق عليه قطعا لو دفع كونه الشراء فيه بعد التملك كما
 لا يخفى على المتدبر فيه فلا تغفل عنه والله اعلم ولو ظهر المالك بعد

وان ظهر ذلك من ربح
 وابن ادريس الائمة
 في غير محله

موت الملتقط

على ان اداء الذم من حليف من دون اشتغال
 الذمة فكذا المالك

موت الملتقط مع بقا العين اخذ على ظاهر النقص وانما على
 ففاسحق مة الذمة في سكرنة الملتقط على نحو الذين اشكال من الاعمال
 وخلو النص عنه ومن وجوبه فيها اليه على الملتقط كما يجب عليه اداء
 الذم وعرضه ولا يخلو من قوة فهو جيد والله اعلم ولا يخفى ان القيمة
 بناء على الفان على اشتغال الذمة بالعوض انما هو كونه القيمة يوم
 التملك الذم في غير المعاقبة الا في ربه او الشرعية ولا ينظر
 الى القيمة يوم التلف ولا يوم المطالبة لعدم دخلها في شغل الذمة
 هذا بناء على عدم شغل الذمة بسلامة ربه سكرنا على احوال وانما
 البديل بحكم ان شئ بعد فقده المداير على يوم التملك او يوم
 التلف او يوم المطالبة او على القيمة او اقله ووجهه او اقله وليس
 الفرض ما يبين بعضه والاولى تقتضي الاخير كما في نظائره
 في التحرير انه يملك الملتقط اللقطة ملكا شرعيا فلا يحجب
 صاحبها فان وجد المالك اشكال ولو وجد المالك معيبة فان
 كان الملتقط نور التملك وجب الارش سوا كان من قبله او من قبل غيره
 ولو طلب المالك المثل او القيمة في وجه عدم الوجوب على الملتقط فان
 لم يكن نور التملك لم يجب ارش الا ان يكون بتفريطه ولو تعذر
 رد اللقطة بعد التملك وجب على الملتقط المثل ان كان مثليا والا
 فالقيمة والوجه ان القيمة المعبرة بالقيمة وقت التملك وان يملك

على ان اداء الذم من حليف من دون اشتغال
 الذمة فكذا المالك
 ٢ وصرح بعضا انهم

في الشهادة بين النصارى
 المتعارفين

٢ فهو

الملتقط اللقطة بعد التعريف والنية بغير عوض في ذمتهم وانما
 يتجدد العوض في ذمتهم بمطالبة المالك كما يتجدد ملك الزوج النصف
 القدر بالطلاق او بعوض ثابت في ذمتها حاصلا ان قال
 الشيخ في بعض كتبه يعني بمطالبة المالك لا بنية التملك في اكثر
 كتبه ان الضمان يتعلق به مع النية اما غير ذلك من الاضمان لا
 الوجوه المذكورة في التكملة وغيره كبيع البرد والكفاية وغيرها
 ولم نجد من اضل كون محبب المالك كاشفا عن بطلان التملك من
 اطلاق قوله المالك لبيع الفضي بل ظاهر المقصود والفتاوى
 خلاف ذلك كله بل لا يبيح بدور الاجماع على خلافه وقد يجب لذلك
 تنبيه عند تعرض المصنف لذلك لانه يسمع وباليهم وآله فلا يفتد
 وتامل والله اعلم ولا يخفى ايضا انه على المشهور يكون العوض ديناً في
 ذمة الملتقط كسر الدين التي في ذمته تستلزم تركه بعد وفاته
 مطلقاً لو لم يظهر حاجتها وحيث في ذمتها كفاية دينه و
 لكن قد قيل بانها من ذمتها بالمالك ووارثه لانها تكون في ذمته
 على وجه ان لم يظهر المالك ولا وارثه في ذمتها ويخرج
 من تركته وراثته غير ذلك لخلق النقص عنه بل عليها
 ظاهرة فخلقه مع امكان ان يقال بان ذمتها جارية على انساب
 والا فهو في ذمتهم كالفرض ونحوه وفيه ان هذا الاحتمال المتعين
 ولو بغيره الاجماع عليه ظاهر او مرياً وخلق النقص عن التبرع به

عكس في الفتح الكرامة
 لا تترك حكمة منصوصة
 الاضمان لا تترك

١٠
 ١٢٠

غير قاض

غير قاض بعد جريانه على القواعد الشرعية كما هو واضح فتم حيدوا العلم
 قاله الثاني الملتقط وهو من له اهلية الاكتساب
 او الحفظ فلو التفت اليه جازاً ويتولى الولى
 التعريف عنه وكذا المجنون اقول لا يعرف ذلك
 خلاف بيننا بل ظاهرهم الاتفاق في علمه للماحل وفيه وعدم
 الاذن بالاتفاق طرعا ان بل لها مع كغيرها ودعوى ان
 ذلك مفرغ على ان اللقطة في مفسد الامانة والولاية في الابتداء
 بالنسبة الى حفظه وتعريفها ومفسد الاكتساب والانتهاج بالنسبة
 للمالك فتم من غلب فيها مفسد الاكتساب فتنتهج التقاطه لا يقبل
 الاكتساب وانما على الامانة ومنهم من عكس في المصداق اعتبر احد
 الامرين كانهما في ذمتها والامر سهل والله اعلم قاله وكذا
 يجب ان يلتقط من العاقل لان له اهلية الاكتساب
 اقول لا ريب في قبول العمومات بل هو اولى من القصة المجنون
 لغة وعرفاً مع قابلية الحفظ والتعريف ايضا فصوره في الخارج
 اليها لا للقطة القليل ونحوه والطلاق النقص ونحوه بل
 للمهر مطلق ولو على فطرة ودعوى ان كالميت فلا يصلح
 للاكتساب اعلنا لا يشهد عليها ان لم يكن على عهدها ولو سلمت
 فهو قابل للحفظ في حق التقاطه بناء على كفاية احد الامرين فيه

ودعواته عن قابل له ايضا وغيره على الإطلاق واولى منه التقاط
 الفاسق لشيء لو سلم قطعه فقصها مع كونه ما نزل على امثال ذلك
 وان كان فاسقا ولا يفتقر الكافر والفاسق المحرم اياكم اليها نظر
 عليها كما عار اليه كثير منهم للاجل والطلاق النقص وعينها وفي
 المسك وهل تفتريدها عليها الا ان يتم احوال ام يترتب عليها اياكم
 من يدها الا ان يستحق عقوبة فبذلك يندفع اليها وجها من عدم
 كونها من اهل الامة على مال الغير وحج عدم الاذن بالالتقاط
 ولان كل من يملكها ويمن الوديعة فقد اخل بها وبين اللقطة
 كالعديل وفيه نظر لان الاذن والوديعة خارج قبل المالك
 بخلاف اللقطة فانها من الشئ وليس له ان يمن غير العدل
 على مال الغير والتذكيرة انه يجب فكيف مع علم اياكم فبذلك
 والا استحب وفي التمسرة انه لم تقف لعلها على نقص فاستباح
 اللقطتين من يد الفاسق او من حيا فظ اليه مدة التعريف الي
 غير ذلك في كلامهم التي لا تعلق بغيره من نظر او منع فلا حظ وتذكر
 والله اعلم قال في اخذ لقطة اياكم لعلها تتردد
 من كونهم لسوا اهل الامة لا سيما في قول قد صرح
 شيخنا للاجل والتعلق بالزبور الا انه في غير هذه الاطلاق لبعض
 الواردة في لقطة اياكم ان مله للفاسق لغة وعين بل وغيره
 ايضا كما في خبر القنار وعنده ولو سلم عدمه فلا كل بالفرق بينهما
 وجز الفقيه لا دلالة فيها على المنع القاطع وان ذلك

وما ذكره الاستاذ وادام محب
 من كونه قابل للمحافظة
 وذلك الكتاب من غير
 ولان الاول على الجواز
 ارتكابه لحد الفطر
 على حفظ اموال
 الناس ومنه ما
 محرز في محله

رلقطة اياكم وغيره
 او لقطة آخرة و
 الاموال والموقوف
 من الفقير من امواله

منهم

على

على نفس الكرامة او على نفس شدة في مثل الزور واللعن وجه المسألة
 انها لو كانت ركة والتعريف من دون ملاحظة العدة فلا
 يستدل بها على اشتراطها فيه كما زعم بعضهم بل قد يستدل
 به على جواز التقاط المميز مع تعريضه بغيره بغيره وبوليته
 فيجوز والمجنون وغيره مع تعريفه العلى عنها بنفسه او غيره
 ومنه يظهر عدم الاطلاق في لقطة اياكم فتخرج به عن الاصل والآفة
 ثمرة نظرها في تدبر والله اعلم قال في اخذ
 كل واحدة من اللقطتين وفي رواية ابي خديجة
 عن ابي عبد الله عليه السلام لا يتعرض لها المملوك له
 واختار الشيخ الجواز وهو مشبه لان له اهلية
 الاستيمان والاكتساب وكذا الدبر وام الولد
 والجوارز الظاهر في طرف الكاتب لان له
 اهلية التملك اقول قد اختلفت كلماتهم في اهلية
 العلية في التقاط العبد والمجروح انما هو النقص الواردة
 عنهم ومقتضى العدم والاطلاق انما هو جواز التقاط
 مطلقا كما هو جاز من قبل نسبة المشهور الى الشيخ ووجه تفرقه
 عنه ولكن عن بعض الاخرى المنع من ذلك ولعله في الحقوق
 والكلية وعنده وقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال
 المملوك واللقطة فلا يتعرض لها المملوك موقفا بالاعتبار

اخ التقاط غير المميز

لمستعمله بحرق مولاه وخدمته فلا يتيسر له القيام بحقوق
 اللقطة وبأن الملب في منصوص اللقطة الواردة عنهم
 ولم يوفقا بلية الملتقط لتملكه بنفسه بل وكذا النور في جبال الفيد
 أيضا لعدم إمكان تعريف العبد مع مولاه له عنه بل ومع عدم
 أدنى له بذلك والمملوك لا يملك شيئا أصلا مطلقا من المكاتب
 المطلق من أفرادها كما هو محقق في محله بل ولا يقدر على شيء أصلا
 مع إطلاعه حرمة التعريف في العبد وإحالة الف ذواته له
 ونحو ذلك ولا موجب لجل النهي الكراهية كما وقع كثير منهم وعقوب
 اعراض المشهور عنه أو عدم جسيته في نفسه فلا ينفص بمحضها
 للمملوكات عليها مديها خصوص بالنسبة إلى العبداء فلم لو كان
 المولى قد اذن له بالاتفاق على أنه آله له فلا ريب في جواز
 ويكون الملتقط حقيقة هو المولى دون العبد وعليه قد يحمل
 بعض عبارات القائلين بالجواز من نفس الالتماس فيه الذي
 به من سببه كما في المالك وغيره أو دعوى الإجماع على أن التعريف
 ولا يندرج ذلك في خبر الزبور فإنا المذهب منه أنه هو اللقطة
 بنفسه لا المولاه وإن كانت قد يشبه المكابرة وفي جواز أن
 المولى له بالاتفاق لنفسه تامل أو منه وقد سبق في الحالة ما
 له نفع بها ولا يخلو من أحكام الاتفاق العبد المملوك الرعية
 الشبه به نعم وبالنسبة إليه فلا حظ وتامل والله أعلم بتفسير
 لوالقطة أنما في تلك القطة يجب تعريفها ففرض بها

مطلق

مطلق وإن كان نصفها منفردا لا يجب تعريفه مثلا منفردا أو
 منضمين فيه أو منفردا عليها أو جوبه على أحد ما على نحو الواجب
 الكفاية وجوبه مع احتمال عدمه مطلقا للأصل مع عدم تحول أدلة
 الاتفاقية لمثل ذلك مع احتمال الفرق بين بلوغ حصته كل واحد منهما
 نصا في التعريف فيجب على كل منهما تعريف حصته وهي علم بلوغها
 لذلك فلا يجب عليها أصلا أو استيفاء ذلك في الأدلة المستوية
 نفع حقا ونظر ذلك في اللقطة المبعوض لذلك الظاهر وإن يكن
 الفرق بينهما في بعض الوجوه إلا أنها مشتركة في أحقا النور
 والاحتياط في أمثال ذلك مما لا ينبغي تركه فتأمل جيدا والله أعلم

الثالث في الأحكام وهي مسائل الأولى ليس
 التوا في شرط في التعريف فلو فرقه جان
 أقول قد استوفيت النصوص أو قد استربت لزوم التعريف سنة
 والمتيق منها إنما هو استيعابها بذلك ولكن قد وقع كثير منهم
 بعدم لزوم ذلك بل لا يعرف فيه خلافا وقال تعالى في النعمان
 للتوا في الحكم بعدم شرطية تفسيره أن أحدهما وهو الأظهر أن
 المراد به استيعاب وقت الحمل بالتعريف فإنا ذلك غير شرط اتفاق
 بل ولا كل يوم لا إطلاق الأمر بالتعريف سنة في النصوص فراجع إلى ما
 بعد تعريفها كذا عرفنا وهو يتحقق بما دون ذلك وقد عبر العلي

في اشتراط
 الاتفاق

فيه ان يقع على وجه لا ينبغي ان انكر ان لا مضى يتحقق ذلك
 بالتعريف في الاشارة الى كل يوم مرة او مرتين ثم في كل اسبوع
 ثم في كل شهر كذلك وفي القواعد التصريح بان المراد بالانذار
 المنفرد هو هذا المعنى وانما ان المراد به تقابل التعريف في
 الواحد بحيث يقع التعريف المعتبر في شهر عشر شهر متوالي فان
 ذلك غير لازم بل يجوز تعريفه بان يعرف شهرين ويترك شهرين
 وهكذا بحيث يجمع من الاشهر المعرف فيها تمام احوال وهذا المعنى
 صريح في التذكير معتمداً به من التوالى الذي ليس بواجب
 فهو كمن نذر صوم سنة في سنة بحيث لا ان يوالي وان يفرق
 بحيث يجمع له صيام اشهر عشر شهراً ونقل عن بعض ان فقيه
 عدم جواز التعريف بهذا المعنى وانما لو قطع كذلك وجب الاستيفان
 والتعريف ان صح ان الاشارة الى الاشهر بالمراد هنا الشهر بل قد
 يتبع ارادة لانه هو المتبادر او المتيقن ارادة من الخصوص
 دون الاشارة الى المتبادر منها انقال التعريف لا لفظاً واول ازمته
 انما انه عبارة ان ان يتم احوال وهو مشغول في عرف بل قد يستدل عليه
 بقوله فاذا انتهت بها ففرقها سنة لظهور الفاء في ذلك
 كما قيل والعمدة انما هو كل من النصوص كانه منها كثير منهم
 واما المراتب الثلاثة المذكورة فقد صرح بها كثير منهم بل رجا
 نسبت الاصل الى الاحوط كون المرتبة الاولى في رتبة اشهر ثم

المرتبة الثانية في رتبة اشهر ثم
 المرتبة الثالثة في رتبة اشهر

المرتبة الاولى في رتبة اشهر

المرتبة الثانية في رتبة اشهر ثم المرتبة الثالثة في رتبة اشهر ولكن لم
 على ما صرح بذلك بل قيل بان المشهور ان الاولى اما سبعة ايام ثم
 في بقية الشهر في كل اسبوع ثم في كل شهر اما آخر احوال بل رتب
 ذلك اما الاصل بان يعرف التذكير انه يعرف في الاشارة الى كل يوم
 مرتين في كل شهر في كل شهر ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مرة
 او مرتين ثم في كل شهر بحيث لا ينسب كونه تذكيراً لما مضى في الاشهر
 انه لم يقرر ان روح التعريف بعد فوج فيه انما يعرف ولا يعرف فيه
 التوالى كما قاله الاصل في رتبها اي وقد اعتبر الاصل في ان يقع على
 وجه لا ينبغي ان انكر ان لا مضى في لو ان يتحقق ذلك بالتعريف
 في الاشارة الى كل يوم مرة او مرتين ثم في كل اسبوع ثم في كل شهر كذلك وهذا التذكير
 اي لا دليل عليه بل قيل بان ما ذكره المراتب لا يوجب قابلية الاقل مصداق
 التعريف هو لا يتحقق كونه المراتب في العرف المذوق في كل حقيقة
 بخلاف ذلك وتبطل الاستدلال في هذه الالهام الى كل ما سلك به في ابتداء العمل
 لا يبرحه اما مدرج في شغل العمل في يعقد الآلة على هر فعدده لا يبرحه
 ان يقال بعد انتفا الارادة الاستيعاب يتفان ارادة اول الافراد التي
 لا يقطع بعدها كالتعريف في كل اسبوع مرة تمام احوال واولى من
 ذلك ان يقال ان العرف في كل اسبوع مرة تمام احوال واولى من
 بانه لا مجال للاهل العرف في كل اسبوع مرة تمام احوال واولى من
 مصداق التعريف سنة بل هم في غاية احمية في معرفة المراد من شرا
 والمرجع انما هو الاشارة الى ما اجمعوا على الاتفاق به في انشا الاصل

وهي سنة في رتبة اشهر
 اربعة

ان لا طريق لنا غيره فان لم يتحقق الاجماع على شيء متيقن فالعمل بالاجماع
 فيه لا يتغير كنهه جيد والله اعلم قاله وابقاعه
 عند اجتماع الناس وبسببهم كالفدوات
 والعشبات اقول قد صرح بذلك كثير منهم في غير خلاف فيه
 يعرف بل ظاهرهم الاجماع عليه لا يخرج اولا اطلاق المالك
 عليها بنفسه او بافعال غيره اليه في جهة اشتهار بين الناس كما هو المعروف
 والنصوص الواردة عنهم في ذلك كقول القوم بقرينة على مجمع
 الحديث وقوله يعرف سنة في مجمع الحديث وقوله في حديث
 اثنى الله مقروءة في الحديث به ونحو ذلك مما اوردت من لفظه والليل
 وما في كثير منهم من تقييده بالنهار في غير محله كدعوى بعضهم
 النصوص فتدبروا ما خربا بان بن تغلب قال اجبت يد المكيين
 وشارف انت اما بعد الله عن ذلك فقال الى ابن اجبت
 ذلك فقلت له ان كنت منصرفا الى منزلي فاجبت فقال خذ
 الى المكان الذي اجبت فيه فخره فالاجاب طالبه بعد ثلثة ايام
 فاعطاه والا فتعدي به فلا عامل به بل الاجماع بغيره فلا خلاف
 وج فلا محقق من طرعه او حمله على غير اللفظة او على معنى الناس
 بذلك او على ثلثة ايام بعد تعريف السنة او على غير ذلك كما قيل في
 ما فيه فتدبر فيه والامر سهل والله اعلم قاله وكيفيته ان
 تقول من ضاع له ذهب او فضة او ثوب
 وما شاكل ذلك من الالفاظ ولو اوغل في

الابهام

الابهام سان احوط كان يقول من ضاع له
 او شئ فانه ابعد ان يدل على غير التخييل
 ومن مائة ايام المواسم والمجتمعات كالاعباد
 واما يوم الجمع وموضع موطن الاجتماع كالقضاء
 والمجامع والاسواق اقول اما الاول فظاهر بسببه لانه
 هو المنقح من التعريف في الناس بسمية اللفظة باسمها كالنبي
 والهيكل والتميز في كل واحد من ذلك بل لعله اول ما اورد في ظاهر
 المالك والفقهاء اليها في كل واحد من اللفظة بل الناس قد يعرفون
 صفاتها ايضا بل اوغاليا بل او جميعا اذ لم تدفع الى المالك
 بالبيعة الشرعية بل لا بأس بان يربها لمن يدها لان يعلم البيعة
 عليها ان عرف انها له والا عرف عنها ولم يتكلم في البيعة
 عليها ويحتمل المنع من ذلك كلمة لانه المطلوب من شرائع اخفاء ما في
 بيعة عليه غير ذلك والظاهر قوله اعرف عقابها ووكايتها ثم عطفها
 عرفها سنة من ارادة اخفاءها ولان ذلك هو المتعارف وكيفيته
 التعريف لها مع نفي اقامة البيعة على المالك فلا يقطع الطريق عليه
 بحصر الله بالبيعة كما قيل ولكن المانع في ذلك مستظهر فلا خلاف وتدبر
 والله اعلم ولو قلنا بالاكفاء في كل القطعة اعتبر في عدم ذلك المتقطع
 لها وعدم اطلاق غير المالك عليها علة والا فلا فائدة وذكر ذلك
 هو واضح والله اعلم واما الثاني فلا ريب فيه للاعتبار وظاهر النصوص
 ان بقية ولو ارادة ما يجعل الزمان منها بل ربما قيل باق المرام في كل

وابواب
المساجد

وهو قول بالي المهرية
 والجمع المجرى بالجمع
 وهو قول بالعرف

يجمع كل يوم جمعة من جميع التمسك ولكن لم يقدح التمسك بذلك وان اجتمع
 بعض من تاجر فلا حظ وتذكر والله اعلم واما الثالث فلا ريب فيه
 انما لشمول النقص له كالاتي روي اليها اما جهاذا كذا
 ويعبر عن ذلك ان يكون في بلد الالتقاء كذا نقص عليه شيء منهم
 من غير خلاف في يعرف بل ظاهرهم الاجماع عليه واما بعض
 العبادات في التغيير فيلغظ ينظر قد يراى به الوجوب كما جزم به بعضهم
 ولعله لو خرج الوجوب عنهم لان ذلك منطوقه واصله اما المكلف
 الا ان يعلم بان الملقط لغير اهل البلد بل من كان فيه من اهل البلد
 ويحكم في ذلك فتعرف من جهة اجماعهم كوفات والمث بدو في
 ما يظن في اهلها اما جهاذا كذا اتفق في لفظه الكسبي الذي في سجدة
 رتار في المدة مع ظهور جهاذا التعريف به في سنة ولكن قد يقع
 لغزوم التعريف بها في بلد الالتقاء مع رجاء وصول جهاذا اليها
 وان كان قد خرج عنها كما اتفق وقوع مثل ذلك في هذه المدينة
 ومن يظهر احوالها في الملقط في الهواء اى التي عن يعرف جهاذا
 فان التعريف بها يكون في البلاد التي يجتمع كون المكلف فيها او جهاذا
 واصله جهاذا التعريف فيها وذلك يختلف باختلاف كثرة التردد
 في تلك الهواء وقلته وفي ذلك والمكلف بالتعريف به بنفسه غيره
 ولعل من ابا ان يشرب المذاق وان لم يتحقق تعريفها حولا فان
 التمسك الا انما لا يحول بالنسبة اما مكان الالتقاء وعدم العمل به
 فيها غير ان يثبت العمل به بالنسبة اما المكان كما هو واضح كوضع جهاذا

والجائز

جزا

كأنه في الزيد

خراجي المشتعل على الدراهم المدفونة وبعض بيوت مكة عن محل
 النجث فمن جهاذا والله اعلم ولو ارد الملقط ان يوعى ببلد لم يكن
 له حمل اللقطة معه لاجازة حرمته التعريف في الملقط بل بقيها في بلد
 عند موته عليها ويكمل من يعرف بها فيه وليس له اكمال التعريف
 في سفره ولو فله وفيها اجتماع الناس الا ان يرجع فيها ظهر المكلف
 على تكاد الالتقاء وكذا الحكم في الملقطين وهو في فدان يعرفه
 في بلد الالتقاء اى في الامم رجاء معرفة المكلف به في سنة فيعرف
 فيه اى هذا ولا يصح عبارات لا تخلو في مساحته لا في سنة ولا في سنة
 ينقلها فلا حظ والله اعلم قاله ويكره داخل المسجد
 ويجوز ان يعرف بنفسه فمن يستنبطه
 او يستأجر احد الا الاول فقد ذكره كثير منهم لقوله
 من سمع منشد خالة في المسجد فليقل لا يدع الله نعم الكوفة
 لم يبين لهذا والمالك المنع عنه لان المسجد لم يوضع لذلك للنبوة
 المزبورة اما غير ذلك والله اعلم واما الثاني فلا خلاف فيه في الاشكال
 بل الاجماع يعرف عليه كثير منهم من اوطاير الاصل والعلوية عدم
 المباشرة من الملقط للتعريف باللقطة لانه ليس من العبادات التي يشترط
 فيها المباشرة والعلوية الفرضية الذي لا يختلف احوال فيه بين كونه من
 الملقط او غيره واما في النقص من ان الملقط تعرفه منزل بما
 يشمل كونه بامره لصدق النسبة اليه بذلك عرف مع قوله الملقطة

من

احكام

في عدم وجوب
المباشرة من
الملقط

تعريف سنة بالنسبة للمجهول ولا داعي لمصلحة على تعريف الملتقط فقط بل قد
يقال بشموله للمنتزح بالتعريف بدلالة الملتقط له بذلك بل ولو لم
عدم علمه بذلك حين التعريف بها كقول وغيره رارة عن ابا جعفر
عن اللقطة فارشاً عما فيه من فقهه وقال ان هذا ما جاء به السيل
وانما اريد ان اتحقق به ولم يكن عليه مباشرة التعريف به بنفسه وقد
يورد عليه من مضمونه كونه ذلك من اللقطة التي هي تعريفه سنة
مع عدم ظهور رارة المبرور كونه هو الملتقط بنفسه كما قيل والله اعلم
تبيينها الاول الظاهر ان اجرة التعريف على الملتقط لانه هو الملتقط
فيكون عليه مباشرة او بديل الاجرة عليه مع عدم حصول المنتزح به عنه
على وجه وجوب الهوة على الولد الذكر عن ابيه ولو مباشرة بنفسه لم يستحق
على المالك اجرة على الملاك واحترام عمله هو الذي قد سقطت به الهوة
خصوصاً مع فقهه تلك اللقطة والمالك انما يتبرع الملتقط
بالتعريف او بديل المؤنة وذلك في الاخر وجوب الاجرة عليه طالع
لانه مكلف به او قال المالك لانه لمصلحة او الفرق بين التقاطها بينة
التملك فيكون من ماله او بينة الحفظ للمالك فيكون من ماله اوجه اجموده
الاول ونحوه في غيره كقول ولوقلنا بعدم وجوب التعريف الا مع فقد
التملك ولم يقصده واراد الحفظ لم يقب عليه الاجرة كما عن التذكرة
وجاء القاصد وعنه وعن التذكرة انه يرفع اثره الى المالك ليدل
الاجرة من بيت المال او لتعريف عليه او يامر الملتقط به المانع ذلك
ما يراه مصلحة له ولا ينافي ذلك تملك الملتقط لها بعد ذلك عملاً باطلاق
ادلتها خصوصاً امره الملتقط بالتعريف فاما حينئذ والله اعلم الثاني

لا ريب

والكلام في القام من الرابع
وارجع الى ما ذكره في باب
اجواز فكون الملتقط
مخيراً في امره ويحبه
او لا في امره في نفسه
اليه وكل وجه

هذا هو الحق في تعريف الملتقط
بأنه لا يملكه الا بالقبول
والقبول هو الذي لا يملكه الا بالقبول

لا ريب وكفاية تعريف غيره مطلق ولو جازاً معلماً لمصلحة الفرض من جميع
طرفة الا انه يعتبر في ترتيب احكامه عليه علم الملتقط بوجهه من غيره او
قيام بينة عليه لشمول ادلتها لجميع الموضوعات التي رخصتها وانها في عمته
مقام العلم بها الا ما خرج بدليل خاص ودعوان من قوله في اللقطة
تعريف سنة ثم يرسيل ماله ظاهر في اعتبار العلم بوقوع التعريف فلما
تكلف البينة عنه يدعي ان ذلك جاز في سائر الموضوعات ودليل البينة
حاكم على جميعها فلما ينبغي الاشكال في ذلك وانما الاشكال في قيام من
العدل به مقامه في ذلك وظاهر من العبارات الاشكال في شمول
ادلتها لذلك كما قيل وعليه من خطاه واولى بالمنع الاشكال ما جاز
غيره كما وقع لبعضهم تمسكاً بقاعدة حمل قول المسموع على الصحة وبانه
مؤمن من التعريف فيصدق فيه وفيه من نظر فتدبر وفي المالك ان
يشترط في النائب العدالة ليقبل اخباره او اطلاق الملتقط على تعريضه
ولو باخباره فيقبل خبره وفي شرطه من ابدى اجراء له مجرى الشهادة
او الاكتفاء بواحد جعله له بما يستجبه وجهان احدهما الاول من العدم
ان الاقرار الثاني لعدم دليله ولعمري ان من البينة ولصحة ربه
امينا عليه فيقبل قوله فيه كما قيل وعن التذكرة انه ينبغي ان يتولى
التعريف شخص امين ثقة غير مشهور بالعدالة واللعب ولا يتولاها
الفاقر لئلا تفقد فائدة التعريف وهذا على الكراهة دون التوسم
وعن جاب القاصد انه لا يركن الى مجرد قول غيره العدل بل لابد من اطلاقه
عليه لواطلاح من يعتمد على خبره عليه وفي القدر لا يفي وفي خبره

في اعتبار البينة
في القام وعنده

والعلم ان في نفس الاشكال
اشكال لان في البينة
البينة في جميع الموضوعات
محل خلاف بل ينبغي عند
جامعة في الفقه
كما مرناه في باب
الاشكال في رابع
سنة احواله العمة

لعدم وراه اعلى اليه
في الاقرار ولعدم
بشأن فتقول في كل امين كما هو
ملك المالك
في كل الملتقط

منع القول بالانكشاف في الامور
التي لا يكون فيها نفع
او ضرر

الامور له مع قبول قوله فيه نظر قبل نفي ان الانكشاف بقوله في
التملك يقتضيه سقوط التعريف عنه وقد وقع الفعل في الخارج الذي
هو متعلق بالامور لثبوتها على وقوعه لانه معلول اثر وانما ثبوت
احد المعلولين يقتضيه ثبوت الاخر ومن انما الجواب ما لا يخفى
بمجرد ادعاء التعريف وان قبل قوله في سقوط التكليف بالنسبة
الى الملتقط الذي لا لزوم له في وقوعه في الخارج والايضا عدم جوب
الامور ووقوعها في القامد انما هو لعل الاقوال والادع بغير ثبوت الامور
لانها لكان اصح والعرفان في ثبوتها بغير كمالها الى ان لا يعلم
الاتيان بها الا من قبلها فانها تكتفي فيها بقوله كما هو مقرر في محله وفي
الاجماع ايضا انه لا يكون الانكشاف بقول الاول على كل تقدير سواء كان
بامره ام لا او يقتضيه قبوله على ما كان متبعا فيحمل الثاني لانه منهم
في خبره اذ يلزم منه اثبات حق له على الغير ولانه اذا ردت بالنسبة
الى الامور كان مردودا في نظر الشارع فلا يبرح في سقوط التكليف
بالتعريف فيقتضي الانكشاف على قول العادل المسترجع ويجعل عدم الفرق
بينها وعدم قبول خبره في بعض لا يقتضيه رده ولا عدم قبوله مطلقا
في غير ذلك من كلامهم الى لا تقبل خبره نظر اوضح واولى بالمصلحة الاستدلال
بالسيرة على الانكشاف بخبر الواحد في ثبوت التعريف الذي يرتب عليه
سائر الاحكام المتعلقة عليه بل اعلم من الترجع بالغيب خصوصا بالنسبة
الى اخبار الفاسق بذلك واولى من ذلك دعوى قبوله في سقوط
التكليف عنه لانه من الاحكام الشرعية التي يقبل فيها خبر الواحد بخلاف

كما هو في كلامه

الاخص

في خبره

ترتيب

ترتيب التملك عليه فلا يقبل لانه من الموضوعات التي يرتبها
بالنسبة على اهلها من التملكات القرينة كما هو واضح كوضع عدم حصة كون
الميراث احد جزئيه البنية لاثبات الدعوى في نظامه فتم جيدا والاعلم
ان ثبوت الانكشاف خلافه وان لم يترك المبادر الى التعريف
استنباط العدل فيه بل على ارضاء الاتفاق عليه كما ذكره هنا وفي
الواجبات الكفائية فتم جيدا قال مرة الثانية اذا وقع اللقطة
الى احكام فبايعها فان وجد ما للهادن مع الشيء اليه
والامراده على الملتقط لان ولاية التملك او القلة
اقول قد ذكر كثير منهم ان له ان يدفعها الى احكام بل في الجواب كغيره
انه يجب على احكام ان يقبل ذلك لانه مدد للمصالح ومن اهلها حفظ
اموال الغائبين ومنهم ارباب اللقطة كما قيل ولا يكون نظر اوضح للادل
وعدم ثبوت عدم ولاية احكام بحيث يشمل الاموال التي في يد الايمن
الشرط على الوديعة والفرق بينهما من جهة الجهة محل منه وان امكن
الفرق بينهما من جهة الضرر في كيف كان فانما تسمى ولاية على الاموال
الى لا بد لاحد عليها احلا في قولكم يكن الملتقط سعيه فيكون مملوكا
قوله احكام لشمول ولاية كونه مقتضا او اجماعا وانظر الى ان
ولاية الشئ للملتقط حفظ وتملكه وتصرفه لانه يدل على حكمه
حكمها ولكن في الجواب ان اذ ادفع الملتقط الى احكام فبايعها يكون
بيعه اعود على المالك من قبيلها فان وجد ما للهادن ففعله اليه ولا بحث

ح وان عرفها هو او الملتقط ومضاهيها فاختار الملتقط التملك
وجوب رده اليه ليمتلكه لان ذلك حقه وان اختار الملتقط
الحفظ فقتصر عبارة المعاهد وغيره انه لا يدفع اليه لانه ولاية
حفظه لا الفانيات اما الحكم وانما كان الملتقط ولاية عليه لما كان
بيده فلما رده اما الحكم سقط حقه من ذلك لانه حق عارض
للساكنة ط بخلاف ولاية الحكم فانها ثابتة له بالامانة وان
اختار الصدقة فقد قال المصنف بان الحكم يدفع اليه ليمتلكه
لان ولاية الصدقة كماله ولاية التملك والفرق بينه وبين الحفظ
مع ان ولاية به ايضا منوطه بالحكم بعد دفعه اليه عليه الله ان
الصدقة من الملتقط يتربط عليها الحكم بانها تكون تولى لها امور
على المالك من تولى الحكم فمن ثم لم يكن الحكم منه بخلاف الاحتفاظ
فانه امانة بيده كما هو عند الحكم كذلك ويجعل وجوب دفع اليه
مع ارادة الحفظ لانه احد الامور التي يتخير الملتقط في حقه وفيه
يؤيد عليها بانه المتيقن انما هو يتقن الاحتمال المزبور لانه سقط حقه
بمجرد اختياره دفعها الى الحكم مع وضع عبء التعليل المزبور ايضا
وقد يقال بعدم جواز تولى الحكم للصدقة دون الملتقط للاصل
ولانه الملتقط هو المأمور به بملكه ولانه انفع للمالك من تعلق
الحكم به ولان الحكم ليس وحي ذات كوني الطخل والالم يكن
الملتقط لقطعة على اخذها منه مطلقا ولو للمالك كما هو واضح

الصدقة

كوضع

كوضع عدم سقوط وجوب التعريف عن الملتقط بالدفع منه الى الحكم
كما في صريح التذكرة وغيره فلا حظ وتامل والله اعلم قاله الثالثة
قيل لا يجب التعريف الا مع نية التملك وفيه
اتسكال ينشأ من خفاها لها عن المالك
اقول بل المتيقن وجوبه مطلقا كما هو ضرورة كثير منهم بل لعله هو المشهور
بمن المتأخرين او مطلقا بل عن السرائر وكشف الرموز بخلاف
فيه بل عن الامايق والمبسوط والغنية وفي التذكرة الاجماع عليه
بل قيل بانه قد طغى عن رايهم من المقنع الى الرافض بل وبما مضى
عنه ايضا اما زماننا وقد يستدل عليه ايضا بالنسب وغيره من نفوس
اهل البيت فانه النكاح منها اجمع انما هو الامرية مطلقا وهو
المنقول عن موضع من المبسوط ايضا لانه وجوبه انما كان مقدما
لأنه لا المالك وذلك مشروط بان نية التملك وعدمها
ولانه لو لم يجب التعريف لكان ايقانها في مكانها اقل للمالك
واقرب الاطلاع عليها كما قيل ولوجوب التعريف لقطعة احرم
مع جواز تملكها عند اتم كما قيل ولكن عن موضع من المبسوط ان
من وجد لقطعة فان اراد حفظها مع حاجتها لا يميز ان يعرفها
لان التعريف انما يكون للتملك ولعله لا مل وانهما لكون الامر
بالتعريف مشروطا لا مطلقا وفي المالك وغيره انه انما يجب

لأن التعريف إنما وجب لتحقيق شرط التملك فإذا لم يقصده لم يجب
وإنما يكون كمالاً مجهول المالك فيحفظ له المانة أو يرفع المالك
والظاهر واختاره المصنف من وجوب التعريف للأمر به في الأفعال ولأن
مال الغير جعل في يده فيجب عليه دفعه المالك والتعريف وسيلة
المعلم المالك به فيجب من باب المقدمة ولأن شركة كتمان مفوض
لحق على مسخفة ولا يراد مثله في المال المجهول بيده بغير الالتقاط لأن
هذا قد نصب الشارع له طريق المالك التحويل المالك وهو التعريف حول
بغلاف المجهول فأنه لم يقدّر له طريق فوجب التفتيش فيه من المالك
بحسب الامكان ولا منافاة بين وجوب التعريف وكونه شرطاً في التملك
ولأن التملك غير واجب فلا يجب الوسيلة إليه وإنما الوجوب
لتحويل المالك هو موجود في محل النزاع لا لأجل التملك وإن
كان شرطاً فيه وقد يورد عليها بآلة الشيخ لم يجعله في مجهول المالك بل
قال إذا أراد حفظه لم يجب وأما المانة لا يعرفه وكيف يجعله
المالك وهو خارج ومجهول المالك ليس بخارج وقد جعل الشارع
له طريق وهو التفتيش من المالك متى جعل اليأس منه فيصدق به عنه
حق فوراً كما قيل وقد يدفع بآلة فيكم الطريق المزبور وإن كان من أفراد
اللفظة عندهم لا لم يجب عليه تعريفها للأصل بل قد يقال بآلة التبادر
من قوله تعرفت منه ثم إن قيل ما يكون التعريف لأجل التملك فيكون
مشروطاً بقصد كماله عليه منه ظاهراً بل هو كماله لا الأمر وإن كانت

فائدة

فائدة التملك بعد محض العمل فلهذا إذا قيد بغيره لم يشترط
أو الجميع إلا من شذوذ ونقد في ذلك قاله ولا يجب تعريفها
الأبعد التعريف ولم يفت في يده أحوالاً
أقول لا خلاف في ذلك ولا شك بل الإجماع يقتضي للأصل المقدر
في خروج من غير التفتيش ولأن التملك في حق النقص مشروطاً بالتعريف
حولاً أو معقياً بعده فلا يقع بدونه كما قيل والأمر سهل والله أعلم
تفتيشات الأول ظاهر الحق ونحوه كما عرفت منهم حول التملك
بعد التعريف حولاً مطلقاً ولو اذلة عمداً بل ولو آتياً من صاحبه
أطلق المدة عنه كما قيل بل قبل بآلة الاشبه بالأصل أنها ان بقيت
في يده أحوالاً من ذلك تعريف لغز أو لغز حيث يبأس من
حاجبها وحاجبها يبأس منها ولا يتفطن لها لو سمع تعريفها كانت كمال
المجهول المالك يجب عليه أن يتفقد بها لكنه إن أراد تملكها عرفها
حولاً بقصد وإن لم يجد تعريفها لمكان إطلاق النقص والفتور
كما عرفت به بعضهم بل ظاهر قول المصنف بل هو صحيح المذكورة والتحريم
وهو فيه الشهيد والثانيان والصحيح من كماله ولكن قد يقال
بآلة المتدرج النقص وتوهم أنها لو كانت كسبل ما بعد التعريف
المعهود المتصل بالالتقاط فيقتضي على إحالة عدم التملك والفتور

لذا قال الفاضل في القواعد لو اقر احد احوال عرف من الشاكلة
التملك بعده على اشكال وعن الايضاح عدم التزج وفي
الملك حكاية قول بعدم التملك في ذلك ولا وقع لانكار
مفصل الكرامة وغيره وجود العقل المذمور وقد سئل عليه
ايضا بقوله فان ابلست بها فغيرها سنة فان جاء طالبها
والا فاجعلها في عرض ما كنت والفا نزل على التحقيق
بغير مهلة فيكون جعلها في مهلة ماله موقوف على التعريف الواقع
بعد ابتلائها بها بغير فصل وفي الملك تضعيف بان غاية
افادة وجوب الغور بالتعريف في شرطية التملك فلا وانما
الظاهر منه اشتراط التملك بالتعريف والشرع فيه وفي كثير من
الافاضل يعرف سنة من غير فاء وفي بعضهم ثم يعرفها سنة
معينة للترافع منه قوله ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها
والا فنكحها وقول الفاضل في يعرفها سنة فان جاء
طالبها والا فانه كسبل ما كنت وقد يورث عليه ايضا بان هذه
الفاء رابطة لا عاطفة فلا تفيد التحقيق كما اعترف به كثير منهم
وقية انه لا ريب في عدم السبق الاطلاق منها ان كل واحدة
التأخير مدة طويلة خصوصا مع اناس عن مالها ولذا قيل بان
لا يربط كونه احد طرفي لم يكن هو كلف في من النصوص ولو على

جاء

جهة الشرطية فم قد يقال بان التملك على خلاف اصل فان
كون الثابت منها حال الفورية بمقتضى على مقتضى احواله
عدم التملك بل ان لم يكن اجماعا لم يجب التعريف اهلا الا ان
الاضر واجه الفاضل في حضوره بملاحظة كون التعريف سلمة
اما افعال المال اما كذا فلا يقطع بالتأخير ولو عينا وانما
الاقول فلا يعالج مقتضى الاطلاق الا ان مقتضى قوله من وجه
فهو لم يتمم به حتى يطلبه القدر لم يعلم بتعيينه بغير التعريف
ولو انما من منه عن قول الا ليقط العذر او لغيره بل ينبغي
القطع بالاول منها ولكن قد يقال بان الاطلاق المذمور
مقتضى بالتعريف حولا مقتضى بالاتفاق او ان مقتضى
ذلك فلا يخرج به عن الاصل وانكار ذلك كله محل لانكار
بل قد يحمل نحو الما على انه لا يمكن الا بعد التعريف
وهو ما كان في قول الا ليقط فقط فلا يكون غير دلالة على
لزوم التعريف في احوال الذريعة مع تركه في مطلق ولو لغير
عذر فضلا عن دلالة على التملك بالتعريف الذي في احوال
الذريعة او يحمل ذلك على محذور بيان ان بقاها عنده مدة
طويلة لا يكون سببا لملكها فاما مقام التعريف الذي هو
شرعا من دون التقيد اما ان تعريفه في احوال الاضر

لهام لا فتا مل جتنا والله اعلم الثاني لو آيس الملقط
المالك ولولا فتا من الحول الاول ولوعيان لم يجب عليه
التعريف كما هو صريح بعضهم ناسب له المظاير النصوص والفتا
فان المستفاد منها كون التعريف لرجاء ظهور ما لك لا تقيد
محض كما زعم بعضهم هذا وفي جوار التملك لرجاء بدونه التعريف
وجها لعل اقربها لعدم للاصل خصوصية التقيد بالتعريف
ولكن قيل اقربها الجواز لا التلقين قوله في وجوبه ايقين
على تقييده بالتعريف في صورة رجاء ظهور ما لك كما قيل وفيه
انه ظاهر في كونه له فتراعا محض احيانا له لا في جوار تملكه
مع إمكان عمله على جوار الافتقار به الى ان يحيط له
فترده اليه بل لعل ظاهر في ذلك كما قيل مع انه ظاهر في غير
صورة الثاني من مالك فلا دلالة فيه على صدقته فتم جدي
والله اعلم الثالث لو اقر التعريف عن حوال الا لقط فف
سقط وجوبه وجها او قولان وعلى الثاني سقط شرطية
التملك وجها او قولان اعوطها ان لم يكن اقربها الاول
اقتضارا على المتيقن في اخرج عن اجالة عدم التملك في الاول
اقر التعريف عن اول الحول ففي التذكرة انه يعرف في يقينه
ويكلم في الحول انه لا يتوقف مثل الامر بالتعريف حولا
ذلك ولان المعصية من التعريف يحل بذلك كما قيل ولقد

اذا

اذا امرتك بما مرنا قد انما استطعتم كما قيل ومن اهدانه كفى
التعريف في يقينه الحول فقط للاصل كولاته بعض المأمورين
للمنوع المأمور به عدم الدليل على وجوب بدل عنه كما قيل
وقد يحتمل عدم وجوب التعريف في يقينه ايضا لتقدير الايمان
بالمأمور به بتعذر بعضه مع عدم الدليل على لزوم الايمان ببعض
المأمور منه خصوصا في احتمال كون الغرض منه انهاء المالك
سقط ما في ضاع من اول الامر كما قيل وعلى تقدير الوجوب
اوعى تقدير فعله وان لم يكن واجبا ففترتب التملك بعد
فعله وجوبه ومن اهدانه لا يملك للاصل ولان شرط
التملك انما هو التعريف في الحول الاول وقد ناس في سقط لغوات
شرطه وفي التذكرة انه ممنوع لان العبادات لا تسقط لغوات
اذ ناس فكيف اذا تعلق بها حق الغير فيها ايضا انه يجوز ان يملكه
بعد انما هو الحول عندنا وظاهرها انما عننا ذلك فان تم كان عليه
المعقول والا فلا يخلو من نظر لعدم المنع عن الاصل وجب عليه اما
حفظه وانما او القدرية بها او دفعها الى احوال كما لو التفتت الى الحول
لا لتفاته لانها من مجهول المالك حقيقة او حكمي فتم جتنا والله اعلم
الراجح كون ترك التعريف في الحول الاول لغوة عنه بان شره لرض او
حبس او شيان ونحوه ففي التذكرة انما يسقط التعريف عنه عند
وجار وملك بعد التعريف في الحول الثاني والمخاطبة وجها

احدها ان حكمه حكمه ما لم يتركه امكانه ليس التملك بعد التعريف فالحول
 الثاني ان تعريفه فالحول الاول التملك والحكم شيقا بلفظا سبه
 سواء كان انتفاضا للغير او لغيره فثبت انها انتفاضا للحول الثاني
 وحكمه لانه لم يترك التعريف عن وقت امكانه في شيء ما لم يترك
 فالحول الاول وقفة الاول ظاهرة كضعف الثاني اللهم الا ان
 يتم الاجماع الزبور فيتعين الخروج به عن الاصل فلا حظ وانما
 والله اعلم الخامس لو عرف بعض الحول الاول ثم تركه الحول
 فف وجوب ان لا يترك الحول الثاني وجهان على نحو ما سبق ولو قلنا
 بالوجوب فف صحة التملك بعده وجهان وجهها ظاهر فلا يفتقر
 وفيحتاج الى ذكره انه لو اظهر الاجماع من التذكرة على وجوب
 التعريف فالحول الثاني ما وجد حصول التملك بعده حيث لم ينقل
 اختلاف فيها الا من احد كان القول بسقطه قويا فيغير
 كمال الحول الى التملك بيقين قويا وفيض البعيد عن يورنيش
 يدل على ذلك قال سالت عبدا حالي اقبلت له جعلت
 ان كنت مرافقين القدم بكمه وارحلنا عنهم وعلينا بعضنا عنهم
 بغير علم ولا نعرف اوليائهم وقد بقى المتاع عندنا فما نقصهم فقال
 تحلونه فبما تقوم بالكفاة قال بولس است اعرفهم ولا ندر كيف
 نسل عنهم فقال بغير واعط عنته اصبحت فقلت انما الولاية
 فقال عنكم وجبه قال سأل ابو الحسن الزماني وذكر ذلك ايضا
 وقد يورثنا عليه بخرصة من حمل الحمت اللهم الا ان يقطع بعدم
 الفرق بينهما بالنسبة الى الحكم الزبور كما هو مقتضى ما سأل البعض له ارسال

وقد ذهب القدم
 ولا يعرفهم

المسلمات

المسلمات فلا حظ وانما والله اعلم قال في امانة في اليد الملقطة
 في مدة الحول لا يضمنها الا بالتقسيط او التعدي في قلها
 من المالك وزيادتها متصلة كانت الزيادة
 او منفصلة اقول قد صرح بذلك كثر منهم غير خلاف فيه يعرف
 كما قيل بل ربما اختلف فيه والاشكال بل زبانا الى ان لا يثبت
 من التذكرة فثبت اما كافي المسلمين للحول ولانها امانة شرعية
 ولانها ما على المحسنين بل كما قيل ولما عده تبعية النماء للعين في
 التملك كما قيل والعدة انما هو الاجماع على ذلك ثم وبخروج عن
 قاعدة اليد ونحوه ما يوجب القمان مع عدم ثبوت كفاية عدم ضمان
 الامانات تحت اللقطة التي قد استولى عليها باختياره فالحول هو
 مسئلة اذا اخذ لقطة بل يجب عليه القمان ام لا الحول عليه فاذ كان
 لانه اخذ مال الغير بغير حق فله حقه واذا اخذ مال غيره القمان ثم
 ليس له ينزل عنه القمان لاستصحاب وجبه ولا يثبت به خصوصية
 تحريم اخذ لقطة فالحرم كما هو واضح وخصوصية قوله او من يملكها
 فاقم ونحو ذلك وكونها امانة شرعية بعد المعصية بالاثبات عليه
 لم يكن على عدمه ودعوى الاجماع عليه عهدتها على مدعيها ان لم يكن
 مظنة الاجماع على عدمها وبخروج ايقاع عن امانة عدم تملك الملقط
 للزيادة المنفصلة كما قيل وفيه تأمل قال وبعد التعريف
 يضمن ان نوى التملك فلا يضمن ان نوى الامانة
 اقول لم يثبت حكم ما ذكره القدر بها او ندر فيها اما الحكم ولا حكم

١٠

قبل النية الزبورية بعد التعريف لعل المتخاتما هو القاطع
لغة عدة اليد ونحوه حتى مع نية الامة وحفظها دائما فان ذلك
اعتمده كونه غير مضمونه فان الامة قد يكون مضمونه كما في عبارة
الذهب والفضة ونحوه ولم يثبت طاعة عدم الفهم ومطلق
الامة كي يلتزم بخروج نحو ذلك عنها بدليل خاص كي نزع بعضهم
الهم الا ان يتم اجماعها على خلاف ذلك كما قد يظهر من بعض العبارات
وانى بذلك فلا حظ وقابل والله اعلم بتفسيرات الاول ظاهر
المعنى وغيره ان الزيادة المنفصلة للمالك وان لم يملك المنقط
العين المنقط بعد التعريف المجتر شرا عالم يملك النماء المنقط
كالولد ونحوه للاصل والنحو في موضع اللقطة لغة وعرفا ودرج
انه مستحق لملك العين بعد التعريف المجتر شرا فيستحق النماء المنقط
فان حقا ايقن كما وقع كثير منهم ما لا يشك ان لم يكن على ذلك
وغيره حتى في فرض عدم كونه للمالك بقا للمالك يكون
لا يجوز للمالك كما قيل وفيه انه ان كان لاحد ما في الواقع
ولم ينشخصه فالتمتع قسمتها او استخرج ما له بالقرعة كما في ظاهره
وان لم يكن لاحد ما في الواقع فالتمتع كونه من المباحات الى تملك
بالطبيعة ولعل كونه في المنقط من احواله لم عرف فيكون له ذلك
لا لاجل الطبيعة للاسحقان كما نزع كثير منهم نعم لو قلنا بتبعيته للمالك
فهو لما كان محجولا فهو من محجول المالك وليس في اللقطة لالة
في النماء المنقط

واعلم ان هذا التعريف
الاشقة وهو ان يملك
تملك النماء او لا يملك
والكثرة والشبهة ان يملك
المنقط اذا تحقق بملك العين
استحق بملك النماء بالتبعية
سواء كان النماء مستقلا او متعلقا
كما في شدة ملك النماء
بعضهم ان التبعية مستقلة
فتبع النماء في الواقع
وحقق اللقطة على الجميع
في المنقط فلا حقا ان يمتنع
في عدم حقيق الاتصاف
فتحق على مال المحجول
وكان لهم في ذلك حظوة
في لا يورثه من تبعية
في النماء المنقط

ولا عفا

في كون نية
التملك من القدر
ام لا

ولا عرف فلا يجز عليه احكامها كما هو واضح فمن جدي والله اعلم الثاني قد
نفي الشك في نية وغيره ان من التعديل بنور التملك فظا وكول
الاول فيكون من المالكين على قول الوديعه مع النية الزبورية لانه
عاص بذلك غير ما ذكره لانه المالك ولا من ان مع وقف عدة
المقصر في الخروج عنها على المتقين مع تسليمه ولانه عاص لوضع يده
على مال الغير بغير اذن المالك ولا ان مع ولان كونه امانة انما
هو كونه تحت امانة المالك بحفظ ما له وحراسته ولا سلبه على المحس
ونحو غير آت في نفي امانة التملك على غيره وجهه شرعي وقد
يقال بان الاذن الشرعي اى حله من الاذن بالانقطاع لا ينافي التمسك
عن التملك قبل التعريف في فرض عدم تقصيره به بغير وضع يده عليها
بالاذن ان يقر وان اتم بنية الزبورية لو قلنا به الا ان اتم مقروص
منه بين الاصحى بسواء فقد ذلك من اول الالتقاط او في اثناء المحول
بل في الرضا والاجماع عليه بل لا نقول الامة بعد ذلك كما لم يغيره من عدم
فانها مع اخذ في الوقف ابدان وجب عليه تعريفه عند ولا يخلو
بعضه نظر فتدبر والله اعلم الثالث لو ترك التعريف المجتر شرا
مع نية المحفظ دائما فف المالك وغيره انه يمتنع بتركه لانه عدوان
وان نذر المحفظ وليتم الفهم ان مع وان ابتد بالتعريف فتلف فستة
لتمحق العدوان فلا يزيل الا بقبض المالك او حتى يقدم مقايمة
كالوديعه بل قد يظهر من الرضا في الاجماع عليه ولكن قد يشكل بمقتضى تحقق

العدوان فيه بمنع فعل لا يجوز شرعا فيه او التفریط الذرايع حال حفظه
 وان انتم تركت التعريف الذرايع كان محتمل معه حصول المالك لو وقع
 منه ولعله لما قال الشهيد والرد في بانه لو اقر التعريف على اللفظ
 فابتدأ المحول في معنى التعريف وله التملك بعده على الاقرب ولا خلاف
 بان ما كان له ضرورة وان كان لا يملك فيه وجهان اقربا عدم
 الضمان وفي ان اقربهما الضمان لانه عدة اليد المقتضية ان يخرج عنها
 على المستحق وهو غير هذا الحال لانه جهة صدق العدوان والتعدي
 التعريف عن ذلك مما يمتنع تحقق ترك التعريف كما زعم بعضهم فجميع البراءة
 انه يفهم من المذكرة انه لو ترك التعريف ايضا كان امانة وكان وجهه
 ان هذا المال امانة ولو فعل الامين فاما لم يكن متعديا في الامانة
 ولم يخرج عنها ويمكن ان يقال بان هذا تعريف في الامانة اذ قد يعلم
 المالك بتجديد التعريف ويغيب عنه بالترك فكان تركه تركا يحفظ
 والتسليم ان المالك ولو قبل بان التعريف فذره فلا شك في تركه ولا
 يخلو بغيره نظر او منع فتأمل جيدا والله اعلم الرابع لو اخذ اللقطة
 على فقد امانة والتملك في الحال فقد المالك وعينه انه يكون ضامنا
 عما يغاصه وفي بانه بالدفع الى الحاكم وجهان اصحهما ذلك ولو عاد
 الما فقد التعريف لم ينزل الضمان وان جاز له التملك ولو على الاقرب عدم
 براءته بذلك لا حالة البقاء وعينه فتأمل جيدا والله اعلم الخامس لو اخذ
 ليقربا سنة ويملك بعد السنة فقد المالك وعينه ان امانة والسنة
 واما بعد فقد كونه مضمونة مطلقا او مع تجديد سنة التملك وجهان

بعد المحول

افهم ما

اظهر به الاول اذ اعزم التملك مطردا ~~او~~ لا يملك لانه ما يحسب
 لنفسه شبه المستام وان لم يملك بالفعل هذا اذا قلنا بان اللفظ لا يملك
 بمقتضى السنة بغير سنة التملك ولو قلنا بانه يملكه بعد فقد فلا شك
 في الضمان ولا يملك به الا ان الضمان المزبور ليس ضمان عمدة وانما
 هو مشغل الذمة بعوض فخلاصه هو المولى وخات فتأمل جيدا والله اعلم
 ان ركن لو اخذ لا يثبت الامانة والتعريف ثم يفتقد امانة ففي
 المالك وعينه انه يفهم من جهة دالقة لا ان امانة تجوز
 وقد زالت والآتي فذلك الغير يغيره بقاءه بقبض الضمان ولا يفتقر
 الامانة بتجديد نيتها كان بق وقتها فيه فتعريفه والله اعلم ان
 لا ريب في عدم خروج العيني عن ملكه ما كان له لو كانت مضمونة
 او غير مضمونة فزوايدها للمالك مطلقا وان كانت منفصلة
 وفرا المالك وعينه انه مع ذلك يتبع العيني مطلقا على الاقرب
 لان الملقط ان استحق بملك العيني ففتفتق التبعية يستحق بملك
 النماء لان الفسخ لا يزيل ملكه امله واستحقاق التملك يجعل محرم
 الا لملقط وان كان التعريف شرط فقد وجد النماء بعد الاستحقاق
 في تتبع العيني ولا يشترط لملقه حول بانفراذه اذ اكمل حول الاصل
 وموضوعة الفاضل وولده والمحقق الثاني وعينه وقد يورد عليهم
 بمنع التبعية من المنفصل بعد عدم صدق اسم اللقطة عليه فحين
 على حكم محمول المالك فعدم ما كونه ملكا اللقطة على خلاف الماض

سابق وان المجر
 ضيفته

فيقتصر على المتيقن وذلك ان وجه العدم انفراد العين بالانقطاع
 وتلك على خلاف الاصل فيقتصر على موضع اليقين فتأمل جيد والله اعلم
 الثامن لو ظهر المالك قبل تمام التعريف او بعده قبل التملك فلا
 إشكال في استحقة النماء مطلقا لغيره كما في المالك وغيره لو خرج
 تبعيته للمالك عندهم وهو كذا في غير هذه استحقاق الغير للملك
 العين واما فيها فنفى التبعيته له تامل ولا يخرج عن الاصل الا ان يتكشف
 بطلان الاستحقاق من امله واقعا كما هو المفروض هنا فلا غلط في قوله
قاله ولو نوى التملك فناء المالك لم يكن له
الانتزاع وطالب المثل او القيمة ان لم يكن مثليا
 اقول قد مر في ذلك كثير منهم بل بجانب الاشهر والاشهر
 بل ربما حكى الاجماع عليه لا حالة الضرر في الملك وحالة عدم
 تسلط المالك على نفسه وانتزاع العين من الملتقط كما قبل وقد
 المالك ان الملتقط ملكا وجب في منتهى عوضه مثلا او قيمة فلم
 يتعين عليه دفع العين لانه ملكه ثم لو اذنت رد دفعه وجب تحل
 المالك القبول اما اذا كانت مشتملة فواجب لانها عين حقة واما اذا
 كانت بقيمة فلان القيمة انما وجبت لغيره فكانت القيمة الواجب
 واحدا ولا شك في ان العين اولى الحق من القيمة فيكون اولى
 لكن الادوية المزبورة واجبة المنع وحالة عدم الوجوب عليه تامل

في جواب انتزاع
 العين وعلوه

المالك
 ١٥

مخرج

مخرج عنها بمثل ذلك على اصولنا ودعوى الاجماع عليه عهدتها على غيرها
 نعم قد يمنع اصل تملك الملتقط لها ولو نيت له وانما يباح له العرف
 فيها قبل ظهور المالك فاذا ظهر وجب رد اليه او يلتزم بانفسه الملك
 القهر في غير المظهره على ان يطرأ من النصوص الكثيرة كقوله ٢ وكما في
 وعقاربها ثم عرفنا سنة فان جاء صاحبها والافق نك بها وقوله
 ثم عرفنا سنة فان لم يعرفها استتمت بها ولكن ودعية عندك فان
 جاء طالبها يوبخ الدهر فادفع اليه وفي صحيح ابي حنيفة عن الصادق ٢
 انه يعرفها سنة فان جاء طالبها فلا تقبل ماله وقرين صاحب
 مسلم صنف ١ فان جاء طالبها فاجعل في عوضه ما كان يحل عليه
 ما يحل على ما كان يحل عليه فان لم يجد له ما يلبي فادفع اليه
 وفي صحيحه وقوله ٢ من وجد شيئا فهو له فليستع به من جاء طالبه
 فان جاء طالبه رده اليه وقوله ٢ انه ينبغي ان يعرفها سنة فمخرج
 فان جاء طالبها دفع اليه والله كانت في ماله فان مات كان
 ميراث لولده على ورثته فان لم يجد له ما يلبي كانت قيمته اليه
 لهم فان جاء طالبها دفع اليه الا غير ذلك من النصوص الدالة على
 ذلك الى من اجله قلنا بان الملك فيها مستز لزل كما قبل الا اني اعلم
 لادلالة في شيء منها على التملك بالنسبة المزبورة وعلى انه مستز لزل
 بالنسبة الى الملتقط فلم رده على المالك بدون رضاه بل يجب

في الاختلاف
 قتل على
 وجوب الرد

عليه قبله من وبالنسبة الى المالك فلا حذو بدون رضى الملتقط
 بل يجب عليه رده اليه مع طلبه من بل لا ينكر ظهور في واحد الاربع
 فمع عدم العمل بها في ذلك التزام كون التملك بالنسبة مطلقا او
 وجه المعاصرة الشرعية لا يخرج عن احواله لزوم من الطرفين الامع
 التقابل والتفاسخ منها معا وعلى ذلك محط نظر المشهور الا انه
 قد يورد عليهم بعدم الدليل على صحة التملك بالنسبة المذمومة ويجب
 الاجماع عليه غير ان على متدعيه كدعوى المالة النقص عليه ولو جعته
 وهم المشهور ذلك منها في قايها من ترجم بالغيب من الاستدلال بالمال
 من دون قرينة على ارادته ودعوى القطع بان الرضى الملك القهرى
 يستلزم الرضى الملك الاختيارى اما لا يشهد عليها ونسبة الرد
 الثاني الى المسدود والمردم والسر والوسيلة وغيره والى الثانيين
 والمقتضى وغيرهم كما ان غلبة عن التمسك بغير رضىهم وقد سبق ما
 له نفع هنا فلا حظ وتعالى والله اعلم والى المطالبة المالك بالمثل او
 القيمة فلا ريب فيها مع نية التملك مطلقا او بما جعله ان رضى
 عوضا والمختلفات والفراوات واما مع نية التملك بعوض مخصوص
 فثبتت فقد عني ذلك بالواجب على الملتقط انما هو رضى المعتبر في
 الى المالك وعلى المالك قبوله مع اعترافه بذلك او مع لزوم تصديقه بذلك
 والا فله المطالبة بالمثل او القيمة السوقية او القيمة بينهما وعلى عدم
 تعرض النقص لشيء من ذلك في شدة اى جهة المالك في ذلك عدم

الحق

التملك المذموم فلا حظ وتعالى والله اعلم قاله ولو رضى الملتقط
 العين جائز وله النماء المنفصل اقله ان الاول فقط
 نص عليه كثير منهم بل قيل بوجوب قبوله على المالك لانه حقه او اولا
 منه ولكنه مناف لاحالة اللزوم من الطرفين ودعوى ان لا يرد من طرف
 المالك وجائز من طرف الملتقط اما لا يشهد عليها ان لم يكن على
 عدوها الا ان يكون الملتقط مطلقا وقد استقلت ذمة الملتقط
 بمثل الحق فلا يرد العين اى حقه ان قد التقط الى المالك لانها
 جزئيات الحق الذريع فثبتت لانه حقه جواز العقد والمعاوضة
 من طرفه لانه طرف المالك على ما ذكره في العرض في حق فلو كان عوض
 العين الملتقطة ليس فيها فليس للملتقط دفعها الى المالك الا برضاه
 بالاقالة والتفاسخ كما في نظائره فثبتت والله اعلم واما الثاني فلا
 ريب فيه لتبعية النماء للملك وان كان فتر لانه حقه فان ذلك
 لا يقضى لزال ملكه كما في نظائره نعم لو قلنا بالحقه انتفاع
 الملتقط بالعين مع بقائها على ملكه فالكه فاذا اظهر كان له اقلها
 معها لانه ملكه كما هو المعروف فثبتت والله اعلم قاله ولو عابت
 بعد التملك فامرد رضى صاحب الارش جائز فيه
 اشكال لان الحق يتعلق بغير العين ولم يلزم اخذها معيبة

اقول وجه الجواز الذي هو ضرورة المالك في ان المعاوضة المتروكة
 جائزة في طرف الملتقط وعدم وث العيب في العين عند لا يسقط في
 للاصل وعينه وان العين قائمة وما فات منها بالعيب بحرا لا شيء فكان
 اقول انفسها من القيمة واصدق وجودها لها مع بقائها ولا يطلاق
 ان ملة للمعيب وعينه كما قيل ولكن في جميع نظر ذلك انكره المصنف وعينه
 وعينه الفخر وعينه انه لا يجب قبوله للاصل والانه كمن استقرض شيئا واراد
 رده عينه معيبة مع الارش الذي يرد على من عيبه القرض بعدم وجوب القبول
 للاصل وعينه هذا وقد يقال بانه على المالك ان يرضى بغيره دون ارش فلا
 وخلقوا النقص عن عيبه غلبت عروض النقص فيها الا ان يقع اجماع على
 خلاف ذلك واتخذوا لفظة المتعطلين كذلك هذا هو القوي
 التذكرة وعينه بانه ان رد العين وجب على المالك القبول لانه
 لا تحفظ عن مرتبة المثل بل ان قرب انفسها من البدل وفيها ايضا
 كذا لو عاتب بعد التملك مع الارش على الشكال قيل بان منته من
 الواجب مع المثل في المثل والقيمة والقيمة مع وجود العين معيبة
 فلا مماثلة ومن ان العين مع الارش ان كانت اوفى انفسها من القيمة
 وفي الاصح ان الاتحذ عدم وجوب القبول وهو الاشبه بالاحول كما
 قالوه فيها ان استقرض جارية ونقصت و اراد رد ما عيب
 وعلى القول بوجوب رد العين في العتول بلا شكال ولا يجوز
 ذلك من نظر فتنه تركه ولو عاتب قبل التملك فان لم يكن مضرة
 على الملتقط فلا شيء عليه والافضل ان الارش على من العتوب

لان

لان هناك الكل يستلزم فان الاجزاء والصفات كما هو واضح
 فتم جية والله اعلم قال في الرابعة لو التقط العبد ولم
 يعلم المولى فصرف حلالا ثم اتلفها نطق الضمان
 ببقيته يتبع بذلك اذا اعتق كالقرض الفاسد
 ولو علم المولى قبل التعريف ولم يتبين عما صانه
 ضمن لتصرفه بالاحمال ان لم يكن امينا وفيه
 تردد ولو علم انها العبد ملكها المولى ان شأ
 وضمن ولو انشأ عنها المولى انما هو التعريف وله
 التملك بعد الحول او الصدقة مع الضمان او
 ابقائها امانة اقول اما الاول فلا يفرق فيه خلاف بل
 ربما يفرق في خلافه والاشكال في ذلك بل ظاهر اجماع عليه
 لاجلانه برائة ذمة المولى منه ولان ذلك كالتلف في القرض
 القرض الفاسد ونحوها ولا فرق في ذلك بين جواز التقاطه
 وعدمه ولا بين نيته للتملك الممنوع حقيقة وعدمها وعلى كل
 حال بانتم بالتعريف فيها للنهي ولكن والقاعدة انه لو نور التملك
 دون المولى لم يملك نعم كالتعريف في بيعه بعد العتق وقد
 اعترف غيره واحدهم بعدم القبول على موافق له ولا على معرفة
 وجهه وقد يوجب بان انه التعريف في المباحات ان حاز في

المحرم الصيود والكل الاثاب ونحو ذلك من غير توقف على
 اذن السيد له بذلك واللفظة لاحد له وقد يتبع بانها
 يتم في المباح من اللفظة كما اذا كانت دون الدرهم لا تخرج
 كسائر المباحة كما قيل وعليه منع ظاهري من ذلك الدرهم
 لظهور الاذلة في تلك الواجد له وتقر في فيه بعده والمفروض
 هنا ولا دليل على جواز المقر في يد دون ذلك كما اعترف المتفق
 الثاني وعينه من الاواصر وكذا ان وجهه بان السيد له بذلك فلا
 تغفل عنه وقد توجه ايضا بآراء بعض المقررات التي
 لكل ملقط كركوب الدابة وسقي وعلف وشر جليها
 ذلك والدمع القاصية كما سبق في محله الا انه بعيد جد بل قد
 يقطع بعدم ارادته خصوصا على القول بتجوز التقط العبد كما هو
 واضح كوضوح ان المراد من قوله انما هو المتعلق بدمته لا نفسي
 رقبته كما في اجابات فتاوى جتيد والله اعلم واما الثاني فهو
 الشيخ في محله لم يسلط للتعليل المنزلة الذي هو واضح العلة وكونه
 كما لو وجد له وسلمها الا فاسق واضح المنع اذ هو فاسق فترد له
 في محله بل المتجه هو المنع من خاتمة كما اعترف به الفاضل وكثير ممن تأخر
 للاصل ان لم من المعارض بعدم دخول تحت يده عرفا ولا
 عدم وجوب انتزاعه من يده واقالة عدم وجوب حفظ
 مال الغير الذي في يده عبيده كما لو كان في يد غيره عبيده ايضا بل
 لو قلنا بوجوبه عليه فافقه الا ان لم يتركه وذلك لا يوجب خاتمة

الخ اذا جعلت من
 العبد تعلقت على
 نفس العبد وعينه
 له بدمته كما هو
 محرز في محله

بعد

بعد عدم استيلاء يده عليه ودعوان يد العبد يد سيده فما كان في
 مضمون على سيده لقاعدة اليد وقوة النفع وقدرته على انتزاع
 ما في يد عبيده لا يغيره فيه كي يندرج وقاعدة اليد ولا دليل
 على كونها بكل يده والظاهر ونحوه من لو كان العبد غير متميز لعقد
 جنون كما نفي عليه بعضهم وهو على المعلن ونحوه ولكن التهمة
 انه لو كان العبد غير متميز لانه السيد لا يخرج منزل منزلة دابة
 حيث يجب عليه منها من اتلاف الغير وقد يمنع عليه ذلك بناء على عدم
 وجوب حفظ مال الغير مع كونه بمنزلة الدابة كما قبل والامر سهل له
 اعلم ولو فيها السيد منه ثم ردد اليه مع عدم امانته فالمتجه خاتمة كما في
 التذكرة وغيره بل الظاهر انه لا خلاف فيه كما اعترف به بعضهم لقاعدة اليد
 ونحوه وقد يتشكل بناء على جواز التقاطه لانح كالمستقط الفاسق كما قيل في
 نظريته بر والاعلم ولو اذن المولى للعبد بالالتقاطه بعد خاتمة
 لانح هو الملتقط والعبد آت له ولو اذن له بالالتقاط لنفسه فقلنا
 بجوازه ففرضنا شك الاصل مع عدم مشمول قاعدة اليد لغيره
 وكذا لو قلنا بتجريمه ايضا بل هو اولى بعدم الظاهر اذ لا اثر للاذن له
 بذلك كما هو واضح والله اعلم ولو كان العبد امينا وقلنا بجواز التقاطه
 فلا شبهة ففرضنا شك السيد للاصل وعدم التقصير في حفظه
 جهة امانته كما هو المفروض بل قيل بان لا خلاف ولا اشكال في عدم
 ضمانه من حيث اذن الاستيلاء ولا يخلو من تأمل خصوص ما في غير
 الالتقاط عليه لنفسه كونه ح هو الملتقط حقيقة فتم جتيد والله اعلم

ولو اذن السيد للعبد والتملك بعد معرفته كقول فقهاء القواعد
السيد وظاهره الضمان بذلك وان لم يحضر العقد صيغة التملك
وعين التذكرة انه ان تلفت بعد مدة التعريف فان اذنه
السيد والتملك واخر صيغة التملك ضمن وان لم يحضر صيغة
التملك بعد فالاقرار يعلق الضمان بالسيد لانه اذن فرب
الضمان فاشبه ما اذا اذن له ان يسلم شيئا فاحذره وتبلغ
يده وقد كثر عليه بانه متى ارادة التملك للسيد لانه
يكون مضمونا عليه اما لو كان المراد منه الاذن له فتملكه والوفى
عدم ملكه فيشكل فان السيد بذلك ولذا فاعرف التعريف وهو
تملك العبد مع اذنه المولى لو اذنه له مولاه ملك العبد ومن
السيد وقد يقع بان ذلك اذن من التعريف بالالف يكون
ضمانا عليه كما قبل فاعلم جيبا والله اعلم واقا الثالث فلا ينفذ
فيه خلافا مطلقا وان كان الاتق طائفا اذن السيد بل وان
كان محورا على العبد لنفسه بدون اذن سيده لا اطلاقا بل على
تملك اللقطة بعد حصول التعريف ولما تقدم ملك العبد والتملك
المستبد وليس له التعريف لما فيه عبده للامر وغيره ولكن
لا بد من علم السيد بتعريفه لوقوع البينة عليه وفلا يكتفى باخبار
العبد وجوبه ثالثا لاكتفا به مع كونه نكته يحصل القبول منه بوقوعه
واخوفا ان لم يكن اقربها عدم مطلقا اقتضاه على المتقين
مع احالة عدم بجهة قوله مطلقا كما ظهر مما مر وغيره فلا حظ في كل
والله اعلم والمولى ايضا المتفق بها او ابقاها لانه عند العبد

ما انا

مع امانته او مطلقا على نحو غير ذلك اذ اللقطة لا تخرج من الكف بعبده
المملوك له فمما كذا زعمه ونحوه كما انه في غير محله فاعلم جيبا والله اعلم
والا الرابع فلا ريب فيه لان له الانتزاع منه قبل اكمال التعريف بعد
فان كان قبل اكماله كما لو التقط شيئا بنفسه مقدمة لانتزاعه
الملك او التملك او التعريف به مع احلاق النصوص وغيره كما قبل
وان كان بعده كان مخيرا بين الامور المبررة عندهم ودعوى
التجسس بها مخفي بالوكان او الملتقط ولا يعمد فيه لالتقاط العبد
بذنه فلو ظهر اتفاقهم على عدم الفرق بينهما من هذه الجهة فظهر على
وجه القول بتجريم التلقا والعبد فان انتزاع السيد منه التلقا فغير
للسيد فينتزعه عليه احكامه من حينه ولا عبرة بتعريف العبد قبل فانه
قد وقع منه لغوا كما قيل وفيه نظر فتدبر والله اعلم ولو لم ينزعها منه
حتى اعتق ففقد اخفاه به والقضاء سلطنة المولى عنه لو قلنا
المولى على انتزاعها منه وجهان او قولان من ان الاتق طحال
الرقية من كسبه كسبه لسيده فله اخذها منه ومن الاصل وكونه
للعبد وان جاز للسيد اخذ اللقطة منه مادام مملوكا له فلي الحق
انقطعت عنه سلطنة المولى فليس له اخذها منه لسبق يده عليها
كما هو المفروض ودعوى ان التلقا العبد لسيده مطلقا وان كان
غير اذنه وقلنا بجهة لان كلما كان للعبد لو كان حرا يكون للسيد
وحي فلا حق للعبد فيها بعد عتقه فيكون لسيده ما لا يشك

ان لم يكن على عبده لئلا عمل وكذا دعوت منتقل حكم اللفظة الى السيد بانتم
من العبد بعد ان يكون القاطن العبد ولو قلنا بعدم جواز له عارفاً
كالوفاة في الارض فاذا اخذ السيد وعينه جرح عليه حكم اللفظة ولا
يذكر تعريف العبد سابقاً لو فوج كونه كاللغو كما قلنا وقته ما قبل وقد قيل
على ذلك انه لا كل على مولاه فكل شيء تعلقي به يكون لمولاه ومنه ان
وان كان بغير اذن مولاه ونحوه جازة المثلث اذا لا تقدر جازة
عن جازة الاجرة انما هو الذي لم يقدر جازة للمساواة ولو لم يكن جازة
وكنه قد ساء جرحه من وليته فانه يكتفي في ملكه ملكه المنفعة انما بعد
الاجارة والعبد مملوك عنده او منفعة فما يجوز له او لم يقطعه يكون
لبيده مؤيداً ذلك كله مفتوحاً كغيره من مرسلي له ارسال المثلث
مع قرير اما الاعتبار كما قيل ولا يجوز ان يظن فتنه برؤا الله اعلم
وعن الموطاة انه عبيد وجعل لفظه ولم يعلم بها سيده فاعقبه فما الذي
يعنه باللفظة بيننا القولين فمن قال بان العبد اخذ فانه سيد اخذ
منه لانها من كسبه كالقيد وقد سوغنا له اخذ في قبلي ذلك وعنه التذكرة
وجامع المقاصد وغيره من القول بذلك ايضاً وعلى الوجه والقواعد المتفصيل
في ذلك بين ما بعد المحول وقبله في اخذ في الموطاة والاولاد والبناء التي
منها انه وعن الدرر ومن انه لو اعتق وبه لفظه فلهما انتزاعها منه
عند الشيخ والاصل في التذكرة وقال في غير ذلك بان السيد اخذ اذا اعتق
بعد المحول لا قبله لانها لا تسمى كسباً ونهت عن لفظ لا تفتهم على انها كسبي
عجن الاخذ يتم لو قلنا بعدم جواز لفظه لم يكن السيد اخذ في المطلق لانها

افيه

فيل

قبل عتقه كالملقة في الارض وبعده تصير في حاله للالفاظ فيكون
العتق اولى به من السيد وقته فقة وعنه الايجاع انه سيد لا يرد على ان
الالفاظ طبل هو السيد ابتداء اولاً بل هو ولاية ولانته فبده في السيد
اخذ في مطلق قبل المحول وبعده وعنه الشيخ انه ليس اخذ اذا كان العتق قبل
اما غير ذلك من كلامهم التي لا تفتهم نظر فتدبر والله اعلم قاله الخامسة
لان دفع اللفظة الا بالبيته ولا يكفي الوصف ولو وصف
صفة لا يطلع عليها الا بالانغالب اقل ان يصف وكانها
وعقاصها وورثها ونقد ما فان شرب الملقط بالتيم
لم يمنع وان امتنع لم يجز اذ لا يربف عدم وجوب دفع اللفظة
المنع يدعيها الا مع العلم بانها او مع قيام البيته وبسجة الشريعة على ذلك
وليس المقام من باب المدعى شيء ولا معارض له لانه الملقط يختلف بايعاله
خصوصاً الاسواق اما كونه دون غيره ولا يتم امتثاله الا مع العلم به ولو لا
معموم دليل البيته وانها قامة مقام العلم في المدعى في الملقط بقية
مقامه هنا كما هو واضح كوضع قيام النكاح واليمين مقام البيته وحقوق
الناس خصوصاً الاموال التي منها الملقط كباقي الامانات كوضع عدم
قيام دليل على قيام الوصف لها ببعض الصفات مقام العلم به وجوب
الرفع اليه مطلق وان كانت خفية على غير المالك كما لا يبا ومعه عدم اعتد
على قائل بذلك ايضاً كما يتعرف به بعضهم ولكن في النافذ انه لا تدفع اللفظة
الا بالبيته ولا يكفي الوصف قبل كسب الاموال بالباطنة كالذهب والفضة
وهو حسن وظاهر الا لفظ به والوصف كما هو متروك به كغيره من مرسلي

فيل ولو وصف مملوك
او هو المملوك او كونه
وعلقه في الشريعة
الاستدلال في
اجزاء ما يرد في
في موطاة
المدفوع

واعلم ان الشاهد واليمين
في نفسه كالبينة الا
ان الفرق بينهما ان
المعلقين فيهما ان
حكم اجمالا
في الملقط على
كما في الملقط
وبه في الملقط

فيل

في جواز الدفع بالوصف
في نزاع جبهه به

الرموز ان يجوز بالوصف ولا يجب وعلى هذا العقد العمل واليه يرجع
الاصل الذي يترفع فيه يهون المدعى به فيها واما التفصيل
فما عرفناه ولا نقدر ان نذكره في هذا المقام نظر الى تعذر راقبة البينة
على ذلك وفي التفتيش العقل المزبور حجة الشيخ في اختلاف المبسوط لا فائدة
القول القدر هو كاف لقوله نحن نعلم بالحق ولتعذر البينة والاموال
الباطنة فلو لا الاكتمال لم يترجم تعذر الحكم فيها بل في الاموال الظاهرة ففائدة
لا يتعذر الاطلاع عليها فيمكن اقامة البينة عليها وان القول الاول فائدة
ابن ادريس في هو الاولي لا فائدة عدم وجوب الرد ولقوله البينة
على المدعى فيه فانه قد ترفى في اختلاف النص على الجواز وعدم
الوجوب للمانع البينة ونحوه عن المبسوط وغيره وفي المسالك وغيره
ان الاشهر جواز الدفع به بل هو المشهور في جميع المقامات وغيره
مع فرض حصول الظن به لقول الرافعي في الطبري وان جازك هذا لثبته
رده عليه بناء على ان الامر فيه للابادة وتفتيش الصادق سعيدا على
رفع الكيس بالوصف ولقوله فان جاءنا عنها فغرف عقابها وعنده
فادفعها اليه ولتعذر راقبة البينة عليها لا غير ذلك لا لا يجوز
او منه ولعل سعيدا قد جعل له العلم بذكر القصة على مئة الكيس في
هذا ولا يخفى شهادة الواحد وان كان عدلا في وجوب الدفع كما نص
عليه كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف كما اعترف به بعضهم للاصل وغيره وعكره
انه يحل جواز الدفع مع حصول الظن من قوله وهو قوة الشبهة الثانية
وغيرهم لان قول العدل الموثوق به اقوى من العيب كقولهم وقطع
كما اعترف به كثير من الاواضر فتم جيد والله اعلم بتبليغ قائله

دفعه

ونحوه ان جواز الدفع بالوصف مختص بالواصف مخفية عن غير المك
غالبا واما غيره فلا يجوز الدفع به مطلقا وان اتفق حصول الظن
به اليقين وهو الاوفق بالاصول وفي الرافعي انه لا يكفي الوصف لجماع
ان لم يورث ظنا بل عن الحق عدم كفايته مطلقا علما بالاصول ولحق
عن بعض العبارات جواز الدفع بها اليقين مع حصول الظن بها لان
المدعى مع مطلق الظن بعد تعذر العلم والبينة غالبا كما قيل وعليه
ظاهر كما عرفت في كثير من الاواضر واول ما ينبغي وجوب الدفع به
ذلك كما قد يستظهر من خبر الطبري ان لا اية في غير محله بل قد يترتب
الاجماع على خلافه فلا حظ وتامل والله اعلم قاله فرعان الاقل
لوردها بالوصف ثم اقام اخذ البينة بها انترعها
فان كانت تالفه كان له مطالبة الاخذ بالعوض
لخسار القبض وله مطالبة الملتقط لمكان الحيلولة
لكن لو طالب الملتقط مرجع على الاخذ ما لم يكن
اعترف له بالملك ولو طالب الاخذ لم يرجع على
الملتقط اقول قد صرح بذلك كثير منهم من غير خلاف فيه يعرف
عملا بالقواعد والهدومات القاضية بذلك كما هو واضح باذنه
تأمل وفي المسالك انه ان جاء الاضر واقام البينة على انها له قال
كانت باقية انترعت منه ودفعت اليه قال لا البينة حجة
شرعية فيفيد وجوب الدفع والوصف في اية افادة الجواز

وان تلفت عنده تحيزا لثانيه في تضييق الملتقط او الوافق
الاول فلا يلهي فدون على ما لك وحال بينه وبينها بدفعها الى الوافق
واما الثاني فلا يلهي اخذ ما لغيره فان ضمن الوافق لم يرجع على
الملتقط لان التلف قد وقع في يده ولان الثاني لم يضر فلا
يرجع على غير ظالمه وان ضمن الملتقط ان لم يعثر له بالملك
وان اقر به لم يرجع عليه مؤاخذه له بقوله هذا اذا دفع بنفسه
اما لو الزمه الحاكم بالدفع اليه لكونه مذهب ففقد التذكير انه لم
يكن لمقيم البينة تضمينه لاني اخذته منه على سبيل التمهيد فلم يعثر
كما اذا عطيها عن صحت فيحل بان الالتزام بالدفع مع الوافق ليس
مذهب فلا يتحقق التزام الحاكم به نعم هو مذهب جماعة في العامة
وعليه فمعه ما ذكره في التذكير كذلك وهو لا يتبع عندي
الا غير ذلك من كلامهم لا يخلو بعضها من فطر او منه بناء على
اللقطة امانة لا تقضي الا بالمقدار التزويط فان دفعها بالوافق
ليس في احد مما عند القائلين بخوارزمية كما هو واضح كوضوح ان مثل
هذه الحملولة المتفرعة على رخصة الشرح واذنه ما لا يشك
على ابي بها القائلين حق في هذا الحال مع امانة البراءة من ذلك
نعم على المتن من امانة القائلين فيها لى عدة اليد ونحو ما يتجر
ذلك كله ثم جئنا والله اعلم قاله الثاني لو اقام واحد
بينة بها قد فعلت اليه ثم اقام اخرى بينة
بها

يرجع على الوافق

بها ايضا فان لم يكن ترجيح اقرار بينهما فان
خرجت للثاني انترعت من الاول وسلمت
اليه ولو تلفت لم يضمن الملتقط ان كان دفعها حكم
الحاكم ولو كان دفعها باجتهاده ضمن اما لو قامت
البينة بعد المحول وتملك الملتقط ودفع العوض
الى الاول ضمن الملتقط للثاني على كل حال لان الحق
في ذمته ولم يتعين بالدفع الى الاول ورجع
الملتقط على الاول لتحقيق بطلان الحكم اقراره اقرار
من جزئيات تعارض البينة من الخارج وحكمه انه ان كانت احدهما
اعمل قدمت على الاخر فان توبت في العدالة وكانت احدهما
اكثر قدمت على الاخر فان توبت في العدالة والعدد اقر بينهما
لا تتفاد الاولوية وحلف ايا مرجع بها فان اشبهت بين حلف
الاخر فان اشبهت منها بطر قسمت لخصم وحي فان كان ترجيح
للبيينة الاولى او اخرجت بالقرعة وحلف وان كان الترجيح
للمثانية انترعت من الاول وسلمت اليه علام بمقتضى التقديم
فان وجدته باقية اخذته وان وجدته تالفة فان كان الملتقط
قد دفعها الى الاول في حكمه تقضى رجوع الثاني على الاول دون
الملتقط لبراءته منها في حكم الحاكم عليه بدفعها الى الاول وان كان
قد دفعها اليه باجتهاده في تضييق الثاني في تضييق من الملتقط

والاول اما الاول فلا مستقر لثبوتها فيه وثبت كونها مال
الثاني واما الملنقط فلنقرب بطريق دفعها بنظره لان الحكم
بالبنية من وظائف الحكم كما ذكره كثير منهم من غير خلاف فيعرف
كما قيل وهو جدير بعدم جواز دفعها الى الاول بعقبات البنية
عنده مع ذلك واما مع جواز دفعها اليه بذلك او وجوبه فغيره
اشكال بناء على انها امانة لا تقضي الا بالنقد او التفرغ
لوضوح انتفاء الحاجة ثم لو قلنا بانها مضمونة كما هو بعيد
الا ان يصل الى مالها لا تحتمل ذلك كما هو واضح فتم جذا وانه
واما الحكم الثاني فلا ريب في جريانه على القاعد بعد تسليم
الملنقط للمعين ملكا مستقرا وبعد دفع العوض الذي في اتم
الاول فاما اقام الثاني للبنية عليها لزمه دفع العوض الذي
عملها ببنية ورجوعه الى الاول لتحقيق بطلان الحكم كما في المتن
وعينه ولا يخفى على من تأمل او منعه مع عدم العلم بكذب بنية الاول
ولو شرعا بان يكون الترخيص لبنية الثاني شرعا بل هو مع عدم
العلم المزور من فاض البنين والعوض الذي هو من مئة
فيقيم بينها او يفرغ منها على نحو تقاضها والعين اذا اذن
بها وبغير الذي المعين والقيمة وان لم يتحقق ذلك حاج
ونعم التمسك في كذا ما انتم في كتاب الفقهاء فسل الله
فعل الوصول اليه انتم به ثم في الباب ٢٢ من ج ٢

ولو

والومات الملنقط قبل مدة التعريف فمن التذكرة
والقاعدة والدروس انتم تعرف الوارث حولا وملكها تهر
او اختار مع الفان او محتاجا نحو الملنقط لا تنقل حق
الالفاظ اليه فيتعلم التعريف لانه من شروط تحقق الحق فلو
لم يفعل ففقط حقه وجهان من احواله البقاء فليز به الحكم
بالشرط ومن ان ترك الشرط يقتضي سقوطه فيرجع امره الى الملنقط
الا ان الحكم كما لو دفع الملنقط امره اليه فاما مل جدي والله اعلم ولو
فانتهى المدة اتم الوارث كما عن الظاهر والشهد بخلاف
الملنقط الذي يطلب المالك او الملنقط فاضح الاستيفاء
التعريف حولا اما الوارث فلا يطلب الا المالك بل هو مقتضى
ما عن التمهيد وعينه كما قيل والامر سهل والله اعلم ولو كانت
والملك فتم مع روية لورثته كثر امواله والنص ان يبق
ما طبق به وعليهم ما على الملنقط بعد ظهور المالك في رد العوض او
البيع من تركته كما يقتضيه النص اعلم لانها كذا في دعيه وكوفي
الحول وقلنا بنوقف تمكث الملنقط على نية المالك فلوما قبل البنية
فعل انقلها الى الوارث مع اتمه او مع نقده وجوه بل اقوال
واضحات بشكل معرفتها من الادلة الواضحة اليها عندهم ولعل
ترك التعريف له من احواله انتم المالك فتم جدي والله اعلم ولو

كان الوارث قد ملكه وانفقها كان البدل في مئة لقاعدة اليد
 او الاغلاف دون الميت للاصل وانتقال الفان الى الوارث
 بسبب ملكه كما قيل والامر سهل والله اعلم ولو تقدمت من الزكاة
 في أثناء الحول او بعده فنظر الجميع بها على الزكاة وجهان او قولان
 على نحو الوديعة التي لا تفي مع عدم العلم بتقدير الميت او تفريطه فيها
 كما سبق البحث فيها لا في المناط والجميع نفيًا واثباتًا بناءً على
 ان اللقطة كالوديعة امانة لا تقضي الا بالتقدير او التفريط
 وانه بناءً على جريان احوالة الفان فيها دون الوديعة كما يظهر
 مما تم فستعلق بالزكاة لانها حجة مفهومة على الميت كما هو المفروض
 فلاحظ وتدبر والله العالم الهادي الى الصواب

